

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الانسانية

مذكرة ماستر

ميدان : العلوم الانسانية والاجتماعية

فرع: تاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالبين:

عز الدين جغاطي

محمد نوار خرخاشي

يوم:2021/07/07

مصر في فترة حكم محمد أنور السادات

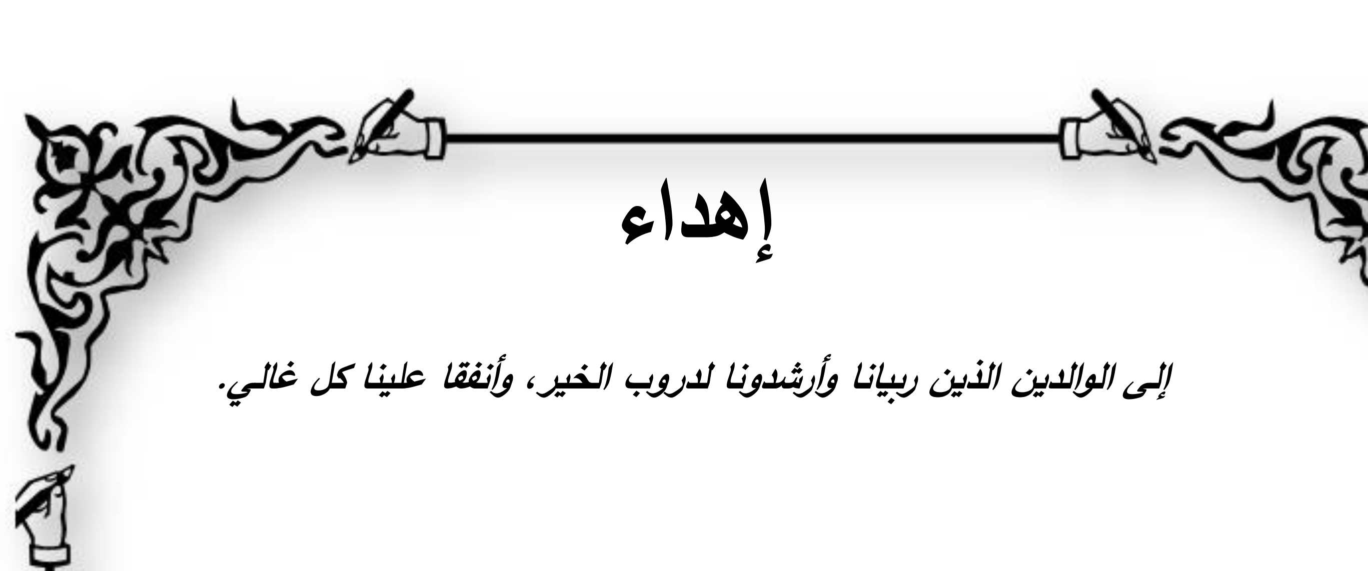
1981-1970

لجنة المناقشة:

الصادق بوطارفة	أ م أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا
وافية نفطي	أ م أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مشرفا
الأمير بوغدادة	أ م ب	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية:2021-2020


بسم الله الرحمن الرحيم

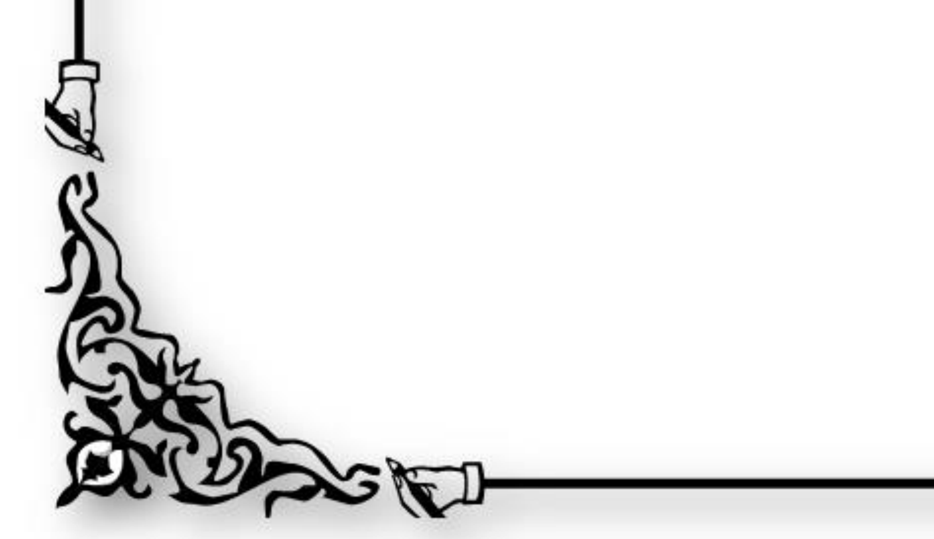


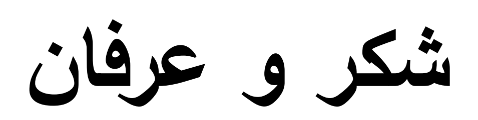
إهداء

إلى الوالدين الذين ربيانا وأرشدونا لدروب الخير، وأنفقا علينا كل غالي.

نسأل الله تعالى ، ان يبارك فيهما ويرزقهما الصحة و ويمد في عمرهما , ويحسن خاتمتهما ، وان يجعل ذلك في ميزان حسناتهما يوم القيامة.

الى الذين لم يبخلوا علينا بصبرهم ، وتحملوا معنا آثار الانشغال بهذا العمل ، الى العائلة الكريمة والاصدقاء وزملاء الدراسة حفظهم الله جميعا .





الحمد لله الذي وفقنا وأعاننا, فهو الذي بيده العون ومنه التوفيق والسداد, وبعد:

*انطلاقا من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم " **من لا يشكر الناس لا يشكر الله**" واعترافا بالفضل لأهله ورد المعروف لأصحابه, نتقدم بالشكر الجزيل لأستاذتنا الدكتورة: "**وافية نفطي**" التي تفضلت بالأشراف على هذا البحث بداية من اختيار العنوان الى الخاتمة, , وما شملتنا من نصح وارشاد و ملاحظاتها العلمية القيمة , وما بذلته من جهد في نجاح هذا العمل , ونسأل الله أن يجزيها علينا خير الجزاء في الدنيا والاخرة , فلها منا كل الاحترام والتقدير.*

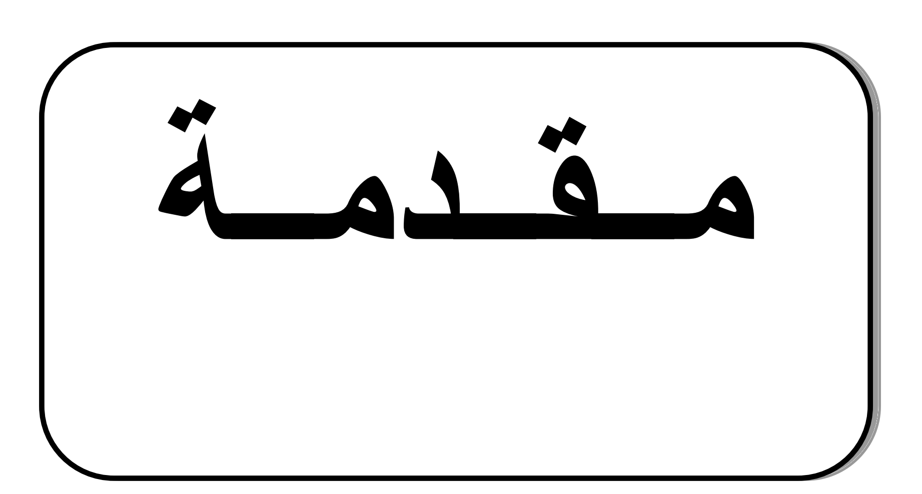
كما نتقدم بالشكر والثناء للأساتذة , والمحاضرين في قسم التاريخ كلية العلوم الانسانية والاجتماعية كل حسب اسمه ومقامه, وخاصة الذين درسونا , وعلى ما قدموه لنا من معلومات وتوجيهات ونصائح طيلة الخمس السنوات التي درسناها في جامعة محمد خيضر بسكرة .

كما لا ننسى ايضا العاملين في المكتبة المركزية ومكتبة الكلية على خدماتهم المقدمة لنا , فلهم منا جزيل الشكر والتقدير.



قائمة المختصرات

الرمز	الكلمة
تر	ترجمة
تح	تحقيق
د.ت	دون تاريخ النشر
د.د	دون دار النشر
ط	طبعة
ج	جزء
ع	عدد
م	مجلد
ص	صفحة


مــقــدمــة

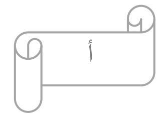
تعتبر مصر منطقة ذات أهمية كبيرة كونها تمتاز بقيمة حضارية ومكانة جغرافية استراتيجية، وهذا ما جعلها محل أطماع واهتمام الكثير من الدول الاستعمارية، ولقد شهدت مصر في النصف الثاني من القرن الماضي تغيرات عديدة والتي كانت بداية من ثورة جويلية 1952 على يد الضباط الأحرار الذين قادوا الانقلاب على الملكية التابعة للسلطة البريطانية، للتحول مصر كليا من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري.

ومنذ إعلان الجمهورية سنة 1953 أخذت منعرجا آخر تمثل في بروز خلافات داخل مجلس القيادة إلى غاية 1956، وقد عرفت هذه الفترة حكم جمال عبد الناصر الذي سعى إلى تحسين الأوضاع العامة للمصريين، من خلال وضع جملة من الإصلاحات مست جميع المجالات، بالإضافة إلى دعمه لحركات التحرر خاصة في الإقليم العربي. ومع توالي الصراعات العربية الإسرائيلية عامة والصراعات المصرية الصهيونية خاصة أدت إلى ضعف وتدهور الأوضاع في مصر خاصة بعد حرب 1967، والذي عرف بعام النكسة وخسارة كل من قناة السويس وصحراء سيناء.

وبوفاة جمال عبد الناصر سنة 1970 وتولي محمد أنور السادات الحكم شرع هذا الأخير في تطبيق سياسته على مستوى الصعيدين الداخلي والخارجي، والتي سعى من خلالها النهوض بدولته واسترجاع مكانتها إقليميا ودوليا. ولهذا جاء عنوان مذكرتنا كالتالي: "**مصر فترة حكم أنور السادات 1970-1981**".

أهمية الموضوع

تكمن أهمية الموضوع كونه يدرس فترة مهمة من تاريخ مصر المعاصر الممتدة من 1970 - 1981، بالإضافة الى التحولات العديدة والتي شملت شتى المجالات سياسي، اقتصادي، اجتماعي منذ تولي محمد أنور السادات الحكم إلى غاية وفاته.



أهداف الدراسة:

– الكشف عن السياسة التي اتبعها محمد أنور السادات في تطبيق شرعية حكمه.

– محاولة تسليط الضوء على العديد من الوقائع والإحداث التي شهدتها مصرفي ظل حكم محمد أنور السادات.

_ الوقوف على جملة من الحقائق المتعلقة بشخصية محمد أنور السادات التي كانت بين تضارب الآراء في المصادر والمراجع سواء العربية أو الأجنبية وإزالة بعض الغموض عن شخصيته.

أسباب اختيار الموضوع:

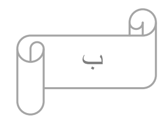
كان الموضوع من اختيار الأستاذة المشرفة، وهذا ما زاد في ميلنا لدراسة تاريخ المشرق العربي ومصر خاصة في ظل فترة حكم أنور السادات.

_ اكتساب معلومات تاريخية عن تاريخ مصر.

_ اثراء المكتبة الجامعية بدراسات حول تاريخ مصر.

إشكالية الدراسة:

تعتبر فترة حكم محمد أنور السادات (1970-1981) لمصر من أهم المحطات التاريخية التي شهدتها في تاريخها المعاصر نظرا لإسهامات هذا الأخير في العديد التحولات مست عدت جوانب من الأوضاع العامة للبلاد، كل هذه الإحداث جديرة بالبحث دفعتنا لطرح الإشكالية التالية: **ما مدى مساهمة سياسة محمد أنور السادات في التحولات التي عرفتها مصر فترة حكمه ؟**



التساؤلات الفرعية:

_ **من** هو محمد أنور السادات؟ وما هي ظروف توليه الحكم في مصر؟

_ فيما تمثلت التحولات النى شهدتها مصر طيلة حكمه؟

– فيما تمثلت العراقيل التي واجهته خلال تنفيذ سياسته؟

_ كيف كانت العلاقات الخارجية لمصر خلال فترة حكمه؟

المناهج المتبعة في الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع فقد اعتمدنا في دراستنا على منهجين:

المنهج التاريخي والوصفي:

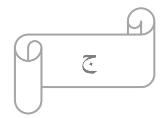
حيث قمنا بتحليل الوقائع والقضايا التاريخية المتعلقة خاصة بشخصية محمد انور السادات بالإضافة لوصف الاحداث والوقائع وتتبعها.

الخطة المتبعة في الدراسة:

وفقا على ما توفر من مادة خبرية المتعلقة بموضوع الدراسة قمنا بوضع خطة تتكون من ثلاث فصول بالإضافة، إلى مقدمة وخاتمة وملاحق توضيحية.

بالنسبة للفصل الاول فكان بعنوان محمد أنور السادات الشخصية والمسار , تضمن اربعة عناصر, تطرقنا فيهم الى المولد والنشأة وأهم الاحداث التي اثرت في شخصه, ثم تكوينه العسكري الذي برز فيه أكثر على صعيد الجيش المصري , بالإضافة لنشاطه السياسي وذلك من خلال الوظائف التي تقلدها الى أن تم اغتياله.

أما الفصل الثاني فجاء تحت عنوان التحولات الداخلية في ظل حكم محمد أنور السادات, والذي تطرقنا فيه الى ثلاث عناصر كذلك، تناولنا في العنصر الاول التحولات



السياسية والعسكرية, وما شهدته من أحداث, أما فيما يخص العنصر الثاني فقد تطرقنا فيه الى التحولات الاقتصادية التي عرفت تطبيق سياسة جديدة, تمثلت في تغير النظام من الاشتراكي الى النظام الرأسمالي وطرح مشروع الانفتاح الاقتصادي, أما العنصر الثالث والاخير فقد تناولنا فيه التحولات الاجتماعية والثقافية والاوضاع التي كانت سائدة من خلال تطبيق سياسة الانفتاح.

أما فيما يخص الفصل الثالث والاخير فقد تم تخصيصه لدراسة العلاقات الخارجية لمصر فترة حكم محمد أنور السادات , وتضمن ثلاث عناصر , العنصر الاول تناولنا فيه العلاقات بالدول الكبرى وتم دراسة العلاقات مع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية اللذان كان لهما الاثر البارز طيلة حكمه , العنصر الثاني تناولنا فيه العلاقات مع الكيان الصهيوني وأهم المحطات التي وقفت عندها هذه العلاقة , أما العنصر الثالث والاخير, فقد تضمن العلاقات مع الدول العربية , والتي كانت مع بعض الدول المشرق العربي ودول المغرب العربي , وما خلفت من صراع وصولا الى حد القطيعة مع بعض الدول.

أما الخاتمة فتضمنت أهم الاستنتاجات التي توصلنا اليها من خلال دراستنا للموضوع.

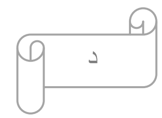
المصادر والمراجع المعتمدة:

اعتمدنا في هذا الموضوع على جملة من المصادر والمراجع نذكر منها:

أولا المصادر:

الكتب:

كتاب أنور السادات "**البحث عن الذات** "والذي أفادنا كثيرا في معرفة شخصيته وجوانب حياته، وعلى أهم المحطات والاحداث التي عايشها، بداية من مولده الي غياية سنة 1975



فهو بمثابة مذكرات شخصية, ويعتبر هذا الكتاب من أهم الكتب التي ألفها و التي تركت اثرا واضحا في حياته.

_ كتاب محمد حسنين هيكل "**خريف الغضب، قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات**" حيث يعتبر أهم مصدر شاهد على عصر السادات , والذي سلط فيه الضوء على الجوانب السياسة التي لعبت دور كبير في بروز شخصية أنور السادات وأهم محطات حياته.

ب_ المذكرات الشخصية

_ سعد الدين الشاذلي" **مذكرات حرب اكتوبر**"والذي كان قائد للأركان في القوات المسلحة على الجبهة المصرية, حيث أفادنا في أهم أحداث حرب أكتوبر عام 1973و معرفة سير العمليات العسكرية.

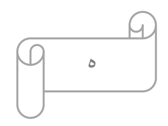
_ مراد غالب "**مع عبد الناصر والسادات سنوات الانتصار وأيام المحن**" ويعتبر ايضا أهم شاهد على عصر أنور السادات , وذلك من خلال الوظائف التي تقلدها بداية من منصب سفير في1961 الى غاية 1972 ولعب دورا كبيرا في توطيد العلاقات المصرية السوفياتية, حيث اعتبره البعض مهندس هذه العلاقة .

ثانيا المراجع:

_ كتاب ماسيمو كامبانينى "**تاريخ مصر الحديث من النهضة في القرن التاسع عشر إلى مبارك**", والذي اعتمدنا عليه في دراسة السياسية الداخلية والخارجية لأنور السادات, خلال فترة حكمه.

_ كتاب نجاح العشري" **السادات ماله وما عليه دراسة عن جذوره وحياته ومشروعه السياسي وصراعاته ومصرعه**" والذي تناول شخصية السادات وأهم الاحداث التي عرفها طيلة حياته الى غاية اغتياله.

_ كتاب جلال أمين " **معضلة الاقتصاد المصري**" والذي أفادنا معرفة الاوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة في عصر أنور السادات وخاصة منذ اعلان توجهه نحو الانفتاح الاقتصادي بالإضافة للعراقيل التي واجهته لتنفيذها.



إضافة الى جملة من الرسائل الجامعية , ومن أهمها: أطروحة الدكتوراه بعنوان " **الرئيس المصري محمد أنور السادات دراسة في سياسته الداخلية 1970_1981**" للطالب شاكر ضيدان جابر السويدي, والتي تناولت نشاط أنور السادات قبل تولي الحكم والتحولات التي شهدتها مصر خلال حكمه, بالإضافة الى رسالة الماجستير بعنوان " **العلاقات المصرية _ السوفياتية في عهد الرئيس محمد أنور السادات 1970_1981**" لطالبة ورود هاتو هادي علي الحاج , والتي تناولنا فيها طبيع العلاقة بين البلدين الى ان وصلت الى القطيعة النهائية.

أما فيما يخص الموسوعات فقد اعتمدنا على العديد، نذكر من بينها: " **موسوعة التاريخ الإسلامي** " للمؤلف أحمد شلبي، والذي أفادنا في دراسة أنور السادات (شخصيته وعصره)، بالإضافة إلى "**الموسوعة السياسية والعسكرية** " للمؤلف فراس البيطار، والتي اعتمدنا عليها في دراسة الشخصيات التي لعبت دورا بارزا في عصر أنور السادات مثل: حافظ الاسد رئيس سوريا, الملك فيصل ين عبد العزيز رئيس المملكة السعودية وغيرها من الشخصيات العربية , بالإضافة الى شخصيات أجنبية مثل: ألكسي كوسجين رئيس حكومة الاتحاد السوفياتي, جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الامريكية , مناحيم بيغن رئيس وزراء الكيان الصهيوني وغيرهم من الشخصيات الاجنبية.

وقد اعتمدنا ايضا على بعض المراجع الاجنبية نذكر من بينها:

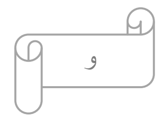
Mufti Mohammed Ahmed **.the 1973 Arab .ISRAEL .WAR .and .OS .Egypt ions .relations.**

في ابراز علاقات مصر مع الولايات المتحدة الامريكية خصوصا بعد تخليها عن التحالف مع الاتحاد السوفيات والتوجه للغرب، كذلك مقال بعنوان:

Mufti Mohammed Ahmed .realism، **globalism and ،future. U.S. relationswith egypt.**

اعتمدنا فيه على ابراز علاقة مصر مع الكيان الصهيوني خصوصا بعد حرب 1973 وتغير العلاقات كليا الى غاية امضاء اتفاقية سلام.

الصعوبات:



وقد واجهتنا جملة من العراقيل والصعوبات في انجاز في هذه الدراسة نذكر أبرزها:

- صعوبة ترجمة بعض المصادر الأجنبية المتعلقة بالموضوع.

- صعوبة الحصول على بعض المصادر والمراجع المتخصصة في الموضوع مثل: كتاب الممارسة الديمقراطية في عهد الرئيس السادات , بالإضافة الى كتاب صفحات من حياة أنور السادات.

الفصل الأول:

محمد أنور السادات الشخصية والمسار

أولا : المولد والنشأة .

ولد محمد أنور السادات في قرية ميت أبو الكوم إحدى القرى المصرية على ضفاف النيل في 25 ديسمبر سنة 1918[1]، من أب مصري يدعى محمد السادات، وأم سودانية تدعى ست السيرين[2] حيث نشأ في أسرة فقيرة تتكون من 13 أخ، عاش أنور السادات في بداية حياته عند جدته في قرية ميت أبو الكوم كون والده كان مرتبطا بالعمل في السودان.

التحق السادات في بداية تعليمه بالكتاب حيث حفظ القرآن في سن صغير ثم انتقل إلى المدرسة الابتدائية المعروفة باسم مدرسة(الأقباط) المجاورة لقريته وتميزت بداية حياته بالإقدام على الفلاحة نظرا لطبيعة القرية الفلاحية[3]. بعد نجاحه في المدرسة الابتدائية انتقل إلى القاهرة بعد عودة والده من السودان، والتحق بمدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية (مدرسة السلطان حسين) وعانى السادات في هذه الفترة بسبب المدخول المتواضع لوالده وعدد الأسرة الكبير فكانت حياته الأولى صعبة إضافة لدخوله في أزمة بسبب وضع أمه في القاهرة مع والده، حيث كانت مجبرة على القيام بأعمال البيت كلها وفي المقابل تتعرض للإهانات وأحيانا كثيرة للضرب. انتقل بعدها من المدرسة الخيرية إلى مدرسة فؤاد باشا الثانوية، وتنقل بينها وبين مدرسة المعارف بشبرا، إلى أن تحصل على شهادة الباكالوريا، كما

---

[1] فراس البيطار، **الموسوعة السياسية والعسكرية** ، ج1،دار أسامة للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن، 2003،ص 415.

[2] محمد حسنين هيكل ، **خريف الغضب قصة وبداية ونهاية عصر أنور السادات**، سلسلة جدران المعرفة، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 2006 ، ص 33.

[3] أيمن عبد العاطي, **الزعيم محمد أنور السادات**، مجلة إفريقيا قارتنا، ع8، نوفمبر 2013، ص1.

عرف تمكنه منذ صغره من اللغة الإنجليزية التي تعلمها في كنف والده.[1] وفي طفولة السادات الأولى عرف تأثره البالغ بأحمد عرابي[2] الذي كان يسمع الحكايات عنه خصوصا من والده إضافة لتأثره بكمال أتاتورك[3]. وذلك نابع من وضع مصر تحت الحكم البريطاني، فكان يتم تصوير هاته الشخصيات في نظرهم شخصيات تحررية[4]، بعد الانتهاء من الدراسة الثانوية اهتم أنور السادات في الثلاثينيات بالفن والسينما المصرية، فقد شارك هذا الأخير في مسابقة، والتي طلبت من خلالها إحدى المخرجات شبانا لأداء بعض الأدوار لكنه لم يفلح وتم إقصاؤه، إضافة لهذا فيمكن القول أن محمد أنور السادات قد كان متأثرا في طفولته بلون بشرته فكان دائما ما يلقي اللوم على لونها خصوصا مع وضع مصر تحت حكم بريطانيا[5].

ومن ثم لاحت للسادات فرصة الانضمام للكلية العسكرية خصوصا بعد إلغاء معاهدة 1936 التي وقعت بين مصر ومملكة بريطانيا، وإعادة تكوين الجيش المصري فقد دخل السادات

---

[1] محمود فوزي ، **حكام مصر السادات** ، مركز الراية للنشر، مصر، 1997، ص 15 .

[2] أحمد عرابي :1841،1911: زعيم وطني مصري التحق بالجيش سنة 1954تم ترقيته الى ان وصل الى رتبة بكباشي(مقدم)1860ثم قائم مقام(عقيد)،اسس تنظيم عسكري مناهض للتدخل الاوروبي في مصر قاد الحركة المسلحة ضد السلطة البريطانية التي كانت تتحكم في مصر، استسلم بعد معركة التل الكبير في 1882 تم نفيه عاد لمصر في 1901وبقي فيها الى ان توفي، انظر :فراس بيطار، المرجع السابق،ص360.

[3] كمال أتاتورك : 1880،1938 مؤسس تركيا الحديثة واول رئيس لها قاد المقاومة السياسية والعسكرية لبلده خصوصا الحرب العالمية الاولى رفض قرارات معاهدة سيفر وقاد المقاومة ضد الاحتلال اليوناني ، عين رئيس للجمهورية في 1923،غير الانظمة في تركيا الى التوجه العلماني الغربي عرف بحقده على الاسلام، انظر: فراس البيطار ،المرجع السابق،ص342.

[4] عبد المنعم شميس، **أنور السادات (سيرة بطل حرر روح مصر)** ، دون دار نشر، 1974، ص ص 20 ، 32.

[5] محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص42.

بإيعاز من أحد أصدقاء والده، وكون الجيش كان مقتصرا على طبقات فقط دون أخرى، وتخرج بعد 9 أشهر من التكوين بسبب احتياج الجيش المصري لهم في 1938.[1]

بعد التخرج أقدم السادات على الزواج من ابنة عم عمدة القرية السيدة إقبال ماضي حيث أنجب له 3 بنات: رقية، وراوية، وكاميليا. ولم تعرف حياته الزوجية الاستقرار، فأقبل على الزواج للمرة الثانية سنة 1949 من سيدة أخرى تدعى جيهان رؤوف صفوة الملقبة بجيهان السادات[2]، وأنجبت له أيضا 3 بنات: لبنى، ونهى، وجيهان وولد اسمه جمال، وقد لعبت زوجته الثانية دورا كبيرا فيما بعد في فترة رئاسته لمصر ولقبت بسيدة مصر الأولى[3]. وبروز شخصية السادات في الجانب العسكري على مستوى الجيش المصري يفسره بتأثره الكبير بشخصية هتلر حيث ذكر ذلك في كتابه البحث عن الذات أنه كان متأثرا به، الذي قاد العالم للحرب العالمية ما يفسره أيضا اتصاله فيما بعد بالجاسوسين الألمانيين " هانز ابلر وساندي " أثناء تواجد الألمان في ليبيا[4] .

---

[1] أحمد شلبي ، **دراسة تفصيلية عن تاريخ مصر(ثورة 23 يوليو من يوم الى اليوم) أنور السادات: شخصيته وعصره دراسة محايدة** ، موسوعة التاريخ الاسلامي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1990 ، ص ص 65 ، 66.

[2]جيهان السادات: ولدت جيهان السادات في حي الروضة بمدينة القاهرة عام 1933،لأم بريطانية مسيحية وأب مصري مسلم، شاركت جيهان السادات زوجت الرئيس الراحل معظم الأيام والأحداث الهامة التي شهدتها مصر، كانت معه أيضا يوم اغتياله عام 1981، ينظر: أحمد منصور، **جيهان السادات شاهدة على عصر السادات**، دار ابن حزم ، القاهرة ، مصر ، 2002 ، ص 39.

[3]أيمن عبد العاطي، المرجع السابق، ص 3.

[4] أنور السادات، **البحث عن الذات قصة حياتي**، المكتب المصري الحديث، القاهرة ، مصر، ص21.

ثانيا: التكوين العسكري :

دخل السادات للكلية العسكرية بعد إلغاء معاهدة 1936 والمتعلقة بإعادة بعث الجيش المصري حيث تكون لمدة 9 أشهر، وهي فترة قصيرة نظرا لاحتياجات الجيش للتعداد البشري تخرج منها برتبة ملازم أول[1]، و انظم لفرقة العمل في منطقة منقبا حيث برز بفضل ما كان له من ثقافة وتكوين هناك. وانظم سريعا لكتيبة الضباط (ضباط الإشارة)، بعد أمر من الأمير آلاي إسكندر فهمي أبو أسعد. تكون أنور السادات رفقة عديد من الضباط البارزين منهم جمال عبد الناصر الذي لم تكن له صلة ربط قوية بعد بينهما سوى الاحترام المتبادل في ظل أوضاع مصر تحت حكم السلطة البريطانية واجتياح هتلر لأوروبا بداية 1939، وتمركز جزء من جيشه في ليبيا[2]، تبادرت لدى السادات فكرة التعاون مع الألمان للتخلص مصر من الإنجليز وهو ما وقع حيث كان السادات على اتصال مع جاسوسين ألمانيين يلقبان بـ:(هانز إبلر، وساندي)، اللذين كانا يتنكران بزي عسكري إنجليزي وكان رفقت السادات الفريق عزيز المصري الذي كان يعمل مفتشا في مصلحة العمل[3]، لكن سرعان ما تم اكتشاف الجاسوسين اللذين كانا يقيمان في مخمرة، وتم اكتشاف أمر السادات الذي كان بصدد إعداد التنظيم مع جماعة من الضباط بعد 1939، بعدما حقق الألمان انتصارات كبيرة على الإنجليز، ووسع السادات دائرة الذين التحقوا به من الضباط بحكم خطاباته

---

[1] أيمن عبد العاطي ، المرجع السابق ، ص 3 .

[2] أنور السادات، المصدر السابق ، ص ص 21 ، 22 .

[3] أحمد شلبي ،المرجع السابق ، ص 68 .

الحماسية فقد كان أساس العمل يقوم على انتهاز الفرصة والثورة المسلحة ضد الإنجليز في مصر، حيث شجعه في عمله هذا الفريق عزيز المصري والذي تأثر بالسادات تأثرا كبيرا .[1]

أما اكتشاف أمرهم فيعود لمشكلة ارتكبها الألمانيان أثناء جلسة خمر حيث وشت بهم إحدى السيدات وبعد يومين من القبض عليهما قبض على السادات وحسن عزت، وتم اقتياده الى السجن أين قضى 30 شهرا، وتم تكوين مجلس عسكري وطرد الضابطان السادات وحسن عزت في 8 أكتوبر سنة 1942، حيث ضم المجلس 3 ضباط مصريين و 2 من الإنجليز، ونقل إلى سجن الأجانب في المنيا الصعيد[2] .

1- انضمامه لتنظيم الحرس الحديدي :

هو تنظيم حماية الملك، أنشئ التنظيم بعد تعرض الملك للإهانة من طرف الإنجليز حيث ركز التنظيم على اغتيال الجنود الإنجليز، وترأس التنظيم رشاد يوسف الطبيب الخاص للملك، أين تم ضم اسم السادات بإيعاز من الضابط حسن عزت، أين تم التدبير لهربه تم بتحويله من سجن الأجانب إلى معتقل الزيتون أوائل 1944، وبرز دور السادات في لقائه الأول مع زعيم الحركة الثانية المعنية باغتيال الانجليز[3] ، حيث أقنعه بتصفية المتعاونين

[1] أنور السادات ، المصدر السابق، ص 30 .

[2] محمد حسنين هيكل ، المصدر السابق ، ص 52.

[3] محمد حسنين هيكل، المصدر نفسه، ص 55.

مع الإنجليز من المصريين، أمثال مصطفى النحاس[1] زعيم حزب الوفد وأمين عثمان[2] الذين كانا يسعيان لإبقاء الإنجليز في مصر بأي طريقة [3].

شارك السادات في اغتيال أمين عثمان ونجى النحاس من الموت، في 1948 وأعيد سجنه لمدة 3 سنوات بسبب اهتمامه بقتل امين عثمان سابقا [4]،لكن المحاكمة كانت شكلية فقط بسبب تعاونه مع الملك، وهرب السادات من السجن وابتعد عن الجيش تماما فقد تم تسريحه مسبقا منه سنة 1942[5].

بعد تسريحه من الجيش عمل السادات في مجالات أخرى، كالصحافة (جريدة المصور) والمقاولاتية رفقة أحد أصدقائه، وخلال سنة 1950 لعبت الزوجة الثانية لأنور السادات دور كبير في عودته للجيش المصري حيث طلبت من الملك الصفح عنه وإعادته للجيش أين

[1]مصطفى النحاس: ولد في 15 يونيو1879 بلدة سمنود وسط الدلتا في الشمال الشرقي، تعلم الكتابة وحفظ القرآن و الحساب ، تخرج من مدرسة الحقوق سنة 1900، اشتغل بالمحاماة في المنصورة ثلاث سنوات ثم عين قاضيا بالصعيد مدة ثلاث سنوات للمزيد ينظر: طارق البشري، **شخصيات تاريخية**، دار الشروق، القاهرة ، مصر، 2010، ص62 .

[2] أمين عثمان: ولد بالإسكندرية سنة أي ما يقارب بين 1900 – 1898 كان والده من عشاق الثقافة الانجليزية فألحق أمين عثمان " بكلية فيكتوريا بالمدرسة الإنجليزية شغل مناصب من بينها مفتش مالية وزارة الخارجية البريطانية، في اتهم بالتعاون مع الانجليز في 1939 وتم اغتياله، من طرف فرقة تشكلت تحت اسم الحرس الحديدي في 1946. ينظر: الحسيني الحسيني المعدي، **موسوعة أشهر الاغتيالات السياسية في العالم**، كنوز النشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر، 2012، ص 94.

[3] أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 74 .

[4] نجاح العشري ، **السادات ماله وما عليه دراسة تحليلية عن جذوره ومشروعه السياسي وصراعاته ومصرعه**، مكتبة جزيرة الورد, القاهرة , مصر، 2011 ، ص 62.

[5] فراس البيطار، المرجع السابق، ص 88.

وافق هذا الأخير على طلبها بسبب ما قدمه من خدمة أثناء تواجده ضمن تنظيم الحرس الحدي[1].

2- انضمامه إلى الضباط الأحرار:

بعد عودته برتبة يوزباشي في 10جانفي 1951 ، وترقيته إلى بكباشي(مقدم)، انظم في نفس السنة الى تنظيم الضباط الأحرار الذي كان يقوده جمال عبد الناصر، ويخطط من وراءه للإطاحة بالملك وانظم للجنة التأسيسية بعد إلحاح من ناصر نفسه، وبعد تخطيط محكم نجحت الثورة 23 يوليو 1952، وتم إبعاد حزب الوفد وجماعة الإخوان و الاشتراكيين ليصبح حكم مصر تحت قيادة الضباط الأحرار[2]، وممثلا لجمال عبد الناصر[3].

وكلف السادات بإذاعة بيان الثورة لما يملكه من صوت وقدرة على المخاطبة وبعد إلقاء خطاب الثورة الشهير وبات اسم السادات المعروف سابقا في التعامل مع النازلين وقضية اغتيال أمين عثمان اسما معروفا لدى المصريين, تقلد السادات أثناء حكم عبد الناصر عديد

---

[1] أيمن عبد العاطي ، المرجع السابق ، ص 3 .

[2] المرجع نفسه ، ص 3.

[3]جمال عبد الناصر: عسكري ورئيس مصر، ولد في 15 يناير 1918 نشأ في الإسكندرية تخرج من الكلية الحربية سنة 1938 وعمل في الصحراء الغربية والصعيد والسودان، نظم مجموعة الضباط الأحرار التي قامت بثورة يوليو 1952، قام بتأميم قناة السويس توفي سنة 1970. للمزيد ينظر: رؤوف سلامة موسى، **موسوعة أحداث وأعلام مصر** والعالم، دار ومطابع المستقبل، الإسكندرية، مصر، 2001 ، ص 275 .

المناصب السياسية ولم يكن في الجيش طول الفترة الممتدة من 1952 . 1970[1] . وسبق ذلك تواجد في المنطقة العريش ورفح حيث كان مندوبا للحركة ومسؤولا عن الأخبار هناك[2]

ثالثا : نشاطه السياسي:

1_ المناصب التي شغلها أنور السادات بعد ثورة يوليو 1952 :

نجد من خلال الكتابات بأن أنور السادات قد لعب دورا بارزا في قيادة الثورة في التنظيم السري والذي عرف بتنظيم الضباط الأحرار الذي تأسس سنة 1951 [3]. وفي سنة 1952 كلف أنور السادات من قبل قيادة الثورة وبالتحديد جمال عبد الناصر الذي أسند اليه وثيقته تحمل بيان الثورة جاء فيها " إنذار للملك بالتنازل على العرش ويغادر البلاد في 26 جويلية 1952 " [4] .

بعد الثورة تولى أنور السادات منصب رئيس جريدة الجمهورية بعد أن قرر مجلس قيادة الثورة منحه مسؤولية في هيكل السلطة في سنة 1953، كتب أنور السادات في تلك الفترة مقالات عديدة خاصة التي كانت تخص حياته، وقام بتحويلها الى كتاب سماه" صفحات مجهولة "، و الذي أعيد طبعه تحت عنوان أسرار الثورة المصرية في سلسلة كتاب الهلال

---

[1] أحمد شلبي، المرجع السابق ، ص 88 .

[2] محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص 74.

[3] أمال نعيم عبد الملاك ابراهيم ، **عظماء السياسة في التاريخ الحديث** ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، 2016 ، ص 110 .

[4] أحمد شلبي ، المرجع السابق ،ص 96 .

سنة 1957 تحدث فيه على ذكرياته وتكوينه في صفوف الضباط الأحرار، وتلاها كتاب قصة الثورة كاملة وبعدها بعامين ألف كتاب تحت عنوان " يا ولدي هذا عمك جمال " و أخيرا كتاب البحث عن الذات، فهذا الأخير من أهم مؤلفاته والتي تحدث فيها عن الكثير من الأحداث التي عاشها إلى غاية 1978[1].عين بعدها أنور السادات سكرتيرا عاما للمؤتمر الإسلامي كان هذا في سنة 1954 الذي أنشأ تطبيقا لأوامر جمال عبد الناصر التي كانت رغبته في ضم الدوائر الثلاث و التي هي:

1. الدائرة العربية
2. الدائرة الإفريقية
3. الدائرة الإسلامية

وجعلت القاهرة مقرا له جاء نشاط المؤتمر من أجل الاتصالات بالبلاد الإسلامية بالإضافة طبع كتب وإنتاج أفلام عن الإسلام كما سمح هذا المؤتمر لأنور السادات بالسفر والتعرف على كثير من بلدان العالم الإسلامي ولعل أبرزها كانت إلى إندونيسيا [2].

تولى أنور السادات منصب وزير دولة من نفس السنة وكان أول تشكيل وزاري لحكومة الثورة، لكنه تعرض لمضايقات من طرف مجموعة من أعضاء القيادة جعلته يقدم استقالته

[1]عبد العظيم رمضان ، **مذكرات السياسيين و الزعماء في مصر 1891 . 1981**، ط 2 ، مكتبة مدبولي القاهرة ، مصر ، 1989 . ص 129.

[2] محمد حسنين هيكل، المصدر السابق ، ص 79 .

مع إصرار جمال عبد الناصر عن بقائه فعدل عن الاستقالة وبقي في هذا المنصب إلى غاية 1956[1].

وفي عام 1957 انتخب عضو بمجلس الأمة عن دائرة تلا لمدة ثلاث سنوات و قد انتخب أيضا رئيس مجلس الأمة في 21 يوليو 1960 إلى غاية 27 سبتمبر 1961 ، وفي نفس السنة عين رئيس لمجلس التضامن الأفروآسيوي، شغل منصب رئيس للأمة للفترة الثانية من 29 مارس 1964 إلى 12 نوفمبر 1968، في عام 1969 اختير لمنصب نائب الرئيس إلى غاية وفات جمال عبد الناصر في 28 سبتمبر 1970[2].

2 _ ظروف تولي أنور السادات الحكم :

لقد أدت هزيمة حرب يونيو 1967 إلى تدهور الأوضاع في مصر والتي كانت بمثابة الزلزال الذي ضرب كلها عرفت خلالها أكبر هزيمة عسكرية في تاريخها المعاصر فقدت خلالها ما يقارب 10 آلاف مقاتل و 1500 ضابط حوالي 80 % من قواتها العسكرية و تم تدمير سلاح الطيران المصري و احتلال سيناء [3] .

[1] شاكر ضيدان جابر السويدي، **الرئيس المصري محمد أنور السادات " دراسة في سياسته الداخلية 1970 . 1981 "** ، أطروحة دكتوراه فلسفة في التاريخ المعاصر ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، العراق ، 2009 ، ص40 .

[2] أمال نعيم عبد الملاك ابراهيم ، المرجع السابق ، ص112 .

[3] محمد عمروش ، **بعض الأفكار من مذكرات الضباط الأحرار** ،مكتبة فوريد ، مصر 2019 ، ص 84 .

كما أدت هذه الحرب الى حدوث أمراض نفسية في صفوف الجنود المصريين الذين قادوا الحرب[1]، وكان من نتائجها أن أعلن جمال عبد الناصر تقديم استقالته وتكليف زكرياء محي الدين[2] نائب له ، الا ان خروج المظاهرات الشعبية المطالبة ببقائه رئيسا لمصر اجبرته في العدول عن قراره[3].

في عام 1969 خرج الطلاب بمظاهرات للمطالبة بإجراء اصلاحات سياسية على المستوى الداخلي، قام انو السادات باستقبال الطلاب المتظاهرين باعتباره رئيس مجلس الشعب الذي كسب حصيلة جيدة من الخبرات خلال توليه العديد من المناصب[4].

شهدت مصر خلال الفترة الممتدة من 1969 . 1970 معركة سميت بـ "معركة الاستنزاف[5] " أراد من خلالها جمال عبد الناصر إضعاف وتوجيه ضربات قاسية لصهاينة ومحاولة استنزاف قواتها ورفع الروح المعنوية للجنود المصريين كان رد فعل الجهود

---

[1]أحمد شلبي ، المرجع السابق ، ص 184 .

[2]زكرياء محي الدين 1918-2012 : سياسي مصري ، ولد في بالقليوبية شمال شرقي القاهرة، من اسرة معروفة بكفر شكر ، تخرج بالكلية الحربية في سنة 1938 للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي ، **موسوعة سياسية،ج3**، دار الهدى ، بيروت ، لبنان، د-ت، ص42.

[3] محمد فوزي، **حرب الثلاث سنوات1967-1970**، ط5، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1990،ص ص 163-.

[4] شاكر ضيدان جابر السويدي المرجع سابق، ص ص 44_45.

[5]حرب الاستنزاف: حرب بدأت في سنة 1969 من الجبهة الصهيونية قادها جمال عبد الناصر أقدم من خلالها على ضرب القوات الصهيونية في مراكز متفرقة دون اعلان حرب رسمية، رد عليه الصهاينة الا أنها لم تدم طويلا و انتهت تحت ضغط دولي بالضبط في 7 أوت 1970 .ينظر : ماسيموكامبانيني، **تاريخ مصر الحديث من النهضة في القرنالتاسع عشر إلى مبارك)** ، المرجع السابق ، صص174-175.

الصهاينة بعبور[1] قناة السويس[2] و خليج السويس بهدف إضعاف قدرة الجيش المصري في القتال[3].

كان أنور السادات في هذه الفترة على إطلاع بالأوضاع والمشاكل التي يمر بها الشارع المصري الداخلية والخارجية، وعلى اثر إعلان وفاة جمال عبد الناصر في 28 سبتمبر من سنة 1970 ألقى انور السادات خطابا أمام مجلس الامة أعلن فيه أنه سيواصل السير في طريق جمال عبد الناصر ويواصل النضال من أجل تحرير كل الأراضي العربية المحتلة, وقد خرجت مسيرات تأييد مستمرة توجهت إلى القاهرة حيث يقيم الرئيس أنور السادات لتعلن تأييده لترشح في 12 أكتوبر 1970 [4].

أصبح أنور السادات رئيسا لمصر في 15 أكتوبر 1970 بعد استفتاء نال فيه 90.40 % من أصوات الاقتراع[5].

---

[1] أحمد شلبي ، مرجع سابق ، ص 185 .

[2]قناة السويس: هي قناة تربط بين بحرين المتوسط والأحمر بطريقة مباشرة يمتد تاريخها إلى عام 1854، حيث تمكن فردنان دى ليسبس الدبلوماسي الفرنسي المتقاعد من أن يؤثر على والي مصر محمد السعيد باشا لينتزع منه الموافقة على شق قناة السويس، ومنح حق استغلالها للفرنسي دي ليسبس وانشأ الشركة العالمية لقناة السويس، وحق استغلال يمتد لـ 99 سنة منذ الافتتاح ، يبلغ طولها : 164 كلم ، افتتحت رسميا في 1869 للمزيد ينظر: جورج حليم كيرلس , **قناة السويس من القدم الى اليوم**، ط3، دار المعارف، القاهرة ، مصر، 1988، ص ص، 6، 38.

[3]أحمد شلبي ، المرجع نفسه ، ص 185.

[4] شاكر ضيدان جابر السويدي ، المرجع السابق ، ص 49 .

[5] محمد حسنين هيكل ، مصدر سابق ص 79.

3- أنور السادات و علاقته بالإخوان المسلمين :

لقد تعددت الروايات والكتابات فيما يخص أنور السادات وعلاقته بجماعة الإخوان المسلمين سواء قبل توليه الحكم في مصر أو فترة حكمه ومن خلال الكتابات نجد:

الرواية الأولى: تقول بأنه كانت له صلة بينهم والتي تحدث عنها أنور السادات شخصيا في كتابه قصة الثورة مع الإخوان المسلمين الصادر من الجمهورية في يوم الاثنين 7 ديسمبر 1954، ويروي أول اتصال له مع مؤسس جماعة الإخوان المسلمين حسن البنا [1]الذي كان ضابطا برتبة ملازم في احدى غرف سلاح الاشارة بالمعادي احدى قرى القاهرة سنة 1940وقد تم في ليلة المولد النبوي، حيث يقول أنور السادات: " لم أكن أعرف هذا الرجل إلى ذلك اليوم، ولم أعرف عن ضيف شيئا إلا البشاشة في وجهه ورقته في الحديث، وتواضعه في مظهره "[2].

---

[1] حسن البنا: ولد سنة 1906 في محافظة البحيرة بمصر، درس الابتدائية والثانوية في المحمودية وبعدها التحق بكلية دار العلوم في القاهرة بمصر، وعمل مدرسا بعد تخرجه عام 1927، أسس جماعة الإخوان المسلمين عام 1928، اغتيل في 12 فيفري عام 1949، للمزيد ينظر: بشار حسين يوسف، **الجماعات الإسلامية في مصر في عهد الرئيس محمد أنور السادات 1970 . 1981** ، مجلة التربية والعلم ، ع 2 ، م 15 ، جامعة الموصل ن العراق، 2008 ، ص 53 .

[2] صلاح عطيه، **قصة الثورة مع الإخوان كما رواها أنور السادات** ، دار الجمهورية للصحافة ، القاهرة ، مصر 2010 ، ص51.

الرواية الثانية: تقول بأنه كان هناك تحالف بينه وبين الإخوان المسلمين خاصة بعد أن تخلص أنور السادات من رجال عبد الناصر الذين أرادوا إبعاده عن الحكم في ماي 1971 بادر أنور السادات على الفور بإخراجهم من السجن وإخراج المسجونين السياسيين [1].

نجد من بين السياسيين محمد حامد أبو نصر المرشد العام الرابع للإخوان المسلمين يقول في هذا الشأن: " أنه في عام 1970 منذ توليه الحكم أمر السادات بالإفراج عنا حيث تم ترحيلنا على دفعات إلى سجن مزرعة طرة, وكانت المعاملة لا بأس بها"[2].

فقد سمح أنور السادات للإخوان بممارسة نشاطاتهم في ذلك أدرك قوتهم وجعلها ركيزة تساعد على نهضة مصر خاصة فيما يخص المؤسسات العلمية والأوساط الاجتماعية [3] .

الرواية الثالثة: تقول بأنه كانت توجد كراهية وعداء السادات للإخوان المسلمين وهذا ما صرح به خالد غراب في كتاباته بقلم أنور السادات، نجد أيضا كتابات الباحثين في هذا الشأن وهي

---

[1] سليمان زكريا البيومي، **الإخوان المسلمون بين عبد الناصر و السادات من المنشية الى المنصة 1952 . 1981**، مكتبة لنشر والتوزيع ، القاهرة، مصر، 1987، ص 93 .

[2] أحمد سلامة ، **موسوعة الإخوان المسلمين, محمد أنور السادات وعلاقته بالإخوان المسلمين** ،يوم: 20 جوان2011، على الرابط:http ://www.ikhwan.wiki, تمت الزيارة يوم 20مارس2021, 20:00سا.

[3] سليمان زكريا البيومي ، المرجع السابق ، ص 93 .

تروي أحاديث عن أنور السادات وهو يهاجم الإخوان ويتهم فكرهم خاصة عند عقده [1]لاتفاقية كامب ديفيد[2].

من خلال هذه الاراء نستطيع ان نستنتج بأن الاحداث التي عايشها و المناصب التي تقلدها أنور السادات طيلة حياته اجبرته على أخذ موقف من هذه الجماعات الاسلامية سواء بالإيجاب أو بالسلب .

رابعا: وفاته

على الرغم من أن حادثة اغتيال محمد أنور السادات نالت حقها من الباحثين والدارسين لتاريخ مصر، إلا أنها اختلفت حسب الروايات والأبحاث في الدوافع التي أدت إلى قتله.

1- محاولات اغتيال أنور السادات :

لم يكن يوم 06 أكتوبر 1981 اليوم المحدد لقتل السادات بل كانت هناك محاولات كثيرة نذكر من بينها :

- الاعترافات التي أدلى بها أحد قيادات تنظيم الجهاد في شهر يوليو 1981 والذي كشف عن خطة تم تنظيمها لاغتيال السادات وكانت هذه بمناسبة إضافات الجيش بذكرى 23

---

[1] أمال نعيم عبد المالك إبراهيم ، المرجع السابق، ص 120 .

[2]كامب ديفيد: تم التوقيع على الاتفاقية في 17سبنمبر 1978بين أنور السادات ورئيس الوزراء الصهيوني مناحيم بيغن بعد 12يوم من المفاوضات في منتجع كامب ديفيد الرئاسي بإشراف الرئيس الامريكي جيمي كارتر من اجل البحث على السلام في الشرق الاوسط , للمزيد ينظر: أحمد علي حسن , **اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام بين مصر واسرائيل وملحقاتها**, ط2, مكتبة الآداب , القاهرة, مصر, 2012, ص6.

يوليو الذي كان غالبا ما يحضرها السادات، وقد أكد أن الخطة ستكون ببدء تفجير إحدى أنابيب البوتاجاز في منطقة رشدي بالإسكندرية عند توقيت حضور السادات للاحتفال[1].

– أما فيما يخص المحاولة الثانية ولعل أخطرها وأشهرها كانت يوم 25 سبتمبر 1981 في مدينة المنصورة وهو ما تناقله الناس عن اكتشاف عمليات ستؤدي إلى اغتيال أنور السادات في المدينة [2].

– كان مخطط إطلاق الرصاص على السادات خلال مرور القطار لكن هذه الخطة اكتشفت من قبل [3] النبوي إسماعيل [4] في ذلك الوقت قام بإعلام السادات بهذا الأمر وتم تأجيل الزيارة[5].

[1] يوسف هلال، **السادات عملية اغتيال مجهولة**، مكتبة مدبولي الصغير ، مصر ، 1997 ، ص 17 .

[2] عبد الحكيم العفيفي، **تاريخ الاغتيالات السياسية في مصر** ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، مصر ، ص139 .

[3] يوسف هلال ،المرجع السابق ، ص 17.

[4] النبوي اسماعيل: ولد في 01 نوفمبر 1925 ، تخرج من كلية الشرطة عام 1946 وتدرج في رتب وظائف الأمن العام وقد رقى في عام 1951 من رتبة ملازم أول الى رتبة النقيب بين عام 1953 رئيسا لمباحث السكة الحديدية حتى عين مديرا لمباحث السكك الحديدية والنقل والمواصلات وقد اختير في 15 ماي 1981 مديرا لمكتب وزير الداخلية للمزيد ينظر: محمود فوزي, **النبوي اسماعيل وجذور منصة السادات** , دار النشر هاتيه د. ب. ن, 1991, ص15.

[5] يوسف هلال، المرجع نفسه، ص 17.

2-حادثة الاغتيال وأسبابها:

كانت حادثة وقوع الاغتيال كما أشارت إليها أغلب الدراسات في يوم الثلاثاء 06 أكتوبر 1981 وبالتحديد في تمام الساعة الثانية عشر والنصف ظهر[1]، كان هذا اليوم الاحتفال بالذكرى الثامنة للانتصار على الكيان الصهيوني في حرب أكتوبر 1973 [2] ، هذا اليوم ليس كمثله من الأيام بالنسبة للسادات يعتبر رقم ستة(06) حافلا بالأحداث التي عاشها طوال حياته فقد كان يوم 06 فيفري 1938 يوم مميز للسادات عرف تخرجه من الكلية الحربية وفي 06 يناير 1950 عاد الى الخدمة العسكرية بعد طرده [3] في حادثة مصرع أمين عثمان في 06 يناير 1946 .

في مارس 1982 صدرت أحكام متعلقة بقضية مصرع أنور السادات[4]، أما فيما يخص الدوافع التي أدت إلى مقتل أنور السادات حسب رؤية الباحثين فإنها تكمن في ثلاثة أسباب وهي :

---

[1]عبد المنعم الجميعي، **المجتمع المصري بين الاغتيالات السياسية والإرهاب** ، دراسة في الوثائق ، منتدى سور الأربيكة 25 . 10 . 2007 ، ص 144 .

[2] نجاح العشري، **السادات ماله وما عليه دراسة تحليلية عن جذوره وحياته ومشروعه السياسي ومواقفه وصراعاته ومصرعه**، مكتبة جزيرة الورد ، القاهرة ، مصر،2011، ص 241.

[3] عصام عبد الفتاح ، **أهم و أخطر الاغتيالات السياسية في التاريخ** ، دار الكنوز للنشر والتوزيع ، الاسكندرية، مصر، 2012 ، ص238 .

[4]عادل حمودة، **اغتيال رئيس بالوثائقأسرار اغتيال أنور السادات**، ط3، سينا للنشر القاهرة ، مصر,1985 ، ص 15.

السبب الأول: حرب 1967 و انعكاساتها على مصر وكيف أثرت في شرعية النظام السياسي، ويعتبر أنور السادات هو المتسبب في حدوث أزمات قبل وفاة جمال عبد الناصر كما مهدت له الطريق إلى تولي مقاليد الحكم في مصر[1]، وفي عبارة أخرى تقول أن السادات راح ضحية تحالف مجموعة من السياسيين المصريين الفاسدين الذين كانوا برفقته في منتصف السبعينيات[2].

السبب الثاني: سياسة الانفتاح الاقتصادي الذي أعلن عنها السادات سنة 1974 والتي سمت للاستثمارات الأجنبية للمشاركة البنية الاقتصادية لمصر، بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية التي خلفها الانفتاح والتي تنجم عنها اتساع الفوارق الطبقية، وانهيار هيبة السلطة وأدت أيضا إلى انتشار ظاهرة شراء الأراضي من طرف أسرة الرئيس خاصة إخوته و زوجته[3] .

السبب الثالث : وهو ما جاء في العديد من الكتابات بأن خالد الإسلامبولي[4] قائد عملية الاغتيال قد صرح هذا الأخير عن الدوافع التي أدت إلى تنفيذ هذه المهمة نذكر من بينها :

[1]خالد عزبصفاء خليفة، **الاغتيالات السياسية في مصر "1910 . 1989" دماء في تاريخ مصر المعاصر من خلال الوثائق ومحاضر التحقيق**، دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان، 2011 ، ص 562.

[2] أمال نعيم عبد الملاك إبراهيم، المرجع السابق، ص 130.

[3]عوديد جرانوت جاك رينتج، **يوم قتل السادات أسرار قصة الاغتيال كاملة من وجهة النظر الإسرائيلية** ، مكتبة رجب ، القاهرة ، مصر ، 1995 ، ص 09 .

[4] خالد الإسلامبولي: ولد خالد شوقي الإسلام بولي في 15 يناير 1958 في محافظة المنيا وكان والد الاسلامبولي مستشارا قانونيا، كان الاسلام بولي ملازم أول في الجيش المصري قبض عليه وحكم عليه بالإعدام نتيجة الأحكام التي

- أن السادات قدم شرائع البشر على شرائع الله و أغلق الباب أمام قتال اليهود الواجب و استرداد أرض الإسلام [1] .

- مسألة الصلاح مع الكيان الصهيوني نتج عنها ضياع القضية الفلسطينية كل هذا أدى إلى اغتياله [2] .

وفي تصريح آخر لزوجة الرئيس فيما يخص الاغتيال قالت جيهان السادات: " أن معاهدة السلام التي عملها هذه هي التي قتلته " [3] .

3- مراسيم الجنازة :

كانت جنازة أنور السادات يوم السبت 10 أكتوبر 1981 [4] كان يوم الدفن عاديا بالنسبة للشعب المصري و كأنهم كانوا يتوقعون اغتياله وكأن شيئا لم يحدث وكان عدد الجيش في ذلك اليوم أكثر من المواطنين[5].

صدرت عليه والمتعلقة بقضية باغتيال السادات و نفذ الحكم في أفريل 1982. ينظر: **تنفيذ حكم الإعدام بخالدالاسلام بولي وثلاثة من معاونيه بتهمة اغتيال الرئيس** ، نشر يوم السبت 03 أفريل 2011 ، سا 22:00 ، بوابة صيدا. متوفر على الرابط: www.Saidgete.com. تمت الزيارة يوم10 افريل 2021 على الساعة 21:00 .

[1] نجاح العشري، المرجع السابق، ص 245 .

[2] عوديد جرانوت جاك ربينج ، المرجع نفسه ، ص 09 .

[3] أحمد منصور, المرجع السابق ، ص 368.

[4] الحسيني الحسيني معدي ، المرجع السابق ، ص 444.

[5] عادل حمودة ، مرجع سابق ، ص 229.

وهذا ما صرحت به زوجة الرئيس جيهان السادات: " كان عدد قليل من الجمهور في شوارع القاهرة لمشاهدة الجنازة فقد شاهدوها عبر شاشة التلفاز "[1]. كما دفن أنور السادات في نفس توقيت الحادث الذي أدى الى وفاته في ساحة العرض العسكري[2] ، وفي تصريح آخر لزوجة الرئيس: " أنمن بين الشخصيات التي سارت موكب الجنازة ، شخصيات أمريكية من بينهم الرئيس جيمي كارتر[3]،والأمير تشارلز من إنجلترا وقادة من الاتحاد السوفياتي[4] ، والوفد الصهيوني برئاسة بيغن[5] والعديد من الشخصيات الأجنبية "[6].

أما فيما يخص الرؤساء العرب فلم يحضروا مراسيم الجنازة باستثناء كل من عمان و رئيس السودان نميري[7] ورئيس الصومال سياد برى وكان غياب العديد من الشخصيات العربية عن الجنازة راجع إلى عملية السلام مع الكيان الصهيوني والتي نتجت عن قطع في العلاقات الدبلوماسية وحدوث خلافات بين مصر والعرب[8]

---

[1] جيهان السادات ، **سيدة مصر** ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، مصر ، 1987 ، ص 36 .

[2]خالدعزب صفاء خليفة، المرجع سابق، ص 588.

[3]جيمي كارتر: الرئيس ال39 للولايات المتحدة، ولد في جورجيا عمل في سلاح البحرية أصبح حاكما لها منذ1970 ،ترشح للرئاسة عن الحزب الديمقراطي وفاز بها سنة 1976 ، تابع كارتر سياسة ا لولايات الداعمة للكيان الصهيوني، كان الراعي الرسمي لاتفاقية كامب يفيد, للمزيد ينظر: فراس البيطار، المرجع السابق،ص877.

[4] جيهان السادات، المصدر السابق، ص 36 .

[5] مناحيم بيغن : زعيم وإرهابي صهيوني ورئيس حزب حيروت الفاشي وتحالف ا لليهود، ورئيس وزراء الكيان الصهيوني في 1977،اشتهربعملياته الإرهابية ضد العرب والفلسطينيين (مذبحة الدير الياسين), للمزيد ينظر: فراس البيطار، المرجع سابق ،ص530 .

[6] خالد عزب صفاء خليفة ، المرجع السابق ، ص 588 .

[7] جعفر النميري : سياسي ورجل دولة سوداني، ولد سنة 1930 بأم درمان في اسرة برجوازية دخل الكلية الحربية سنة 1950 ، للمزيد ينظر: فراس بيطار، المرجع السابق، 574.

[8] جيهان السادات ، المصدر السابق ، ص 36 .

الفصل الثاني:

التحولات الداخلية لمصر في ظل حكم محمد أنور السادات

أولا : التحولات السياسية وعسكرية

1_ السياسية :

بعد تولي أنور السادات الحكم منتصف أكتوبر سنة 1970، خلفا لجمال عبد الناصر بحكم أنه كان نائب للرئيس ، ولضمان الانتقال الديمقراطي السليم حكم ما يقارب الشهرين، قبل أن يتم اجراء استفتاء شعبي لتعيين رئيس، فكانت نسبة الموافقة على حكم السادات تقارب 90 % ممن شاركوا في الاستفتاء[1].

وكانت مصر تشهد صراعات داخلية حول السلطة بوفاة جمال عبد الناصر، وهو ما كان يهدد مكانة السادات كرئيس لمصر، فقد ذكرت المصادر أن السلطة في مصر كانت مقسمة بين السادات والقيادات العسكرية(حزب الاتحاد الاشتراكي العربي بقيادة علي صبري، ووزارة الداخلية جهاز المخابرات برئاسة شعراوي جمعة، والقوات المسلحة بقيادة محمد فوزي، كل هذه الصعوبات والمشاكل حول السلطة واجهت السادات، وكيف له أن يفرض نفسه فيها[2].

وقد سبق له تقديمه برنامجه للرئاسة أن قال بأنه سيكون على خطى عبد الناصر إضافة لقبول ادارة جماعية للسلطة ونقل الاختصاصات الكبرى في اتخاذ القرارات بمجلس و التي اعتبرت مناورة سياسية منه[3].

[1]EL ATTAR, Hussein Ibrahim. **Thepolitical and Organisational** .Dimensions of the 15 MAG. 1971.Movement in Egypt. A 28 . p 8 .

[2] أحمد شلبي، المرجع السابق ، ص 93 ,

[3] محمد حسين هيكل ، المصدر السابق ، ص 93 .

عمد السادات بعدها لتعيين محمد علي فوزي نائبا له والغاية من ذلك هي تثبيت سلطته إلى حين إيجاد من هو أفضل من القيادات القدامى، وهو الأمر الذي تأكد بعد حوالي ثمانية أشهر بإقالة علي صبري و اعتقال العديد من القادة[1].

وأقدم بعدها محمد أنور السادات على حملة واسعة من الإصلاحات التي كان يرى أنها ضرورية بدأها بها[2] :

1 –1 قانون الحراسات :

ألغى السادات قانون الحراسات الذي وظفه جمال عبد الناصر، في فترة حكمه حيث كان موجها لتصفية المعارضين لنظامه وللاشتراكية ككل، وقام السادات بتعديله وتغييره كليا، وثم وقف الحراسة كإجراء إداري، وأن لا تتم إلا بمقتضى حكم قضائي، ولا تفرض سماع دخل الشخص عن نفسه، الأمر الذي لقي اعتراضا وواسعا من رجال عبد الناصر الذي راو أنه يحمي الاشتراكية، وأن تصفية هذا القانون وهو بداية لتصفية الاشتراكية دائما إضافة لإلغاء قانون منع المصريين من السفر للخارج [3].

2–1 التصحيح الثوري:

أطلق عليه ثورة التصحيح التي قادها أنور السادات وهو القرار الثاني بعد إلغاء قانون الحراسات لإبعاد المعارضين للسياسة.

حيث عرفت بداية حكمه تذبذب في علاقاته مع الضباط القدامى، أو كما يعرفون بمراكز القوى حزب الاتحاد الاشتراكي قائد القوات المسلحة، وزير الداخلية حيث شكلت تهديد

---

[1] ماسيموكامبيانيني ، المرجع السابق ، ص 183 . 184 .

[2]Ibid , p 09 .

[3] أحمد شلبي ، المرجع السابق ، ص 214 .

صريحا لسلطته خصوصا بعد إقراره لإلغاء الحراسة[1]، ثم الإقدام على طرح فكرة الوحدة مع سوريا وليبيا[2]، أين انفجرت النزاعات في اجتماع عقدته اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي يوم 21 أفريل 1971، حيث برز فيها علي صبري رئيس للاتحاد الاشتراكي، وهاجم قرار السادات وأمور أخرى شخص السلطة[3].

إضافة لذلك طرح أعضاء الاتحاد الاشتراكي على القول أن القيادة في مصر ضعيفة وأنهم لا يثقفون في القيادة وأن سياسة مصر في السنة الأخيرة كانت ضد كل ما قام به جمال عبد الناصر، وفي ظل الوضع السياسي المتأزم بين السادات والمعارضين خصوصا بعد المعرفة بأمر وضع اتصالاته تحت الرقابة، كانت هذه أحد الأسباب التي استعملها لصالحه ، حيث عمد المعارضون لتقديم استقالة جماعية وزير الداخلية شعراوي جمعة و الغرض من ذلك وقوع انهيار دستوري [4] .

قام السادات بقبول الاستقالة وفي الحال واعادة تعيين شخصيات أخرى إضافة لسجن الوزراء، من بينهم علي صبري واتهموا بالتآمر ضد الرئيس المنتخب بصورة شرعية وحكم عليه السادات بالمؤبد برفقة الفريق محمد فوزي؛ كل هذه الأحداث أتاحت للسادات بأن ينفرد بالسلطة السياسية والعسكرية بداية من 15 ماي 1971 واعتبر هذا التاريخ بمثابة ثورة وجب الاحتفال بها[5].

---

[1]Ibid, p 31 .

[2] محمد حسنين هيكل، المصدر السابق ، ص 105 .

[3] أحمد هاشم ، **تقارير الجيش و الدولة في مصر . تشابك العسكري و المدني** . تر: محمود محمد الحرشاني ، مركز الجزيرة للدراسات ، 1 جوان 2015 . ص 8 . ينظر أيضا ناصر الأنصاري ، المجمل في تاريخ مصر ، النظم السياسية و الإدارية ، دار الشروق للنشر ، مصر ، 1993 ، ص 267

[4] محمد حسين هيكل , مصدر سابق ، ص 100 .

[5]Ibid , P 32 .

بعد الاطاحة بالمعارضين بدأ أنور السادات في تقديم إصلاحات واسعة على مستوى السلطة شملت كافة الفروع بدأها[1] بـ :

1-3 إعادة تشكيل الدستور:

إن قرار إعادة تشكيل الدستور بعد ثورة 15 ماي 1971 وتصفية أغلب من كانوا في الحزب الاشتراكي القديم الذي كان في عهد عبد الناصر أعاد أنور السادات تعيين وجوه جديدة تدين له بالولاء[2]،وقد لقي الدستور اصلاحات جدرية أهمها:

- تغير اسم الدولة إلى " جمهورية مصر العربية "، بدلا من الجمهورية العربية المتحدة
- أعتبر دستور 1971 الأول من نوعه الذي تحكم به البلاد بحكم أن الفترة 1952 . 1970 كانت تحكم وفق قرارات عبد الناصر الديكتاتورية المغلقة بمظهر الديمقراطية.

ومن مواد وبنود الدستور نذكر:

_ حمل مطلع الدستور أنه يعلن من طرف الجماهير أي الشعب، فكأنما كان نابعا من عقولهم و آمالهم .

_ المادة 01: جمهورية مصر دولة نظامها ديمقراطي اشتراكي.

_ المادة 03: أن السيادة للشعب.

_ المادة 05: وحدة الاتحاد الاشتراكي العربي.

_ المادة 19: التربية الدينية أساسا في مناهج التعليم العام، إضافة لمجانسة التعليم .

---

[1] أحمد بن مسعود ،**الصراع المصري الاسرائيلي و تستويته من خلال اتفاقيتي كامب ديفد** ، 1948 . 1978 مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب و العلوم الإنسانية ، بوزريعة الجزائر، ص 2013 ، ص 81.

[2] حسين سرحان علام، **السلطة و المعارضة في جمهورية مصر العربية و مراحل تطورها في عهد الرئيس محمد أنور السادات**، مجلة العرب و المستقبل، مجلد 03 ، ع. 15، مركز دراسات و بحوث الوطن العربي ، 2005 ، ص 14 .

_ المادة 30: التحدث عن القطاع العام وأنه يقود التقدم في جميع المجالات.

_ المادة 77: تنص أن مدة الرئيس هي ستة سنوات تبدأ بإعلان نتيجة الاستفتاء ويجوز إعادة انتخابه مرة أخرى تالية.

_ المادة 112:لرئيس الجمهورية حق إصدار القوانين والاعتراض عليها[1] .

_ المادة115:ينص على أنه لا يجوز لمجلس الشعب أن يعدل مشروع الموازنة إلا بموافقة الحكومة كما أن المجلس لا يغير برنامج الحكومة، و يقتصر دوره على مناقشة ذلك البرنامج. هذه أهم المواد التي حملها الدستور الجديد.

_ المادة 116: يجب عرض الحساب الختامي لميزانية الدولة على مجلس الشعب في مدة لا تزيد على السنة الواحدة من تاريخ انتهاء السنة الحالية[2] .

_ المادة 137 :تنص على أن يتولى الرئيس السلطة التنفيذية .

_ المادة 147 :يصدر رئيس الجمهورية قرارات لها قوة القانون في غياب مجلس الشعب.

_ المادة 148 : للرئيس حق إعلان حالة الطوارئ، واشترط ضرورة عرض هذا الاعلان على مجلس الشعب خلال 15 يوما ليقرر ما يراه بشأن ذلك[3].(للمزيد انظر الى الملحق رقم 02: ص 112_119).

يمكننا القول أن الدستور الذي قدمه محمد أنور السادات قد عرف تغيرات عدة تمثلت بداية باسم الدولة كما ذكرنا سابقا، و مجلس الأمة تحول لمجلس الشعب إضافة للسلطة

---

[1] **الجريدة الرسمية** ،ع 36 ،الأحد 12 سبتمبر 1971 ، جمهورية مصر العربية ،ص ص، 3، 7 .

[2] علي الدين هلال، **تطور النظام السياسي في مصر 1805 ـ2005**، **دار الكتب العربية**، مصر، 2006، ص 180 ـ 181.

[3] الجريدة الرسمية، المصدر نفسه، ص 12

التنفيذية تضمنت ازدواجية السلطة ، تمارس من قبل الرئيس و مجلس الوزراء ، وتعتبر الحكومة هي الهيئة التنفيذية و الإدارية العليا في الدولة .

بالرغم من التعددية التي أدخلها السادات إلا أن فترته في الوزارات لم تكن مستقرة حيث تم تغييرها الى 16 تشكيلا، وبلغ متوسط عمر الوزارة 14 شهرا فقط، فهي فترة الاستقرار، اضافة لطابعها المدني مقارنة بعهد عبد الناصر، حيث تولى 131 وزيرا مدنيا و 32 فقط من العسكريين ، ما يقارب نسبة % 80 مقابل نسبة % 20.وقام بفتح الباب أما التوجهات الغربية سياسيا و فكريا و غلق الباب خصوصا على المعارضين بأنواعها[1].

1-4 المشهد السياسي بعد حرب أكتوبر 1973:

باندلاع حرب أكتوبر 1973 ، كان أنور للسادات دور كبير لكن على المستوى الخارجي بربط علاقات سواء مع الدول العربية أو الشرق ممثلا في الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية ، و الحزب ممثلا في الولايات المتحدة، اضافة للكيان الصهيوني .

فالمشهد السياسي في مصر كان على النحو التالي :

أ . البرلمان : بالنسبة للبرلمان الأول فقد جرت انتخابات في 27 أكتوبر 1971 ، وتغير اسمه من مجلس الأمة الى مجلس الشعب، وعرف اقبالا كبيرا للمترشحين بلغ عددهم 1753، من مختلف شرائح المجتمع [2].

ب_ برلمان 1976 : شهد نسبة كبيرة في المشاركة ليؤكد أن الوضع السياسي في مصر كان تنافسيا مفتوحا للجميع حيث بلغ إجمالي المشاركين 1660 منهم من ينتمون للأحزاب ومنهم من هم أحرار ، ومن أبرز الأحزاب الفائزة:

---

[1] حسنين سرحان غلام ، المرجع السابق ، ص 13-14.

[2] علي الدين هلال ، المرجع السابق ، ص 182 .

-حزب مصر العربي الاشتراكي، حيث فاز بـ 280 مقعدا:

-حزب الأحرار الاشتراكيين (اليمين) فاز بـ 12 مقعدا .

-حزب التجمع الوطني الوحدوي التقدمي فاز بمقعدين .

- المستقلون بـ 48 مقعدا .

ج- برلمان 1979 : عرف تنافس بين الحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الأحرار بالاشتراكيين، الحزب الوطني التقدمي الوحدوي، حزب العمل الاشتراكي، و بلغ مجموع المترشحين 1857 ، منهم 1191 أحرار :

- فوز الحزب الوطني في الانتخابات بـ 330 مقعد .

- الأحرار الاشتراكيين بـ 30 مقعد.

- المنتقلون بـ 10 مقاعد .

د . الأحزاب السياسية :

مثلت الأحزاب الثلاثة بعد السماح لها من قبل أنور السادات في سنة 1976، منابر السلطة فعرفت باليمين، الوسط ، و اليسار.

_ الحزب الوطني الديمقراطي، تمثيل اليمين.

_ تنظيم الأحرار الاشتراكيين، تمثيل الوسط.

_ تنظيم الوطني التقدمي الوحدوي ، تمثيل اليسار[1].

---

[1] علي هلال ،المرجع السابق ، ص 186 ، 193 .

ويظهر أن السادات قد أعاد تنظيم الجانب الداخلي لمصر، بالاعتماد فقط على الاتحاد الاشتراكي كمظلة، وتغيير توجه البلاد من نظام الحزب الواحد إلى التعددية، وهو ما تم بالفعل في مؤتمر جويلية 1975 للاتحاد الاشتراكي، أكد فيه على حق إنشاء المنابر السياسية داخل إطار تكون بمثابة قنوات ووسائل للتعبير عن الخيارات السياسية ، فأعلن عن تشكيل 29 منبرا سياسيا، وفي مارس 1976 دخل الاتحاد الاشتراكي كما ذكرنا سالفا مقسمة الى ثلاث أقسام لخوض تشريعيات 1976 ، وخاضت الأحزاب تشريعيات 1976، تلاها صدور قانون ينظم الأحزاب و يعد الأول من نوعه منذ 1952، وشهدت بذلك مصر بداية من 1976 بداية حقبة سياسية جديدة تمثلت في التخلي عن نظام الحزب الواحد إلى التعددية [1] .

1_5 السلطة و المعارضة 1970 -1981:

عرفت مرحلة أنور السادات بروز المعارضة منذ الأيام الأولى لحكمه، فقد بدت واضحة رفض مراكز القوى كما ذكرها هو نفسه معارضتهم لهم تجاه قدراته، ورفض الوحدة مع ليبيا من ثم التخطيط للإطاحة من قبل قادة مراكز القرار حيث زج بهم في السجن والتفرد بالحكم وسميت تلك ثورة التصحيح[2] .

وهو ما جسدته الحركات الطلابية في الجامعات اضافة للكتاب الذين راحوا يكتبون حول الموضوع ، استقرارا بعد ذلك ، فعرفت تزايد الاحتجاجات التي تطالب باسترداد ارض مصر، لكن بعد انتهاء حرب 1973 كان لزاما على السلطات في مصر التعامل مع

[1] مايسة الجمل، **النخبة السياسية في مصر دراسة حالة للنخبة الوزارية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان، 1993، ص 97 . 98 .

[2] حسين سرحان غلام ، المرجع السابق ، ص 14 .

الأوضاع العامة، أين أقدمت على عرض الانفتاح الاقتصادي على الغرب ، تبعه انفتاح سياسي و الخروج إلى تعددية حزبية بعد أن طغى نظام الحزب الواحد على الحياة العامة [1].

انشاء الأحزاب والتوجه نحو الليبيرالية، كان مرده ضغوطات الشارع المصري فانتهج أنور السادات سياسة فتحت المجال لنشأتها كونه يعلم جيدا أن الأزمة في الشارع المصري سببها الأول الجانب السياسي.

أول بروز لها كان في المعارضة على الأوضاع ما بين 1975 _ 1977، فقد ثارت المعارضة واندلعت المظاهرات والمسيرات المطالبة بتحسين الأوضاع ومنح مزيد من الحريات ومحاربة الفساد خصوصا بعد أن نشأت طبقة من الملاك بعد قانون الانفتاح تعكرت الأجواء بعد ذلك بسبب رفع الدولة الاعانة عن السلع الغذائية، الزيت، السكر الخبز، فانتفض الشعب القرارات الجائزة وسميت الانتفاضة " بانتفاضة الرغيف، الخبز، و أفضت لإصدار قرار بخروج الجيش وتراجع الدولة عن القرار حرص السادات على وضع قيود على السلطة وراح يتهم الشيوعيين بافتعال المشاكل[2]، وفي 1978 وبعد ذهاب السادات إلى قدس وإعلان مبادرة السلام تفاقم الوضع في مصر من طرف المعارضين الذين كانوا قد وصلوا للبرلمان ومناصب مهمة في الدولة [3]، وكرد فعل أنشأ حزب جديد سمي بـ : الحزب الوطني الديمقراطي ليكون محل حزب السلطة (مصر الاشتراكي القومي) في خطوة منه لإبعاد المعارضين وليكسب شعبية نادى بشعار (حماية أمن الوطن والمواطن) لكسب ثقة الشعب، أضافة إلى ذلك اصدار قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي وذلك في سنة 1978، كل هذه الأمور كانت ردة فعل على المعارضة كون السادات يعلم ما مدى تأثيرها وقام باستفتاء في 1979 الغرض ادخال قيود إضافية على أحزاب المعارضين، حتى

---

[1]شاكر ضيدان جابر السويدي ، المرجع السابق ، ص 81 . 82 .

[2] محمد حسين هيكل ،المصدر السابق ، ص 186 . 189 .

[3] حسين سرحان غلام ، المرجع السابق ، ص 24 .

سميت بالسلطة المقيدة، وظهر دور محاصرة الأحزاب والحركات المعارضة في انتخابات البرلمان سنة 1979، حيث حصل حزبه على أعلى نسبة مقاعد، سبق ذلك حله لمجلس الشعب في 1978، والغرض من ذلك تمرير اتفاقية كامب ديفيد دون معارضة تذكر ليعاد تشكيله في استفتاء آخر حصل خلال الحزب الوطني الديمقراطي على نسبة 90 % و10 مقاعد فقط للمستقلين،و3 " مقاعد للأحرار، وتم بذلك إبعاد أغلب الوجوه المعارضة للاتفاقية[1].

فقد اتبع السادات منهجا مضادا لأي معارضة تجاه قراراته وتبين ذلك مرة أخرى في استفتاء لأجل انشاء مجلس الشورى في 1980، لتسهيل السيطرة عليه، وجرى استفتاء آخر في 21 مارس 1980 الغرض منه إقرار بتعديل مواده في الدستور من طرف الرئيس[2] وتم تعديل المادة رقم 77 [3]، ضاربا بذلك عرض الحائط كلامه الأول عن أن مدة الرئاسة لا تتعدى عهدة واحدة[4]، فقد ضيق السادات على المعارضة تضييقا كبيرا ولم يحدث استغلالها وأصدر قانون العيب[5] وامتدت سياسة المعارضة، فتم ملاحقة نشاط الأحزاب مثل حزب التجمع ومصادرة المجلة الأسبوعية للأهالي، وتمت مصادرة أحد الأعداد في جريدة الشعب الصادرة عن حزب العمال ومجلة العروة الوثقى، لسان حال الإخوان المسلمين والعمل على إسقاط المعارضة في الانتخابات 1979 واتهامها بالعمالة والخيانة والتشكيك في وطنيتها، اضافة لتعقب المدعي العام الاشتراكي بالتحقيق مع بعض المفكرين والسياسيين حول أفكارهم ما فتح الباب أمام التطرف الفكري ، ولم يتوقف الحد عند هذا فقط فبعد تغيب السادات لدور

---

[1] نزيه نصيف الأيوبي، **الدولة المركزية في مصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1959، ص 154 . 155

[2] حسن سرحان ، المرجع السابق ، ص 29 .

[3] المادة 77 : نصت المادة السابعة من الدستور على ان مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية ويجوز انتخاب الرئيس لمدة تالية. ينظر: الجريدة الرسمية، المصدر السابق، ص 6.

[4] محمد حسين هيكل، المصدر السابق ، ص 443 .

[5] قانون العيب : قانون صدر في 1978 ، بموجبه يتم تغريم أصحاب الآراء المخالفة للحكومة. ينظر: علي هلال، المرجع السابق ، ص 200.

مجلس الشعب وذلك باللجوء للاستفتاء للتحاور في النتائج، اشتدت المعارضة قام بإلغاء التعددية الحزبية وذلك في 5 سبتمبر 1981 تحت مراسيم رئاسة بأرقام (493، 482، 491، 420) للحد من المعارضات بأنواعها، ما أدى إلى اغتياله من طرف معارضين له في عرض القوات المسلحة بتاريخ 6 أكتوبر 1981.[1]

2_ العسكرية :

بعد تأدية السادات لليمين الدستوري والإعلان عن السير على خطى جمال عبد الناصر بدا جليا للجميع أنه سيعلن الحرب على الكيان الصهيوني بعد إعادة تشكيل الجيش مباشرة فقام بإقصاء معارضيه من قادة القوات المسلحة، و رتب المخابرات وتعيين شخصيات تدين بالولاء له، كانت مصر تخوض حرب الاستنزاف التي بدأها عبد الناصر، و في ظل الوضع الصعب الدي تعيشه البلاد، حيث ذكر السادات أنه ورث تركة مثقلة بسبب حرب 1967، أقدم السادات على خطوة وقف إطلاق النار وتمديده وفق ما عرضه في معاهد 4 فيفري 1971.[2]

وكان الاتحاد السوفياتي وخبراؤه في مرحلة ما قبل السادات متمركزون بكثرة في مصر وبعد التصحيح خشي السوفيات على مكانتهم خصوصا وأن السادات قد أطاح بعديد الشخصيات التي كانت من أصدقاء السوفيات[3].

وفي ظل الأوضاع المتأزمة قرر السادات توثيق العلاقة مع السوفيات في أن عقد اتفاق شراكة في 27 ماي 1971، الهدف منها الاستمرارية في ضخ السلاح وطمأنة الاتحاد السوفياتي بشأن زيارة مبعوث أمريكي لمصر، واعتبرت معاهدة أنور السادات تلك مناورة

---

[1] علي هلال ، المرجع نفسه ، ص . ص 199 .200.

[2] EL ATTAR , Hussein Ibrahim ,Op-cit , p 9.

[3] أحمد بن مسعود ، المرجع السابق ، ص 90 .

خصوصا بعد أن أجرى اتصالاته مع الولايات المتحدة للوصول لحلول سلمية وذلك بعودة إسرائيل لحدود 1967 وسط تعنُت الصهاينة خصوصا بعد[1]بناء خط بارليف[2].

1_ 1مفاوضات السلام وتغير السياسة نحو الولايات المتحدة الامريكية :

وعلى الرغم من أن السادات كانت أغلب ميولته تتجه للحلول السلمية خصوصا بعدما كشف اتصاله بمبعوث الولايات المتحدة " روجرز " [3]، إضافة للقبول بقرار الأمم المتحدة242. [4] ، إلى جانب تعهد السادات في معاهدة 15 فيفري 1971، على إلغاء حالة الحرب وإعطاء امتيازات جمة بالملاحة في السويس، وتقبل السلام مقابل العودة لخطوط 1967 [5].

2_ 2طرد الخبراء السوفيات :

بعد القيام بعملية شحن للقوات المصرية المسلحة من قبل السادات، خصوصا بالحصول على السلاح من الاتحاد السوفياتي، و وسط تعنت الإسرائيليين بعدم القبول بالعودة لأراضي ما قبل 1967، قام السادات بوقف مفاجئ تمثل في طلبه بخروج الخبراء

[1] محمد حسنين هيكل ، المصدر السابق ، ص 109 .

[2] خط بارليف : تحصين عسكري اسرائيلي تم بناؤه على طول شرق قناة السويس بعد حرب 1967 لتأمين الضفة الشرقية للقناة ومنع عبور القوات المصرية كلف الخزينة الصهيونية حوالي 500 مليون دولار تم اختراقه وتدمير تحصيناته في حرب 1973 , للمزيد ينظر: عبدالحكيم عامر محمود لافي، **الدور الأمريكي في الحروب العربية الإسرائيلية 1948 -1982 ,** رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في التاريخ، كلية الآداب، الجامعة الاسلامية ،غزة ،فلسطين، 2011 ،ص 132.

[3] روجرز : 1913،2001 :محامي وسياسي امريكي تولى عدة مناصب استشارية وقضائية ثم تم تعيينه وزيرا للعدل من1950 ،1953 ثم وزيرا للخارجية في 1968، ينظر الى: بن مسعود احمد، المرجع السابق، ص62

[4] قرار 242 :صدر في 22 نوفمبر 1967 عن الأمم المتحدة ألحت فيه على ضرورة إجراء مفاوضات مع الدول العربية، والوصول لتسوية سلمية بالعودة للأراضي ما قبل حرب 1967 لكن تم رفضها ولم تنفذ. ينظر: محمد علي **دراسات في تاريخ العرب المعاصر**،دار النهضة العربية، بيروت ،لبنان، ص 272.

[5] بن مسعود أحمد، المرجع السابق، ص91.

السوفيات من مصر وذلك في 8 جويلية 1972، دون سابق إنذار[1]، فقد أخبر السادات السفير السوفياتي " فلاديمير فينوجرادوف" بقراره الأخير بأن السوفيات ليس لهم مكان في مصر لكون السادات أراد التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية ظنا منه أن الحل لمشكلته عندهم إضافة إلى أن السوفيات ليسوا متحمسين لمساعدته[2].

إضافة إلى أن السوفيات يرجع أنهم عطلوا مصر عن القيام بالحرب بسبب التأخر في الإمداد بشحمات السلاح، وهو ما حدث فعلا فقد ازدادت الشحنات في رسالة منهم للجيش المصري أنهم لم يكونوا مقصرين في الحروب السابقة[3]، و بلغ عدد السوفيات في مصر آن ذاك 15الف[4]،وبإقدام السادات على طرد الخبراء السوفيات بدا وكأن المنطقة لن تدخل في حرب و بالتالي أصبحت في اللاحرب واللاسلام بعد رفض كل المبادرات تدعو للسلام [5] ، وربط السادات بعد قراره هذا اتصالاته مع الملك فيصل[6]، ليتوسط له مع الولايات المتحدة الأمريكية لأجل حل سلمي ينهي الأزمة، فردت الولايات المتحدة بأنها لم تكن للتحرك مادام السوفيات في مصر، وفي ظل تعنت الولايات المتحدة الأمريكية ومماطلة السوفيات كما ذكرنا سابقا وعدم قبول إسرائيل لأي من الحلول المطروحة من طرف القوتين العظمتين والدول الإفريقية وغيرها حينها توجه السادات ليربط علاقاته مع الدول العربية بعد أن كانت في عهد جمال عبدالناصر متوترة , وفي الفترة الممتدة ما بين 1970 . 1973استطاع انور

[1] أنور السادات، البحث عن الذات ، مصدر سابق ، ص 43 . 21 .

[2] أحمد شلبي ، المرجع السابق ، ص 240 .

[3] محمد حسنين هيكل ،المصدر السابق ، 113 .

[4] أنور السادات ، المصدر نفسه ، ص 244 .

[5]محمد علي القوزي ، ،**دراسات في تاريخ العرب المعاصر**، دار النهضة ،بيروت ،لبنان، 1999،ص 247.

[6]الملك فيصل بن عبد العزيز: ولد في مارس 1906 حكم المملكة العربية السعودية من 1964 إلى 1975، اشتهر بمناصرة القضايا العربية خصوصا الفلسطينية، ساهم في حرب 1973 بقطع البترول عن الدول المتعاونة مع الكيان الصهيوني اغتيل في سنة 1975. ينظر: فراس البيطار، المرجع سابق، ص867.

السادات تكوين تحالف ضم كل من سورية , والمملكة العربية السعودية من أجل الحصول على الدعم المادي سواء ماليا أوفي العتاد لأجل خوض الحرب.[1]

2 . 3 أزمة غضب الشارع المصري من تأخير الدخول للحرب :

بعد أن أعادت القوات المصرية بناء نفسها والحصول على السلاح من الاتحاد السوفياتي بموجب الاتفاقية التي عقدها السادات مع السوفيات، و كذلك الإعانات من الدول العربية، أخذ السادات في المماطلة في الدخول للحرب خصوصا وأنه أعلن أن عام 1971، هو عام الحسم بعد رفض الصهاينة أي مبادرة أو قرار بالعودة لخطوط 1967[2]، الذي يستعيد فيه أرض مصر، لكن تأجل ذلك وأرجع السادات نفسه أن التأجيل كان من منطلق تغير الأوضاع في العالم، ونشوب حرب بين الباكستان والهند وعلى إثر تدخل السوفيات هناك، فتأجل الدعم بالسلاح[3].

وفي عام 1972 كان ظاهرا أن مصر ستقدم على الدخول في الحرب خصوصا بعد أن قام السادات بإرسال فرقة مظليين للهبوط داخل سيناء لاحتلال رأس المنية لمدة أسبوع أو عشرة أيام ، لكن لم تعلن الحرب[4].

فانفجر الموقف الداخلي وتفاقمت الأوضاع بعد عدم دخول الحرب ضد إسرائيل حيث أقدم طلبة بالجامعات بالقيام بمظاهرات ضد تماطل السلطات في جانفي 1972، نفس الشيء حدث بعد إقدام ضابط في الجيش المصري على الدخول بوحدة من السيارات

---

[1] محمد حسين هيكل، المصدر السابق، ص 113.

[2] ساند رامكي ، **الملفات السرية للحكام العرب**، الدار العالمية للكتب ، د ت ، صص 49 – 50.

[3] شاكر صيدان ، جابر السويدي ، المرجع السابق، ص 70 .

[4] ساند رامكي ، المرجع السابق ، ص 50 .

الميكانيكية إلى مسجد (سيدنا الحسين) احتجاجا على السلطات المصرية بالتأخير في دخول الحرب[1].

2 . 4 . قرار الدخول في حرب أكتوبر :

كما ذكرنا سابقا فإن السادات اعتمد على مبدأ المماطلة في الدخول للحرب بغرض الحصول على أكبر دعم سواء من الاتحاد السوفياتي أو الدول العربية التي أبدت موقفا ايجابيا من الدخول فيها ووسط أزمة مع السوفيات[2].

كثف السادات قبل الحرب من اللقاءات مع " حافظ الأسد " [3] الرئيس السوري للبدء بالحرب في توقيت واحد، واعتماد عنصر المفاجأة, تم اختيار يوم العاشر من رمضان الموافق لـ 6 أكتوبر 1973 الثانية منتصف النهار يوما لبدأ العمليات العسكرية على نطاق واسع ضد قوات الجيش الاسرائيلي في يوم عطلة يوم السبت تمكن الجيش المصري في الساعات الأولى من اختراق خط بارليف المحصن[4]، والاتجاه صوب تحرير ما لا يقل عن 10 إلى 15 كلم[5]، بالمقابل تمكن القوات السورية من تحقيق تقدم ملحوظ [6]، فيما كان الدعم العربي حاضرا إلى جانب المصريين و السوريين و تمثلت الإعانات في :

---

[1] محمد حسنين هيكل، المصدر السابق ، ص ص 113، 114 .

[2] شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، **تاريخ مصر المعاصر**، دار الثقافة لنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 1997، ص101 .

[3] حافظ الأسد : 1930،2000: رجل دولة سوري والامين العام لحزب البعث الاشتراكي السوري، قاد الحركة التصحيحية في الدولة عمل في سلك الطيران بالجيش السري تم ترقيته الى ان عين وزيرا للدفاع ،ثم مجلس الوزراء ثم رئيس دولة في 1971 شارك في حرب 1973 لاسترداد الاراضي السورية عرف بدعم حركات التحرر، انظر :فراس بيطار ،المرجع السابق،ص614

[4] شاكر ضيدان جابر السويدي، المرجع السابق، ص75 .

[5] وداد الديك ، **الحروب العربية الاسرائيلية ، 1948– 1982**، دار النهضة للنشر، بيروت، لبنان، 2015، ص 109.

[6] توفيق علي منصو، **عبور مصر من الهزيمة إلى مصر**، دراسة لعصري عبد الناصر والسادات، دار الحسام للنشر، مصر ، 1994 ، ص 91 .

1) ليبيا : لواء مدرع وصل مصر قبل الحرب .
2) المغرب : وصل خلال الحرب لواء ميكانيكي .
3) الكويت : كتيبة مشاة تمركزت قبل الحرب في مصر .
4) تونس : فوج مشاة وصل الأيام الأولى للحرب .
5) اليمن : تسهيلات بحرية للأسطول المصري والتعاون في فرض حصار بحري على مضيق باب المندب.
6) الجزائر: دعم عسكري، إضافة لذهاب الرئيس " هواري بومدين "[1] إلى الاتحاد السوفياتي و تقديم شيك بـ 200 مليون دولار لقاء السلاح الذي تحتاجه مصر وسوريا[2].

واعتمدت مصر وسوريا في خوض الحرب على طابع السرية وهو الأمر الذي مكن من تحقيق تقدم كبير في الأيام الأولى خاصة يتحطم خط بارليف، حيث عبرت القوات المصرية تحت تغطيت 200 طائرة هاجمت المطارات[3]، فيما اعتمدت إسرائيل على حشد القوات المدنية و قد تهاوت بفعل القتال على الجبهتين، حيث طلبت المساعدات من أمريكا التي لم تتوانا عن فتح جسر دعم جوي خصوصا بعد أن وصلتهم إشارة يفيد نصها بـ : أنقذوا إسرائيل, ووسط قرارات دولية تدعوا لوقف إطلاق النار، رفضت مصر وسوريا ذلك بهدف

[1] هواري بومدين : 1925،1978: او محمد بوخروبة رجل دولة جزائرية انخرط في صفوف المجاهدين في الثورة التحريرية في 1955 تقلد عدة مناصب عسكرية وسياسية منها قيادة اللواء الخامس في وهران ثم رئيس قيادة الاركان في جيش التحرير 1960 ثم وزيرا للدفاع في اول حكومة مستقلة وصل لمنصب رئيس الجمهورية في 1965بعد الاطاحة ببن بيلا قاد حملة التأميمات الكبرى البترول والغاز عرف بدعم حركت التحرر ودعم القضية الفلسطينية ،عبد الوهاب الكيالي ،المرجع السابق ،ص162

[2] بن مسعود أحمد، المرجع السابق ، ص 84 .

[3] شاكر ضيدان جابر السويدي ، المرجع السابق ، ص 72 . 73 .

تحقيق أهداف الحرب، خاصة بعد تلقي السادات رسالة من السفير السوفياتي تفيد بتراجع الصهاينة إلى ممرات سيناء[1].

خلال الحرب عمل الصهاينة على فتح ثغرة في الجيش المصري سميت بثغرة منطقة الدفرسوار[2]، حيث تمكن الجيش الإسرائيلي من محاصرة الجيش المصري الثالثة و استمر الحصار وسط آراء تدعوا لوقف إطلاق النار التي استجاب لها السادات بوساطة الولايات المتحدة التي كانت كما ذكرنا رمت بثقلها مع الكيان الصهيوني، ما غير مجرى الحرب خاصة على الجبهة السورية التي تراجعت حتى أصبحت الفرصة سائحة لاحتلال دمشق، وسط هذا فالسادات دعى حافظ الأسد لقبول وقف إطلاق النار خلال العشرة أيام الأخيرة من الحرب، بعد الاتصالات مع الاتحاد السوفياتي حيث نص الوقف على:

- ضمان الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الانسحاب الاسرائيلي .

- الإعداد لمؤتمر السلام تحت رعاية الأمم المتحدة لأجل انجاز التسوية السلمية، لكن لم تستجب إسرائيل لذلك وهجمت على السويس بعد أن تقرر في وقت سابق وقف إطلاق النار في 21 أكتوبر 1973،وبعد ضغط كبير تقرر وقف إطلاق النار برعاية الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وعلى أن يتم الوقوف على القضية في الشرق الأوسط و إيجاد حلول سلمية للأطراف المتصارعة[3].

---

[1] شاكر ضيدان جابر السويدي ،المرجع نفسه ، ص 75 .

[2] سعد الدين الشاذلي ، **مذكرات حرب أكتوبر** ، ط 4 ، دار بحوث الشرق الأوسط الأمريكية ، سان فرانسيسكو ، 2003 ، ص 369 . 370 .

[3] شاكر ضيدان جابر السويدي ، المرجع السابق ، ص 77 – 78 .

ورغم أنه تأخر الوقف عن موعده المحدد من 21 إلى 24 أكتوبر من منطلق أن كلا القوتين تسعيان لتحسين موقفهما[1]. و تم بالفعل الوقف في 24 أكتوبر 1973 على الجبهة المصرية

2- 5 -استخدام سلاح النفط في الحرب :

عرفت حرب 1973 لأول مرة بعد اقتناع السادات للملك فيصل بالضغط على الدول الصناعية وذلك بخفض إنتاج النفط عبر مراحل استخدام سلاح النفط العربي، وذلك للضغط على الدول الصناعية الممارسة ضغط مؤثر على الولايات المتحدة الأمريكية التي فتحت جسر جوي لدعم الكيان الصهيوني، وانعقدت عدة اجتماعات حيال الأمر :

أ- اجتماع 17 أكتوبر 1973: تم خفض النفط فيه بعد اتصالات مكثفة بين الوزراء في الدول النفطية في الكويت و تقرر:

_ خفض الانتاج بنسبة 5 % من شهر سبتمبر، فتجاوزت عدة دول منها: قطر، الجزائر ، الكويت ، وخفضت نسبة 10 % ، و السعودية 15 % .

_ وقف التصدير للولايات المتحدة وهولندا.

_ تأميم العراق حصة التركتين الأمريكيتين من نفط البصرة ، وحصة هولندا .

ب- اجتماع 4 نوفمبر 1973:تقرر ما يلي :

- خفض الإنتاج بنسبة 25 %شهر سبتمبر والاستمرار في الخفض بنسبة 5 %.

- إيفاد عدد من الوزراء العرب إلى دول العالم لشرح الغرض من استخدام النفط.

- مراقبة الدول باستمرارها في موقفها.

[1]بن مسعود أحمد ، المرجع السابق ، ص 100 .

ج- مؤتمر 7 ديسمبر 1973 في الكويت :وتقرر ما يلي:

- خفض الإنتاج في جانفي 5 %.

- حظر البيع للولايات المتحدة الأمريكية و هولندا .

- ربط الانسحاب الإسرائيلي بضخ النفط .

د- مؤتمر 23 ديسمبر 1973 :

_ رفع الأسعار بنسبة 100 % دون الرجوع للشركات الأجنبية.

هـ- مؤتمر 25 ديسمبر 1973:تقرر فيه ما يلي :

- رفع الانتاج 10 % ليبقى منخفضا بنسبة15 %.

- استمرار الحظر بزيادة جنوب افريقيا، البرتغال[1].

وعلى الرغم من استخدام العرب لسلاح النفط وفرض الحظر على الدول المتعاطفة مع الصهاينة بخفض الإنتاج ورفعه، إلا أنه لم يحقق النتائج المرجوة، من ذلك أن بعض الدول الغير العربية منهم إيران كانت قد ساهمت برفع حصة الإنتاج بسبب ارتفاع الأسعار، فقد ارتفع سعر النفط لأربعة أضعاف في فترة لم تتجاوز 3 أشهر، فلم يحقق النتائج السياسية المعلنة خصوصا بعد نجاح " هنري كسينجر "[2]في رفض الاشتباك بين الأطراف المتحاربة

[1]أحمد بن مسعود، المرجع نفسه ، ص 100 .

[2] هنري كسينجر 1923_ 19: سياسي امريكي , ولد في المانيا من عائلة يهودية وعاش فيها حتى عام 1938 حصل على الجنسية الامريكية في 1943, للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي ج5, المرجع السابق, ص121.

[1]، فيما رد سعد الدين الشاذلي السبب في عدم النجاح هو حصار الجيش الثالث والفشل العسكري والذي استغله " كسينجر " للمساومة به [2].

2 . 6 . نتائج الحروب و اتفاقيات فك الاشتباك :

– كسر أسطورة القوة الإسرائيلية من اختراق خط بارليف.

– بروز القدرة على التنسيق بين الدول العربية في مجال البترول [3] .

– تراجع القوات الإسرائيلية إلى ما وراء الخطوط التي احتلتها في 1967 .

– فض الاشتباك عند النقطة الكيلو مترية 101، برعاية أممية [4].

– بقاء فلسطين تحت رحمة اليهود.

– أخذ الجيش المصري والسوري زمام المبادرة لأول مرة، وقاما بتنسيق محكم.

– إعادة فتح القناة بعد إجراء المفاوضات ووقف إطلاق النار في 5 جوان 1975.

وبالرغم من البداية القوية للجيش المصري والسوري والأهداف المسطرة إلا أن الحرب أخذت منحنى آخر بعد دخول الولايات لدعم أساسي للصهاينة، فقد سعى السادات لضبط خطة وقف إطلاق النار و تحاشي الدخول في حرب مطولة بغية تحقيق مكاسبه بأكل الأضرار، فقد تم وقف اطلاق النار في 26 أكتوبر برعاية أمريكية سوفياتية، وتم الاتفاق المبدئي على الستة نقاط أساسية:

1) وقف إطلاق النار.

---

[1] محمد عبد العزيز ربيع ،**الوجه الآخر للهزيمة العربية** ، مطابع رياض الرئيس ، لندن ، 1987 ، صص 54 – 56 .

[2] سعد الدين الشاذلي ، المصدر السابق ، ص 396 ,

[3] أحمد شلبي ، مرجع سابق ، ص 312 .

[4]أحمد ين مسعود ، المرجع السابق ، ص 105 . 106 .

2) ترحيل الجرحى و تبادل الأسرى .

3) تلقي مدينة السويس والجيش الثالث الامتدادات يوميا[1].

4) فك الاشتباك القائم والذي تحقق في 7 جانفي 1974، واعتبرت الدول العربية فض الاشتباك بدون حل القضية واستعادة الأراضي فشلا وتفرقة من جانب الكيان الصهيوني للعرب[2].

بعد وقف إطلاق النار عمد الرئيس محمد أنور السادات لعقد لقاءات قمة تحت رعاية الأمم المتحدة لفض أي نزاع ومن أهم الاتفاقيات نذكر:

1- اتفاقية سيناء: تقضي بتباعد الطرفين و تواجد قوة أممية لحفظ الأمن و توجه كسينجر محادثات بين مصر وتل أبيب ما بين 8 -11 جانفي 1973، إلى اتفاق فض الاشتباك في الخيمة الخضراء ومنع أي عدوان، وتجرى المفاوضات عند النقطة الكيلو مترية 101 .

. إنشاء مناطق فاصلة بين القوات .

. إنشاء مناطق منزوعة السلاح مع الاحتفاظ بـ 7000 آلاف جندي لكل الطرفين[3].

. و قد أعاد الاتفاق الأول فتح قناة السويس واستفادة بعض القوات المطوقة[4].

2- اتفاق فصل القوات الثاني بسيناء : و قد تم فيه ما يلي :

- النزاع بين مصر واسرائيل لا يتم حله بالقوة المسلحة.

- التعهد من الطرفين بعدم استخدام القوة العسكرية ضد الآخر.

---

[1] أحمد شلبي ، المرجع نفسه ، 313 .

[2] المرجع نفسه ، ص316 .

[3] أحمد بن مسعود ، المرجع السابق ، ص 115 .

[4] سعد الدين الشاذلي ، المصدر السابق ، ص 395 - 396 .

– يراعي الطرفان بدقة وقف إطلاق النار.

ويمكننا القول أنه وبعد فظ الاشتباك الذي حرص فيه السادات على ضمان إشراك القوات المسلحة فمثل المشير عبد الغني الجسمي و المشير كامل حسين، أدوار مهمة جدا في المفاوضات وقد أصبحت مكانة المؤسسة ككل في أدنى مستوياتها، اختفى دورها عن الساحة حيث لم تعرف فترة السادات إشراك القادة العسكريين كوزراء و انتصر على المدنيين فقط 13 % في فترة فقط، من العسكر وعادت للبروز في توتر بينها وبين السادات خاصة فيما سميت انتفاضة الخبز الرغيف 1977 كانون الثاني يناير، حيث لم يوافق الجيش على الشكل وقمع المعتصمين وإنقاذ السادات إلابعد أن ألغى تدابير التقشف[1].

وفي هذا إطار قام السادات بسن قرار جمهوري رقم 32 سنة1979 تحت مسمى جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي لتخفيف الأعباء على الدولة[2]، حيث دخل من خلالها الجيش المجالات والنشاط الاقتصادي. فبالتالي فقد استطاع السادات خلال فترة ما بين 1975 إلى 1981، نتيجة وإبعاد المؤسسة العسكرية عن السياسة خصوصا وإشراكها في مجالات التنمية[3]

ثانيا : التحولات الاقتصادية :

شهدت مصر منذ تولي أنور السادات الحكم سنة 1970تغييرافي النظام الاقتصادي والذي اختلف عما كان عليه في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، هذا الأخير كان يعتمد على تطبيق النظام الاشتراكي أو ما عرف بالثورة الاشتراكية والذي دعا إلى تأميم جميع الشركات، والقانون الذي أعلن بموجبه عن مشاركة دولة مصر بنسبة لا تقل عن% 50 من

---

[1]هاني سليمان ، **العلاقات المدنية العسكرية و التحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير** ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، بيروت ، لبنان، 2015 ، ص 40 .

[2] نزيه الأيوبي ، **تضخيم الدولة العربية السياسية و لمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة : أمجد حسين ، إعداد المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، 2010 ، ص 538 .

[3]هانيسليمان،المرجع السابق ،ص 42.

مؤسسات وشركات بلغ عددها حوالي 384 شركة ، وقد واجهت السنوات الأخيرة من حكم جمال عبد الناصر مجموعة من العوامل كان لها دور كبير في تدهور واعاقة التنمية الاقتصادية، نذكر من بينها :

-الحروب التي شهدتها مصر جراء العدوان الصهيوني من الفترة الممتدة من 1967 . 1970.

- قلة المواد المتاحة وزيادة عدد السكان والذي يعني حاجة السكان المتزايدة إلى الغذاء وكذلك توفير الخدمات الكافية لهم[1].

وبالرجوع إلى التحول الجديد الذي بدأ ملامحه تظهر مع بداية سنة 1971، في هذا الوقت اعتبر أنور السادات أن أي بلد حر هو في حقيقته الاستقلال الاقتصادي واعتبر المشكلة الاقتصادية من أسمى المشاكل التي تواجه مصر[2].

فمن خلال هذا الطرح جرت أول محاولة لاستيراد رأس مال أجنبي وعربي من أجل تحديث التنمية الاقتصادية في مصر من أجل هذا صدر أول قانون للاستثمار الأجنبي في 20 سبتمبر 1971[3], لكن سرعان ما فشل بسبب الصراع القائم بين مصر والكيان الصهيوني من أجل منطقة سيناء المحتلة منذ حرب 1967[4].

---

[1]شاكرضيدان جابر السويدي ، المرجع السابق ، ص ص 92-96 .

[2] أنور السادات ، المصدر السابق ، ص 223 .

[3] سحر حسن أحمد ،**الصناعة الثقيلة محور التنمية في مصر 1954 - 1974** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر ، 2016 ، ص 215 .

[4] يونان لبيب رزق ، **المرجع في تاريخ مصر الحديث و المعاصر** ، المجلس الأعلى لثقافة ، القاهرة ، مصر ، 2009 ، ص 664 .

و مع إعلان حرب أكتوبر 1973 والخروج منها بأقل الأضرار وانتصار الرئيس أنور السادات سنة 1971 تحت اسم الإنفتاح الاقتصادي[1]، وذلك بتقديمه لورقة أكتوبر سنة 1974 التي تدعو إلى التحول إلى النظام الرأس مالي وإلغاء النظام الاشتراكي، وكان الهدف الأساسي من طرح هذا المشروع هو الحاجة إلى رأس مال أجنبي وتشجيع القطاع الخاص[2]، و دعم القطاع العام وترشيده إضافة إلى حاجة البلاد إلى الموارد الخارجية[3].

وفي واقع الأمر أن الاقتصاد المصري عشية الانفتاح كان محملا بثلاث هموم أثرت بشكل كبير على بنية الاقتصاد، وهي:

- العجز في الموازنة العامة
- العجز في الميزان التجاري
- مقدار الديون الخارجية

والجدير بالذكر أنه وصل عدد الديون الخارجية لمصر سنة 1972 إلى حوالي 816,4 مليون جنيه مصري وفي سنة 1973 إلى حوالي 930،2 مليون جنيه مصري كل هذه الأرقام تشير إلى حجم المشكلة الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد المعري[4] .

وقد عرفت هذه المرحلة تهيأ فرصة إصدار القانون رقم 43 لسنة 1974(للمزيد ينظر إلى الملحق رقم 03: ص 117_119) ، وقد جاء فيه فتح باب أمام نظام استثمار المال

---

[1] الانفتاح الاقتصادي : يقصد بهذا المصطلح هو انتهاج سياسة تستهدف تحرير الاقتصاد القومي من القيود المفروضة عليه والتي تعرقل تقدمه وازدهاره وإتاحة الفرصة أمام رؤوس الأموال المصرية والأجنبية لإقامة المشاريع المشتركة. للمزيد ينظر: عبد الحليم ، محمد رضا ، **تقييم سياسة الانفتاح الاقتصادي** ، مجلة المال و التجارة ، مجلد العدد 165، مصر، 1983 ، ص 13 .

[2] مايسة الجمل ، المرجع السابق ، ص 91 .

[3] سحر حسن أحمد ، المرجع السابق ، ص 215.

[4] جلال أمين ، **قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد مبارك** ، دار الشروق ، القاهرة ، مصر ، 2012 ، ص 68.

العربي والأجنبي والمناطق الحرة، وطبقا لهذا القانون أصبحت العديد من المجالات مفتوحة أما الاستثمارات الخارجية[1]، وهي الدعوة التي كانت مبنية على تقدير احتياجات الاقتصاد المصري وتحريره من القيود التي تعيق حركته وتجعله ضمن القدرة على المنافسة الدولية [2].

1-الاستثمارات الأجنبية في ظل الانفتاح الاقتصادي :

منذ صدور بداية سياسة الانفتاح الاقتصادي، بدأت المشاريع الأجنبية في تزايد حتى وصلت إلى نحو 1266 مشروعا، لكن هذه المشاريع الأجنبية في التعديلات قلصت لتصل إلى ما يقارب 436 مشروعا منتجا وفي سنة 1977، تم تعديل القانون الصادر سنة 1974، أصبح ينص هذا القانون رقم 32 على ما يلي:

- إعفاء المشاريع الأجنبية من الضريبة على الأرباح التجارية و الصناعية .

- للمشروع الأجنبي حق إعادة تصدير رأس مال الأجنبي بعد مضي خمس سنوات من استثماره و له تحويل أرباحه في حدود صادراته في حالات أخرى [3].

- توظيف رأس المال الأجنبي مشاركة مع رأس المال المصري العام أو الخاص، مع تقرير انفراد رأس المال العربي و الأجنبي في مجالات بنوك الاستثمار ببنوك الأعمال التي يقتصر نشاطها على العمليات التي تتم بالعملات الحرة متى كانت فروعا لمؤسسات مركزها بالخارج

- عدم جواز تأميم المشروعات أو مصادرتها[4].

---

[1] سحر حسن أحمد ، المرجع السابق ، ص 218 .

[2] عبد الحليم محمد رضا ، المرجع السابق ، ص 13 .

[3] يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص 688 .

[4] عبد الخالق جودة ، **أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادي بالنسبة للتحولات الهيكلة في الاقتصاد المصري 1971-1977**، المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، الاقتصاد المصري في ربع قرن 1952- 1977 ، دراسة تحليلية لتطورات الهيكلة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، مصر ، 1978 ، ص 367 .

كانت هذه بعض النقاط فقط فيما تضمنه هذا القانون الذي ساهم بشكل كبير في وضع جملة من التسهيلات و الضمانات من أجل سير الاستثمارات الأجنبية التي أصبحت تشكل اقتصادا قائما بذاته داخل الاقتصاد المصري [1].

ومن خلال الجدول التالي سنتعرف على إجمالي المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد والتي بدأت الإنتاج إلى غاية 1981

الجدول رقم(01) العنوان: اجمالي المشروعات التي بدأت الانتاج داخل البلاد في نطاق قانون الاستثمار حتى 1981/12/31

القطاع	عدد المشروعات	إجمالي رأس المال	إجمالي التكاليف الاستثمارية	الإيراد السنوي المستهدف
المشروعات التمويلية و الخدمية	**155**	**722.9**	**873.3**	**216.7**
شركات توظيف المال	**52**	**337.9**	**349.8**	**1.3**
البنوك	**44**	**281.1**	**281.1**	**.**
السياحة	**27**	**54.5**	**95.4**	**68.8**
المشروعات الزراعية و الإنشائية	**95**	**142.5**	**354.8**	**334.5**
المقاولات	**48**	**42.8**	**74.3**	**197.1**
الزراعة و الثروة الحيوانية	**17**	**77.4**	**173.7**	**121.9**
الاستثمارات	**17**	**7.4**	**8.6**	**6**
المشروعات الصناعية	**186**	**227**	**398.3**	**514.8**

[1] يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص 668 .

الصناعات الكيميائية	53	56.4	86.3	138.6
صناعات الغزل و النسيج	31	28.4	46.1	117.5
الصناعات الغذائية	30	43.7	106.2	77.4
الإجمالي العام	**436**	**1092.4**	**1636.4**	**1066**

القيمة : بملايين الجنيهات

المصدر: عبدالحليم محمد رضا، تقييم سياسة الانفتاح الاقتصادي، ص19.

نلاحظ من خلال الجدول أنعدد المشاريع التي بدأت في الإنتاج قدرت بحوالي 436 مشروعا، بنسبة 34.4 % من إجمالي مشروعات التي عرفت إقبال على الاستثمارات داخل البلاد، و يمكن القوال أن هذه المشاريع ساهمت في زيادة رؤوس الأموال وتحرير الاقتصاد المصري من القيود التي كانت مفروضة عليه لسنوات طويلة[1].

2 –الهيكل الاقتصادي :

بدأت عملية التحول على مستوى الهيكل الاقتصادي منذ الفترة الممتدة من 1973 إلى غاية 1979 تقريبا والتي كان لها الأثر الواضح في اهتمام الدولة والاستثمارات الأجنبية بجملة من القطاعات والعمال البعض منها ومن خلال الدراسات والأبحاث ، سنحاول التعرف على هذه القطاعات وأهم التغيرات التي طرأت عليها :

أ . قطاع الخدمات:

[1] عبد الحليم محمد رضا ، المرجع نفسه ، ص 19 .

يعتبر هذا المجال العنصر البارز في التحولات التي شهدها الاقتصاد المصري خلال مرحلة الانفتاح من خلال وفرة رؤوس الأموال العائدة من إيرادات قناة السويس والسياحة والسكن .

أ _ قناة السويس:

عرفت توقف وظلت مغلقة طيلة الفترة الممتدة من 1976- 1974، بسبب ظروف الحرب، وفي سنة 1975 تم فتح القناة للملاحة العالمية[1]. و بدأت مساهمتها في ميزان المدفوعات المصري تزيد بانتظام وهذا ما يوضحه الجدول التالي[2]:

الجدول رقم (02): التقلبات السنوية في إيرادات قناة السويس

السنة	مليون دولار	نسبة التغير
1975	85	...
1976	115	266
1977	428	28
1978	514	20
1979	589	15
1981 / 1980	780	22

المصدر: جلال امين، معضلة الاقتصاد المصري ، ص112.

[1] خالد عزب ، " **ذاكرة مصر**" ، مجلة ربع سنوية ، العدد الثامن و العشرون ، مصر ، 2017 ، ص 61 .

[2] جلال أمين ، **معضلة الاقتصاد المصري بحث في الأسباب الحقيقية للمشكلة الاقتصادية في مصر ونقد للفلسفة السائدة في أسلوب الإصلاح الاقتصادي** ، مصر العربية للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، ص 112.

نلاحظ من خلال الجدول أن إيرادات قناة السويس لعبت دورا فعالا في الاقتصاد المصري وذلك من خلال الزيادة والمساهمة في ميزان المدفوعات بشكل منتظم حتى وصلت إلى 780 مليون دولار سنة 1981

ب –قطاع السياحة و السكن:

اعتبر هذا القطاع المتمثل في السياحة والسكن من القطاعات التي تدفقت عليها رؤوس الأموال بشكل كبير والتي كان يركز عليها من قبل الاستثمار الأجنبي، الذي قدم مشروعات سياحية من الفنادق إلى حوض سباحة على النيل وعلى جنبها مشاريع السكن.

وقد عرفت إيرادات مصر من السياحة نوعا من الصعود و ذلك خلال منتصف و أواخر السبعينيات، إذ وصلت 22.6 % برأس مال قدره44.5 مليون جنيه في سنة 1977، ومشاريع إسكان برأس مال قدره 38 مليون 38 مليون جنيه [1].

وفي الفترة الممتدة بين 1977- 1979 وصلت إلى 677 مليون دولار وأصبح يشكل هذا القطاع أسرع مصادر العملة الأجنبية تطورا وهذا ما يشير إليه الجدول التالي[2]:

الجدول رقم (03): التقلبات السنوية في إيرادات العملة الأجنبية لقطاع السياحة 1974-1981.

السنة	مليون دولار	نسبة التغير
1974	265	...
1975	222	25
1976	464	40
1977	782	57

[1] ميسون عباس حسين الجبوري ، " **الانفتاح الاقتصادي وآثاره في عهد الرئيس محمد أنور السادات 1970-1981- دراسة تاريخية**" ، مجلة كلية التربية الأساسية ، ع 104 ، م 25 ، 2019 ، ص1349.

[2] جلال أمين ، المرجع السابق ، ص 113 .

1978	702	4
1979	601	14
1981 / 1980	712	17

المصدر: جلال امين ، معضلة الاقتصاد المصري، ص113.

نلاحظ من خلال الجدول بأن السياحة أصبحت ما بين أكثر جوانب ميزان المدفوعات المصري، ذلك راجع إلى زيادة الاستثمار في هذا القطاع

ج-قطاع الزراعة:

بالنسبة لهذا القطاع فقد اختلفت فيه بعض الكتابات والدراسات فيما يخص الوضع الزراعي الذي كان سائدا فترة السبعينيات

فنجد من الباحثين من يعتبر انه قد عرف إهمالا من قبل الدولة ولم تسعى لتطويره بالشكل المطلوب والمنتظر منها[1].

لكن أشارت بعض الدراسات أيضا أن هذا القطاع شهد بعض الإنتاج والتطور في العديد من السنوات، نجد في سنة 1975 تطور الإنتاج الزراعي إلى 205.1 مليون جنيه وهذا راجع إلى الاهتمام على زيادة[2] " الفدان " [3]و تعديل طرق الري، وتطوير الآلات والمعدات المستخدمة في الزراعة وتوفير المياه، وجرى توسع في زراعة بعض المحاصيل الزراعية مثل : قصب السكر و الكتان و الأرز ، وقد بلغت المساحة المزروعة من القطن في سنة 1976

---

[1] ميسون عباس حسين الجبوري، المرجع السابق، ص150.

[2] عبد الوهاب الكيالي،**ج 6**، المرجع السابق، ص 219.

[3]الفدان: يستخدم في مصر و يعبر عن وحدة مساحة ويستعمل في تقدير الأراضي الزراعية. للمزيد ينظر: عبد الله باشا فكري، **الفوائد الفكرية للمكاتب المصرية** ، ط 4 ، بالمطبعة الكبرى الأميرية بولاق مصر الحمية ، مصر، 1893 ، ص 16.

حوالي 1.247 ألف فدان[1].إضافة أيضا أن نسبة إنتاج الفواكه والخضروات قد عرفت تطورا منذ منتصف السبعينيات وبلغت مساحة الأراضي المزروعة من الخضروات[2]، شتاءً 215 فدان، وصيف 443 ألف فدان، ومثل البرتغال أكبر مساحة من فدادين الفاكهة 152 ألف فدان، ويليه العنب 46 ألف فدان والموز والليمون واليوسفي والمانجو بنسب أقل، أما في المحاصيل المزروعة نجد القمح بـ 1.396 ألف فدان و من الشعير 104 فدان، لكن هذا لم يمنع مصر من تحقيق الاكتفاء الذاتي فقد دفعها إلى الاعتماد على الخارج في غذائها من القمح خلال سنة 1975 إلى ثلاث ملايين من و ازدادت اللحوم من 24 ألف طن سنة 1974 إلى 40 طن سنة 1977[3].

د – قطاع الصناعة :

أشارت بعض الدراسات أن هذا القطاع لم يعرف الكثير من التطور نظرا لإهماله من طرف القطاع العام من جهة و فسح المجال أمام القطاع الخاص للاستيلاء على بعض الشركات والمصانع المصرية من جهة أخرى[4]. وبموجب سياسة الانفتاح توقفت العديد من الصناعات التحويلية التي أدت إلى محاصرته و تقليل نشاطه وفسحت المجال أمام القطاعات الأخرى كالسياحة وقناة السويس اللذان لعبا دورا كبيرا في تحريك التنمية الاقتصادية في مصر[5].

وبالرجوع إلى معرفة أسباب الإهمال نذكر منها:

---

[1] عبد الوهاب الكيالي ، المرجع نفسه ، ص 219 .

[2] جلال أمين ، المرجع السابق ، ص 113 .

[3] ميسون عباس حسين الجبوري ، المرجع السابق ، ص 1350 .

[4] شاكر ضيدان جابر السويدي ، المرجع السابق ، ص105 .

[5] منتصر عصام ، **التحرير الاقتصادي والنمو الصناعي في مصر** ، المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر للاقتصاديين المصريين، **تحرير الاقتصاد المصري** ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، مصر، 1993 ، ص 325 .

– سياسة الانفتاح التي أعلن عليها الرئيس أنور السادات والتي تضمنت تحرير واسع للاستيراد الذي أدى إلى انخفاض نسبة استخدام الطاقة الإنتاجية [1].

– ضعف البنية الذي الأساسية وعدم توفر الأرض المزودة بالمرافق التي تصلح لإقامة مشروعات صناعية عليها.

– عدم وجود حماية كافية للصناعات المصرية نتيجة الانفتاح الاستيرادي العشوائي، أي عدم انتهاج سياسة جمركية متكافئة بين الخامات اللازمة للصناعة ومستلزمات الإنتاج المستوردة و مواد تامة الصنع[2]. والجدول التالي يمثل معدل الزيادة السنوية أو نقص في إنتاج بعض المنتوجات الصناعية 1972 . 1975.

الجدول رقم (04): معدل الزيادة السنوية (او النقص) في انتاج بعض المنتوجات الصناعية 1972-1975.

غزل القطن	0.66	الورق	2.2	حديد التسلح	2.7
المنسوجات الوطنية	2	نترات الأمونيا	0.67	ألواح الصلب	6
السكر	4.7	الإطارات	0.2	الإسمنت	2.5
الجبن	4.4	السيارات	29.7	طوب البناء	4.5
زيت بذرة القطن	3.7	الجرارات	3.8	الفوسفات	8
السجائر	2.9	الأتوبيسات	6.1	خام الحديد	156

المصدر: عبد الخاق جودة الاقتصاد المصري في ربع قرن 1952-1977ص409

[1] جلال أمين ، المرجع السابق ، ص 151.

[2] سحر حسن أحمد, المرجع السابق, ص221.

نلاحظ من خلال الجدول أن هذه الفترة الممتدة من 1972 . 1975 لم تشهد أي تطور يذكر بل اكتفت فقط بإنتاج يمكن القول بأنه منخفض للغاية مما أدى إلى الحاجة للاستيراد[1].

لكن على الرغم من كل هذه المشاكل والتحديات التي لحقت بهذا القطاع منذ بداية السبعينيات إلا أن منتصف السبعينيات عرف التطور في بعض المنتجات الصناعية وساهم في إنعاش الاقتصاد المصري بعدت مشروعات نذكر من بينها: صناعات الهندسة الكهربائية والمعدنية والكيمياوية والبترولية، إذ بلغت منتجات البترول الخام في سنة 1976 إلى حوالي 19.20 متر مكعب والفوسفات 489 طن وخام الحديد 1.242 طن[2]، بالإضافة إلى بعض المنتجات الأخرى ، مثل : المواد الغذائية ، الغزل والنسيج ، الخشب ومنتجاته، الملابس والجلود[3].

هـ - قطاع التجارة :

نظرا لضعف البنية التحتية لمصر في هذه الفترة والخاصة بمجال النقل والمواصلات، فيمكن القول أن التجارة الداخلية لم تعرف أي تطور يذكر، فقد اعتمدت الدولة بشكل رسمي على ثلاث طرق وهي خطوط سكك الحديد وطرق النقل البري والنقل النهري، واعتبرت خطوط سكك الحديد بمثابة العمود الفقري لنقل السلع والبضائع[4]، والجدول التالي يبين حركة نقل البضائع لسنة 1975 :

الجدول رقم(05):توزيع النقل على مختلف الشبكات في عام1975

---

[1] عبد الخالق جودة ، المرجع السابق ، ص 409 .

[2] عبد الوهاب كيالي ، المرجع السابق ، ص 219 .

[3] منتصر عصام ، المرجع السابق ، ص 219

[4]اسماعيل صبري و آخرون، **الاقتصاد المصري في ربع قرن 1952 ـ 1977** ، دراسة تحليلية لتطورات الهيكلة بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء والتشريع ، القاهرة ، مصر 1978 ، ص 275

الأطنان حجم الحركة				
1975	بالمليون طن	%	بالمليون طن . كم	%
سكك الحديد	8.828	11.1	2190	13.4
طرق	58.278	82.9	122.06	75
النقل النهري	4.228	6	1888	11.6
المجموع	80.329	100	16284	100

المصدر: اسماعيل صبري وآخرون، الاقتصاد المصري في ربع قرن1952–1977

- التجارة الخارجية:

عرف الاقتصاد المصري عجز في الميزان التجاري خلال بداية السبعينيات وحتى بعد إعلان سياسة الانفتاح وهذا راجع إلى زيادة الواردات نتيجة حاجات السكان المتزايدة وبالتالي زيادة الطلب على الغذاء بما فيها أيضا السلع الخاصة بالتصنيع[1].

ولمعرفة هذه التحولات التي شهدتها هذه الفترة والخاصة بقيمة الصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي والعلاقة بينهما خلال الفترة الممتدة بين 1970 . 1976.

الجدول رقم(06):التغيرات التي مستها التجارة الخارجية.

السنة	الواردات	الصادرات	الدخل المحلي الإجمالي	نسبة الواردات	نسبة الواردات
1970	342	231.2	2552	1.03	0.13
1971	399.9	343.2	2663.4	1.17	0.15
1972	395.8	358.8	2783	1.09	0.14
متوسط 1972-1970	377.6	344.4	2723.2	0.10	0.14

[1] عبد الخالق فاروق ، المرجع السابق ، ص 32 .

1973	361.1	444.2	3060.6	0.81	0.12
1974	920.1	593.3	3751	1.55	0.24
1975	1539.3	548.6	41.958	2.81	0.37
1976	1489.9	595.4	5246.6	2.5	0.28
متوسط 1976،1974	1316.9	579.1	4385	2.27	0.297

المصدر: عبد الخالق جودة، أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادي بالنسبة للتحولات الهيكلية في الاقتصاد المصري 1971 –1977,ص385

نلاحظ من خلال الجدول والذي يمثل مستوى التجارة الخارجية بالنسبة للهيكل السلعي أن نسبة الواردات ارتفعت بشكل كبير في سنوات الانفتاح ونفسر هذا بمدى تبعية التجارة المصرية، أما فيما يخص الصادرات فلم يطرأ عليها الكثير من التغيير سواء قبل الانفتاح أو بعده[1].

ثالثا : التحولات الاجتماعية والثقافية :

1- الاجتماعية :

عرفت مصر جراء آثار حرب 1967 كمخلفات للعدوان الإسرائيلي على أراضيها، انهيارا كبيرا على جميع الأصعدة سواء العسكري، السياسي وحتى الجانب الاجتماعي والاقتصادي فتمكنت القوات الإسرائيلية من السيطرة على سيناء وقناة السويس اللذين يعتبران مصدر الدخل الأساسي سواء للدولة أو للفلاحين ما عجل بدخول الشعب المصري في أزمة، إضافة لإنفاق الدولة على إعادة هيكلة الجيش و استكمال حرب الاستنزاف التي أوقفها السادات في 1971.[2]

[1] عبد الخالق جودة ،المرجع نفسه ، ص 385 .

[2] محمد حسين هيكل ، المصدر السابق ، ص 155

وتعرض المجتمع المصري للتهجير القصري كما ذكرنا، فقد وصل عدد المهاجرين قصريا إلى مليون شخص سيناء، ومع تعكر العلاقات مع الاتحاد السوفياتي زاد من تأزم الأوضاع وبالتالي أصبحت مصر على حافة السقوط[1]، زادها احتقان الشعب بسبب الآثار . الفقر و البطالة، اضافة للإنفاق الواسع على العتاد الحربي لأجل استعادة الاراضي على حساب جوانب التنمية مما عطل قيام البنية التحتية فيها، فقد كانت ما بين 1970– 1973 تنفق ما يزيد عن 2.2 مليون دولار إضافة لحاجتها إلى المساعدات الخارجية التي كانت تأتي من الدول العربية، وانخفض المستوى المعيشي وانتشر الفقر حتى بات المصريون في منطقة روضا الفرج بالقرب من القاهرة يعيشون في اكتظاظ اذ بلغ عددهم 261.348 نسبة في المتر، واضطروا للسكن في المقابر والأضرحة[2]، ولم تمانع السلطات بذلك إذ قامت بإيصال خطوط الكهرباء بغية تجنب مشاكل اخرى، ومع التزايد الكبير لعدد السكان وندرة الوظائف عان المواطن المصري من تدني الدخل في المدينة شهريا إلى 72 دولار، ما يعكس ما آلت إليه الأوضاع، بالرغم من المساعدات التي كانت تضفيها الدولة على بعض السلع [3].

ودخلت مصر في حقبة جديدة بعد انتهاء حرب أكتوبر بإصلاحات أملا في الخروج من الأزمة على كافة الأصعدة، فراح السادات يتهم الاشتراكية بأنها السبب في إفلاس وفقر الشعب نتيجة وقوعها تحت أفكار شيوعية، إضافة لاتهامها بقتل المبادرات الفردية وروح الإبداع ، ذلك لتبرير انفتاحه الذي عرضه تحت مسمى الانفتاح الاقتصاد يبعد 1973.[4]

---

[1] عبد المجيد محمد سعيد ،المرجع السابق ، ص 381 .

[2] ساند رامكي، المرجع سابق ، ص 59 .

[3] المرجع نفسه، ص ، 50

[4] عبد الله شلبي، **الدين والصراع الاجتماعي في مصر(1970–1980)**،كتاب الأهالي، سلسلة كتب فصلية تصدرها مؤسسة الأهالي ،حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، مصر 2000،ص62.

كان اعتماد مصر من وراء هذا النظام لأن تلجأ للتركيز على الموارد النفطية والسياحية والمرورية من خلال قناة السويس، إضافة لفتح الباب أمام العمالة المصرية للسعي لمزيد من المعونات والمنح الأجنبية[1] .

وبالرغم من هذا إلا أن الانفتاح قد أدى لآثار سلبية أكثر من إيجابية على المجتمع المصري فعرف انتشار ظاهرتين، البطالة التي سبقت الانفتاح وانتشرت بعده انتشارا رهيبا وظاهرة الهجرة .

1_1–البطالة: عرفت البطالة انتشارا واسعا إذ امتدت من آثار الحرب و كما ذكرنا تدني مستوى المعيشة وانتشار الفقر بينه والإنفاق الواسع على السلاح، كانت قد برزت على نطاق واسع بعد 1973، وسيطر أرباب المال على الموارد خاصة الزراعية متمثلة في الأراضي[2]،

إضافة للفقر فقد عاشت نسب كبيرة تحت خط الفقر خصوصا الأرياف بسبب البطالة فقد وتقدم السادات بفكرة الانفتاح بغية إخراج مصر من الأزمة التي تعيشها منذ 1967، وقدم ورقة بموجبها تم رسم الخط الاجتماعي والاقتصادي على أن أي إصلاح في الجانب لا بد له من أن ينفتح على الخارج، أي جلب الموارد، ذلك لتحقيق تنمية تنهض بالشعب ككل، ليطلق العنان للمشاريع التي شملت الإسكان واستصلاح الأراضي والجانب الزراعي والصحي والتي لم تصل لمستوى التطلعات التي كان قد رسمها السادات فدخلت في مشاكل اعمق مما كانت فيها سابقا.[3]

1_2–الهجرة:

[1] شاكر ضيدان ، جابر السويدي ، مرجع سابق ، ص 179 .

[2] مروان رشيد ، " **الآثار الاجتماعية لسياسة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي في مصر**"، مجلة تنمية الرافدين العدد94، مجلد31 جامعة الموصل ، العراق ، ص179 .

[3] شاكر ضيدان جابر السويدي ، مرجع سابق ، ص 101 . 103 .

عرفت الهجرة كثافة كبيرة بعد حرب أكتوبر بسبب القوانين التي فتحت المجال لرأس المال الأجنبي بالدخول في المقابل هجرة المواطنين لغرض الاستفادة من تحويل العملة الصعبة للدولة، عرفت الأسعار في بداية 1974 ارتفاع أسعار النفط فهاجر المصريون للدول البترولية، فلم يقتصر الأمر على الأطباء والمهندسين والمدرسين بل تعداه إلى الحرفيين الذين كانوا دون عمل في مصر[1] و المزارعين حيث هاجر أكثر من مليون فلاح إلى العالم العربي، العراق نصف مليون فلاح والأردن التي كان العدد يتراوح فيها مابين 150 إلى 200 ألف فلاح مصري، حتى صارت لهم الغلبة في هيكل العمالة المهاجرة، فارتفعت مداخيلهم الأمر الذي خففوا به على عائلاتهم. لم يكن لهذا الأمر فائدة كبرى لمصر بل عانت بعدها عجز في الميزان التجاري في 1975 قدر بـ 685 مليون جنيه و بسبب هروب اليد العاملة من مصر[2].

وبالمقابل لم يكن للانفتاح آثار ايجابية ملموسة كما كان يظن أنور السادات ومن معه إذ أن رأس المال لم يستثمر في الصناعة الداخلية بل اقتصر على أنشطة لا تجلب فوائد كبرى للدولة وإنما للمستثمر، ربما يرجع هذا لوضع مصر الخارجي وعدم الاستقرار في المنطقة ككل ما عطل رأس المال الأجنبي، وقد بلغ عدد المهاجرين أكثر ما بين 3 و 4 مليون مهاجر[3] .

وأهملت الصناعة الوطنية بالمقابل تعبئة القوى الاجتماعية، ورفع مستوى آمالها وطموحاتها ثم العجز بل زيادة الهوية بين الطبقات هي ما عانت منه مصر في الجانب الاجتماعي بعد مدة وجيزة من الانفتاح على الغرب[4].

---

[1] أحمد شلبي ، المرجع السابق 179 .

[2] محمد حسنين هيكل، المصدر السابق،ص183

[3] جلال أمين ،**ماذا حدث للمصريين ؟** ، **تطور المجتمع المصري في نصف قرن 1945 – 1995**، الهيئة المصرية للكتاب ، 1999 ، ص 170 – 172 .

[4] شاكر ضيدان ، المرجع السابق ، ص 107 . 108.

وبالمقابل تزايد أعباء الدولة بسبب التضخم، رافقها ارتفاع نسبة السكان استمرار النظام التقليدي و الجهاز البيروقراطي، ما ألحق أضرار جسيمة بالقطاع الثقافي والاجتماعي خصوصا القطاع المتوسط من العمال الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى الاعتصامات العمالية والقيام بإضرابات ومن ثم الانتفاضات، وإنشاء حركات احتجاج ذات طابع ديني ، فقد كانت آثار الانفتاح العامل الرئيسي في سقوط المواطن المصري في أزمات منها البطالة من ثم الهجرة، فقد استطاعت فئات دون أخرى السيطرة على شريان الحياة بالمقابل الرؤية الضيقة للمستثمرين وحلول الإنتاج الخارجي محل الإنتاج المحلي، ما أدى بالتضخم الكبير وعجز ليصبح المجتمع المصري مجتمعا استهلاكيا بعد ما يقارب سنتين على إعلان الانفتاح[1]، واستمرت معانات المصريين منذ القطاع العام، الفقراء والحضر وسكان الأرياف مستمرة و تفاقمت فمثلا عند ارتفاع متوسط الأجور لدى عمال البناء بـ 52 %، فإن عمال التعدين والصناعة ارتفعت بـ 2.6خلال نفس الفترة ما يعني أن حياتهم لم تتغير، والانفتاح أتى على شرائح فقط و هم الملاك والإقطاعيين الذين كانوا زمن عبد الناصر فقط.[2]

عانت مصر من اتساع الفوارق واحتلال توزع الدخل والبطالة والفقر خاصة في الأرياف، حيث عاش ما بين 74 - 1975 نسبة 44 % من عائلات الريف والمقدرة بنحو 5.9 مليون تحت مستوى أدنى من خط الفقر[3].

وإزاء الأوضاع برزت الضغوطات الاجتماعية بحيث كان على الحكومة التصرف فبدأت بتظاهرات و حوادث عنف من جانب العمال وطلبة الجامعات بسبب التضخم والاضطرابات، تفسره الحالة الاجتماعية المتهاوية، حيث بعد إعلان السادات فترة حكمه

---

[1] نزيه نصيف الأيوبي ، مصدر سابق ، ص 164 . 165 .

[2] المرجع نفسه ، ص 164 . 165 .

[3] عبد الله شلبي ، المرجع السابق 65 . 66 .

الثانية 1976 ، إذ شهدت إضرابات واسعة في المجال النقل استمرت ليومين و حدوث عمليات شغب واسعة[1]،

فالسنوات من 1976عرفت تراجعا للمدخول بالنسبة للمواطن المصري إضافة للفقر والبطالة التي كانا يعاني منهما سابقا ، إضافة لانتشار للاحتكار، أوقع الدولة في المديونية، إضافة لإعلان رفع الدولة الدعم من السلع الغذائية و التعليم و الصحة و المواصلات ، فحدثت إضرابات و مظاهرات في مصر إزاء الوضع و سميت هذه المظاهرات بثورة الطرفين[2]، نسبة لسببها الأول و لكن تحت ضغط الجيش، عدلت الدولة عن قرارها، تحت ضغط الجيش الذي نزل للشارع و فرض حظر التجوال[3].

وأعلنت الحكومة عن فرض قيود جديدة عن التجمعات الشعبية لمنع حدوث أي اضطرابات بسبب القرارات لو لم تكن في صالح الشعب[4].

واستمر سقوط الدولة في التضخم والمديونية وفي ضعف الاستثمار في المجالات الحيوية لتحقق عجز قدر ما بين 1975 بـ 685 إلى 1981 حققت عجز بـ 3000 مليون جنيه.[5]

ونستنتج انه من أسباب تراجع و صعوبة الحياة الاجتماعية كان نتيجة الأوضاع الداخلية والخارجية والمتمثلة في عدم الاستقرار على المستوى الشريط الحدودي، إضافة لسياسة الانفتاح التي حولت مصر إلى شعب استهلاكي وأغرقت السوق بالمنتجات الغربية، إضافة لعدم الاستثمار في الفلاحة والفلاح بحكم أن جزء كبير من شعب مصر من الفلاحين

---

[1] حسن سرحان غلام ، المرجع السابق ، ص 55.

[2] عصام عبد الفتاح، **أيام السادات أسرار غامضة و تاريخ مثير** ، كنوز لنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر، 2008، ص 86.

[3] أحمد شلبي ، المرجع السابق ، ص 400 .

[4] نزيه نصيف الأيوبي، المصدر السابق ، ص 155 .

[5] ميسون عباس حسين الجبوري، المرجع السابق ، ص 1357 .

بالإضافة احتكار الأراضي لدى طبقات معينة واستثمارها اللاعقلاني، بالإضافة لكون المستثمر الأجنبي الذي كان تأمل فيه الدولة لم يحقق المراد فلم يكن هناك استثمارات كبرى في مجال الصناعة ولا الزراعة ولا مجال الصحة التي غيبت وفتح المجال والتخطيط على المدى البعيد، السبب في انتشار كل المشاكل في مصر في عهد السادات خصوصا

2- الثقافية :

عرفت فترة حكم أنور السادات تغير على مستوى العديد من المجالات الثقافية وخاصة بعد إعلانه لسياسة الانفتاح الاقتصادي سنة 1974 والتي أثرت بشكل كبير على الوضع الثقافي في مصر وخاصة مؤسسة الأزهر ومجال التعليم والسينما، التي برزت خلال عهده بشكل جديد.

2-1 مؤسسة الأزهر ودورها في القضايا والأحداث 1971 -1977:

في سنة 1971 حرص أنور السادات أن تكون الشريعة الإسلامية مصدر تدريس تشريعي، إعطاء الدستور المظهر الإسلامي المناسب، وهو ما تحقق له ذلك بالتقاء بقيادات الأزهر وتمت الموافقة عليه، أما بخصوص ثورة التصحيح عمل المجلس الأعلى للأزهر على إصدار بيان مؤيد من خلال ما وصفوه بخطوة تأتي من أجل كفالة الحريات وسيادة القانون و بناء الدولة و في سنة1977 عقد مؤتمر للهيئات والجماعات الإسلامية تحت رعاية شيخ الأزهر[1] " عبد الحليم محمود "[2].

---

[1] أحمد رحيم فرهود العكيلي، **مؤسسة الأزهر و أثرها الاجتماعي و السياسي في مصر 1952 - 1981**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية التربية، جامعة القادسية ، العراق ، 2017 ، ص 105.

[2] عبد الحليم محمود : 1978 - 1910 : ولد سنة 1910 بعزبة أبو أحمد قرية السلام ، مركز بلبيس بمحافظة الشرقية ، نشأ في أسرة كريمة مشهورة بالإصلاح و التقوى و كان ممن تعلم في الأزهر. للمزيد ينظر: لؤي على، **معلومات عن شيخ الأزهر الأسبق العارف بالله الشيخ عبد الحليم محمود في ذكرى رحيله** ، نشرت يوم السبت 17 أكتوبر 2010 ، متوفر على الرابط: https://m.youm7.com، تمت الزيارة يوم : 10جوان 2021 على الساعة: 18:00سا.

وأوصى ببطلان كل تشريع أو حكم يكون مخالفا لما جاء به الإسلام، كما طالب المؤتمر من الرئيس أنور السادات بتطهير وسائل الإعلام وأجهزة الدولة من الملحدين وبضرورة تربية النشء في جميع مراحل التعلم تربية دينية [1]وابتداء من هذا المؤتمر أصبح شيخ الأزهر يعامل معاملة الوزير، كما أن الأزهر قام بتعديل بعض مواد القوانين لتتوافق مع الشريعة، ومن ناحية أخرى فقد أيد الازهر اتفاقية كامب ديفيد سنة 1979 مع الكيان الصهيوني وخطوات التطبيع و بشكل عام يمكن القول أن مؤسسة الأزهر أصبحت في السنوات الأخيرة مؤيدة لقرارات السلطة وعدم الأخذ بالآراء التي تدعوا إلى إصلاح منظومة الأزهر لتي كانت تدعوا في السنوات السابقة على الحق و الدين الإسلامي .[2]

2-2- مجال التعليم :

كان نظام التعليم مجاني في مصر طوال حكم جمال عبد الناصر و استمر حتى مع بداية السبعينيات[3]، ففي سنة 1971 صدر دستور والذي نص في المادة 17 تحت عنوان المقومات الأساسية للمجتمع و الذي جاء فيه: " على أن التعليم حق تكلفة الدولة وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية وتشرف على التعليم كله بجميع مراحله، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث، وذلك كله بما يحقق الربط بينه و بين حاجيات المجتمع والإنتاج "[4].

وبقي هذا النظام على نفس الوضع إلى أن أعلن أنور السادات سنة 1974 تبنيه سياسة الانفتاح الاقتصادي والتي ساعدت الاستعمار الأجنبي على تشجيع نظام التعليم، مما أدى الى فتح العديد من المدارس الخاصة و التي تدرس نفس المنهاج الحكومي لدولة مصر، كما قام أيضا رجال الأعمال بافتتاح مدارس سميت بمدارس اللغات نظرا إلى

---

[1] عبد الله شلبي ، المرجع السابق ، ص 71.

[2] أحمد رقيم فرهود العكيلي ، المرجع السابق ، ص 308 .

[3] سعد التائه ، **مصريين عهدين 1970 – 1952 ، 1970 – 1981** ، دار النضال ، بيروت ، لبنان ، 1987 . ص 55.

[4] الجريدة الرسمية ، المرجع السابق ، ص 4 .

تدريسها كل المواد باللغة الانجليزية و في سنة 1975 صدر قانون بشأن المدارس التجريبية والتي تعمل على إيجاد جيل يجيد اللغات و التعامل مع الشركات الأجنبية[1]، وفي ظل هذه المرحلة عرفت الدروس الخصوصية، انتشار واسع وشجعت بإلغاء مجانية التعليم أو قصرها على المتفوقين وحدهم[2].

وفي هذا الشأن أيضا كتب مصطفى السيد عن محالة نظام التعليم في عهد أنور السادات حيث قال بأنها قد عرفت تدهور و أرجع ذلك إلى تخلي الحكومة على تشجيع القطاع العام و فتح مجال التعليم الخاص تحت هيمنة الاستثمار الأجنبي[3].

2_3 السينما :

تعرف مصر بأنها من بين الدول الأولى في العالم التي اهتمت بتطور السينما و كان هذا بداية من أواخر القرن السابع عشر، وبالرجوع إلى الإنتاج السينمائي الذي ظهر فترة الستينات وبداية السبعينيات فقد سجلت المحصلة النهائية في مجال السينما للقطاع العام في الستينات، أنها لم تزدهر سينما وطنية مواكبة للأحداث و التغيرات العميقة في المجتمع المصري .[4]

وبحلول عام 1972 عادت السينما المصرية للازدهار بعد الركود الذي أصابها و انتعش إنتاج الأفلام مما أدى إلى إقبال الجمهور على هاته الأفلام و قد تمكن الإنتاج

[1]رضوى منتصر الفقي، **مسيرة التعليم في مصر** : من الكتاتيب إلى المدارس الدولية ، 18 ديسمبر 2019 متوفر على الرابط: http ://www.khotwacenter.com ، تمت الزيارة يوم:15ماي2021، 23:10سا.

[2] عبد الخالق فاروق، المرجع السابق ، ص 107 .

[3] مصطفى السيد، **تاريخ التعليم من المجانية لـ " الدروس الخصوصية "** ، نشر يوم الجمعة 29 – 12 – 2017 ، متوفر على الرابط: https://www.almasryalyoum.com، تمت الزيارة في يوم:16ماي2021، 20:45سا.

[4] درية شرف الدين ، **السياسة والسينما في مصر 1961 – 1981** ، دار الشوق ، القاهرة ، مصر، 1992 ، ص 72.

العرض السينمائي من عرض أكثر من فيلم و بقي يستمر عرضه لعدة شهور متتالية، ولم تعرف هذه الظاهرة انتشار مسبق في عرض الأفلام [1].

أما فيما يخص الإنتاج السينمائي في ظل سياسة الانفتاح فقد انقسم إلى قسمين :

أ . سينما التنمية و الوعي:

وهي الأفلام المهاجمة لسياسة الانفتاح و ما ترتب عليها من آثار على مستوى المجتمع المصري و الذي خلف ظاهرة الهجرة و تم التحذير من بعض نتائجها .[2]

ب . سينما الجمهور الجديد :

والتي أقبلت على إنتاج أفلام سيئة السمعة و سلوكيات غير أخلاقية ، و كان الهدف الأول من هذه السينما طرح ثقافة سلعية استهدفت الوصول إلى الربح فقط، فكانت أفلام ذات قيمة غير إنسانية وخلفت آثار سلبية وهدامة على المجتمع المصري[3].

---

[1] وليد قادري ، **صورة في السينما المصرية** ، تحليل سيميولوجي لفيلمي " عمارة يعقوبيان " ، " مرجان أحمد مرجان " ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في الأعلام و الاتصال ، تخصص سينما ، تلفزيون و وسائل الاتصال الجديدة ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر ، 2011 – 2012 ، ص36.

[2] درية شرف الدين ، المرجع السابق ، ص 176 .

[3] ميسون عباس حسين الجبوري ، مرجع سابق ، ص 1360 .

الفصل الثالث:

العلاقات الخارجية لمصر

فترة حكم أنور السادات

أولا : العلاقات مع الدول الكبرى :

1 _ العلاقات المصرية السوفياتية :

شهدت العلاقات المصرية السوفياتية في عهد جمال عبد الناصر تقارب و دعم في العديد من المجالات وخاصة المجال العسكري والذي عرف دعم استمراري إلى غاية وفاته سنة 1970 ، ومع تولي أنور السادات الحكم في مصر في 15 أكتوبر 1970 ، أقر بأنه سيواصل على طريق جمال عبد الناصر في علاقته بالاتحاد السوفياتي ، لكن هذا لم يدم طويلا فقد عرف الكثير من التحولات و بشكل عام يمكن تقسيم العلاقات المصرية السوفياتية مرحلة حكم أنور السادات 1970 . 1981 ، إلى ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى 1970 _ 1973:

عرفت جنازة الرئيس جمال عبد الناصر مشاركة جميع القادة السوفيات و على رأسهم " اليكسي كوسجين " [1] رئيس الوزراء و الذين حضروا من أجل إلقاء نظرة أخيرة على جثمانه ، وقد جاء في تصريح لمراد غالب سفير مصر في موسكو ، أن عند مقابلته للقيادة المصرية على أنه تم التأكيد باستمرار العلاقات بين الدولتين و أن يتمسكوا بالوحدة و في اجتماع أليكس كوسيجين و أنور السادات أكد هذا الأخير على أن الراحل جمال عبد الناصر زعيمه و أستاذه و أنه سيسير على نوره و نهجه[2].

---

[1] أيكس كوسجين : سياسي و رجل دولة سوفياتي ، ترأس حكومة الاتحاد السوفياتي من عام 1964 إلى 1980 ، ولد سنة 1904 ، دخل الجيش الأحمر صغيرا و في عام 1938 ، أصبح عمدة لينينغراد ، و ارتقى وزيرا في السنة التالية ، للمزيد ينظر : عبد الوهاب الكيالي , المرجع السابق ، ص 234.

[2] مراد غالب ، **مع عبد الناصر و السادات سنوات الانتصار و أيام المحن** ، مركز الأهرام للترجمة و النشر ، القاهرة ، مصر ، 2001، ص 161 .

وعلى جانبه أيضا أكد أليكسي كوسجين بأن الاتحاد السوفياتي سيساند مصر في كفاحها من أجل استرجاع أراضيها و سيادتها و أنه ملتزم بجميع الاتفاقيات المبرمة بين الدولتين [1]

كانت أول زيارة لأنور السادات نحو الاتحاد السوفياتي سنة 1971 أجل المطالبة بإمداد الأسلحة و تزويدهم بطائرات الصواريخ و قد صرح أنور السادات بذلك في كتابه البحث عن الذات عند لقائه بالقادة السوفييت، أنه جاء من أجل نقطتين مهمتين :

_ لن يحارب في معركتنا جندي سوفياتي .

_ أننا لا نسعى إلى المواجهة بين الاتحاد السوفياتي و أمريكا .

وقد و قع هناك اشتباك بين أنور السادات و كوسجين بسبب شدة انفعال أنور السادات في موضوع السلاح مما أدى في الأخير إلى تدخل بريجينيف[2] و أعلن أن الحكومة السوفياتية ستعمل على تزويد مصر بعدة أصناف من الأسلحة .[3]

بدأ أنور السادات في الوقت نفسه الذي كان يدبره مع الاتحاد السوفياتي بالاتصال بالمسؤولين الأمريكيين من أجل الوصول إلى حل نهائي للصراع العربي ، لكن هذا الاتصال لم يأتي بأي نتيجة تذكر بسبب الموقف المؤيد للكيان الصهيوني ، اغتنم الاتحاد السوفياتي هذه الفرصة و قام [4] بتوقيع معاهدة صداقة و تعاون في 27 . 05 . 1971 ، و قد نصت هذه المعاهدة على قيام صداقة بين البلدين ، كما نصت على التعاون في المجال العسكري و تعزيز قدرات مصر الدفاعية و تمكينها من إزالة آثار العدوان الصهيوني، و تعتبر هذه

---

[1] ورود هاتو هادي علي الحاج ، **العلاقات المصرية السوفياتية في عهدة الرئيس محمد أنور السادات ، 1970 . 1981 ، دراسة تاريخية ، دراسة** ، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ المعاصر ، كلية الدراسات التاريخية ، جامعة البصرة ، العراق ، 2011 ،ص 47 .

[2] أنور السادات ، المصدر السابق ، ص 233.

[3] بريجينيف ليونيد 1989 . 1906 : رجل دولة و سياسي سوفياتي ، انتسب إلى الحزب الشيوعي عام 1931 ، مساعد خرتشوف عام 1937 ، للمزيد ينظر: فراس البيطار ، المرجع السابق ، ص 472.

[4] ورود هاتو هادي علي الحاج ، المرجع نفسه ، ص 50 .

المعاهدة الأكثر تقارب بينهما ، و التي لم يشهد مثلها في عهد جمال عبد الناصر طيلة علاقته بالاتحاد السوفياتي[1].

وأثناء لقاء بودجورني أحد قيادات الاتحاد السوفياتي في أواخر مايو سنة 1971 في مصر إثر توقيع المعاهدة طلب أنور السادات منه أن ينقل للقادة السوفيات رسالة و هي " الثقة، الثقة، الثقة، التي منحها الى الاتحاد السوفياتي و أن هذه المعاهدة عقدت لإثبات حسن نوايا العلاقات التي بينهم فقد صرح بودجورنى قائلا: " أنه بعد أربعة أيام من وصوله الى موسكو، سأرسل الأسلحة التي أخبرتمونا بها"[2]، مضت 4 أشهر و بقي الحال نفسه و لم يقم الاتحاد السوفياتي بإرسال الأسلحة المتفق عليها في 8 جولية 1972 ، قرر أنور السادات طرد الخبراء السوفيات و إنهاء مهمتهم و أرجع ذلك بسبب أن موسكو لم تنفذ التزاماتها العسكرية اتجاه مصر و تم سحب كل خبراتهم من الجيش المصري , لكن هذا لم يمنع الاتحاد السوفياتي على قطع العلاقة مع مصر و ذلك بسبب المعاهدة القائمة بينهم سنة 1971 ، في سنة 1973 أبلغ السادات السوفيات بالحرب على الكيان الصهيوني بالرغم من توتر العلاقة بين البلدين ، لكن الرئيس السوري[3] حافظ الأسد قام برحلة سرية الى موسكو بهدف تحسين العلاقة بين البلدين و قد نجح في ذلك و أسفرت هذه الرحلة على عقد صفقتين سريتين و المتمثلة في طائرات الميج 25 والميج 21(للمزيد ينظر إلى الملحق رقم04: ص 120) ، وأثناء الحرب قام الاتحاد السوفياتي بإقامة أكبر جسر جوي في تاريخه الحربي الى مصر و سوريا من خلال 900 رحلة جوية، نقل خلالها 1500 طن من

[1] أحمد شلبي ، المرجع السابق ، ص 241 .

[2] أنور السادات ، المصدر السابق ، ص 238 .

[3] أحمد ياسين الأسطل ، **القومية و دورها في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهدي الرئيسين جمال عبد الناصر و محمد أنور السادات ، دراسة تحليلية مقارنة** ، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السايسية ، كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، مصر ، 2014 ، ص 120.

المعدات الحربية الى كل من مصر و سوريا ، و قد عرفت هذه الفترة استلام مصر العديد من الأسلحة لم تعرف مثلها في السنوات الأولى من حكم أنور السادات [1].

المرحلة الثانية 1974 . 1977:

عرفت هذه المرحلة توتر كبير بين البلدين أثر توجه أنور السادات نحو الولايات المتحدة الامريكية ، و قد أدى هذا التقارب إثارة رد فعل من قبل الاتحاد السوفياتي ، لكن الرئيس أنور السادات أدرك ضرورة العلاقات بين الدولتين و حاول تهيئة الوضع سنة 1974 و بعث برسالة إلى بريجينيف ذكر فيها أن الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية يتقاسمان المسؤولية الكاملة لإيجاد تسوية سلمية لصراع العربي الصهيوني في منطقة الشرق الأوسط و أن بلاده تسعى لإقامة علاقات متوازنة مع الدولتين و منذ هذه الفترة بدأت العلاقات الأمريكية المصرية [2] في تقارب مما أدى إلى تخلي أنور السادات على نظام الاشتراكية و اعلان سياسة الانفتاح سنة 1974 و لم يقتصر الأمر على هذا الحد فقط ، فقد عرفت سنة 1976 إلغاء المعاهدة السوفياتية التي انعقدت سنة 1971 و التي دعت إلى عقد صداقة و تعاون بين البلدين ، و في أكتوبر من نفس السنة وصلت المسألة إلى قمة السوء و قد صدر بيان بتاريخ 14 مارس سنة 1976 بأن السياسة التي كان يتبعها الرئيس أنور السادات اتجاه الاتحاد السوفياتي منذ بداية السبعينات لم تكن صديقة و لهذا وضع حماية قانونية للمعاهدة التي كانت في حالة شلل فعلي[3] .

[1] حسين الشافعي ، **صفحات من تاريخ العلاقات المصرية الروسية مع عام علاقات دبلوماسية** ، دار أنباء روسيا ، القاهرة ، مصر ، 2013 ، ص 209 .

[2] ورود هاتو هادي علي الحجاج ، المرجع السابق ، ص 122 .

[3] أحمد شلبي ، المرجع السابق ، ص 394 .

المرحلة الثالثة 1977 . 1981:

وهي المرحلة التي سلكت منعرجا خطير منذ بداية القة بين الدولتين و تمثلت في تدهور العلاقات إلى أن وصلت إلى أن وصلت إلى القطيعة النهائية ، و بدأت مظاهر التوتر في هذه المرحلة تظهر عقب زيارة أنور السادات القدس سنة 1977[1]، و قد أكد هذا الأخير أن الاتحاد السوفياتي يسعى لفرض الوصاية على مصر[2]، و الشيء الآخر الذي أدى إلى تأزم الوضع و تدهور العلاقة و الوصول إلى عقد اتفاقية سلام بين مصر و الكيان الصهيوني و هي بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس و التي كان لها الأثر البالغ في إقدام الحكومة المصرية على طرد السفير السوفياتي في القاهرة و بعض الدبلوماسيين السوفييت و أغلقت الحكومة المصرية المكتب العسكري السوفياتي في القاهرة و حل جمعية الصداقة [3] ، و في هذا الشأن يرى اسماعيل فهمي الذي كان يترأس منصب وزير للخارجية في عهد أنور السادات أن سبب تدهور العلاقة بين الدولتين راجع إلى عدم فهم الاتحاد السوفياتي لنظام المصري و الذي أدى إلى فشل العلاقة بينهما[4] .

2- الولايات المتحدة الأمريكية:

عرفت العلاقات الأمريكية المصرية قبل تولي السادات انقطاعا شبه تام بسب دعمها لإسرائيل في حرب 1967، و قيامها بعرض مبادرات الهدف منها تكريس الكيان في الشرق الأوسط، وبوفاة عبد الناصر كانت مبادرة وقف اطلاق النار سارية المفعول لمدة 3 أشهر بمبادرة أمريكا عبر روجرز حيث التزم بها السادات، و مع العزلة التامة التي عرفتها مصر عن العالم الغربي، تبادرت للسادات فتح علاقات عبر عرض توسط الولايات لمبادرة السلام

---

[1] ورود هاتو هادي علي الحجاج ، المرجع السابق ، ص 121 .

[2] أحمد ياسين الأسطل ، المرجع السابق ، ص 121 .

[3] ورود هاتو هادي علي الحجاج ، المرجع نفسه ، ص 175 .

[4] اسماعيل فهمي ، **التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط** ، **مكتبة مدبولي** ، القاهرة ، مصر ، 1985 ، ص . 279

لتنفيذ قرار هيئة الأمم رقم 242 بالعودة إلى ما قبل حدود 1967 ظنا منه أن حل مشكلة الشرق الأوسط بيد السلطة الأمريكية، وقد لاقى الأمر ترحيبا من رئيس الولايات نيكسون على المبادرات ، لكن تعنت الصهاينة من رفض الانسحاب من سيناء أفشل الوساطة [1].

و بقيام حرب أكتوبر أخذت الولايات موقفا منحازا للكيان الصهيوني تمثل في فتح جسر جوي قوامه 22 ألف طن من المعدات العسكرية بعد العشرة أيام الأولى من الحرب إضافة لكشف نقطة الدفرسوار، و حدوث ما يسمى بالشفرة و حصار الجيش الثالث،[2]ربطت مصر قرار انتهاء الحرب و رفض الاشتباك بمدى قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على إقناع الكيان الصهيوني بتحقيق المطالب العربية، وذلك بالرغم من المعرفة المسبقة بانحيازها للكيان الصهيوني، وأوفدت للولايات المتحدة ، مبعوثها هنري كسنجر الذي نجح في فك الاشتباك و فك الحصار على الجيش الثالث المصري في سيناء ، من ثم تنفيذ بنود الوقف ، تمثل في:

_ تحصيل في مكاسب للولايات من خلال الوساطة إلى الودية

_ إنهاء الحصار من طرف مصر على بابا المندب ، ما يسهل العبور لبترول إيران للأراضي الصهيونية .

_ ربط المفاوضات المباشرة بين مصر و الكيان[3].

ثم توج عودة هذه العلاقات زيارة نيكسون للقاهرة ، تعبيرا على بدأ علاقات جديدة بين البلدين و أن مصر ذات أهمية بالنسبة للولايات[4].

---

[1] أحمد بن مسعود ، المرجع السابق ، ص 88 .

[2] رانيا هاشم ، المرجع السابق ، ص 203 .

[3] وداد الديك ، المرجع السابق ، ص 116.

[4] رانيا هاشم ، المرجع السابق ، ص 116 .

ويعتبر اقدام الولايات على الوساطة لحل مشكلة الشرق الاوسط هو مبادرة السادات نفسه و تغيرات مصر على مستوى السياسة الداخلية ، إضافة لرغبته الملحة في التقرب للولايات من خلال قبول عملية السلام بإشراف أممي، و هو ما أفضى لفك الإشتباك ، و فتح مفاوضات مباشرة[1].

وتطورت العلاقات بين مصر و الولايات المتحدة بعد الرعاية المستمرة للمفاوضات التي انتهت بعقد اتفاقية كامب ديفيد في واشنطن ، فالولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من تعاقب الرؤساء في فترة ما بين1970 الى 1979 ، نيكسون ، فورد ، كارتر ، إلا أنها بقيت مركزة على جذب مصر اليها[2].

ويمكن القول أنه و بعد حرب 1973، أخذت منحنى مغاير عما كانت عليه فاتجهت لسياسة الانفتاح على الغرب بدل الاشتراكية، الأمر الذي وفر مناخا ملائما للشركات الأمريكية للوفود للمنطقة بسبب ما توفره من بيئة استثمارية فسعت لتوفير السلام خصوصا بعدما ارتفع سعر النفط في حرب أكتوبر 4 أضعاف في وقت وجيز، و ثم إن توجه الولايات المتحدة للوساطة و حل المشكل كان هدفه إبعاد و تهميش الاتحاد السوفياتي في المنطقة و جعلها منطقة نفوذ أمريكية و باتجاه مصر لمنحنى الليبرالية ، رفض الشراكة مع السوفيات الذين انقطعت علاقتهم بهم فعليا في 1976، بغرض تحقيق التنمية ، وهو ما أقره أنور السادات على قدرة الشركات الأمريكية و التقنية و الدولار على إنعاش الدولة واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تغير إتجاه مصر بعرض تعهدات على السير بخطى ثابتة في

---

[1]Mufti Mohammed Ahmed **.the 1973 Arab .ISRAEL .WAR .and .OS .Egypt ions.relations** .the graduate school. University Of California .Riverside .1983 .p 3.

[2]I ; BID ; p 24 .

دعم التنمية في مصر، و اتخاذ تدابير من شأنها أن تحقق بهم الاكتفاء الذاتي بموجب هذا الأمر أصبحت مصر ساحة للاستثمار الغربي ، و الشركات متعددة الجنسيات[1].

ويمكن القول أن العلاقة المصرية الأمريكية، تغيرت بمرور الوقت من وساطة لحل سلمي انفتاح مصر أمام الغرب و تبني الليبرالية، الى تطيق المد الشيوعي ، و إضعافه حفاظا على هيمنتها على دول العالم الثالث، و توجت مجهودها بالحفاظ على الكيان الصهيوني ، و عقد سلام دائم مع مصر[2].

ثانيا: العلاقات مع الكيان الصهيوني :

عرفت العلاقات المصرية الصهيونية منذ إعلان قيام دولة إسرائيل في ماي 1948 ، إندلاع حروب كانت مصر ضمن الدول المشاركة فيها، وذلك في 1948 و عدوان 1956[3]، و حرب 1967 ، التي خسرت فيهم مصر صحراء سيناء و قناة السويس.[4]

بينما عرفت الفترة من 1970 الى 1979 محاولات من طرف الدول العظمى لتسوية الصراع الذي فتل ما أقضى لقيام الحرب الخاطفة في 6 أكتوبر 1973 و التي كادت تنهي الحلم الاسرائيلي في فلسطين لولا تدخل الولايات المتحدة الأمريكية ، بعد تدخل الرأي العام الحالي و محاولة اللجوء الى عقد تسوية بين العرب و الكيان الصهيوني ، كانت مصر السباقة بقيادة السادات أين عرفت العلاقات تطورا بالجلوس لطاولة المفاوضات لأول مرة برعاية أمريكية ، و تم بموجب الاتفاقيات فض الاشتباكات المسلحة بين مصر و الكيان .[5]

---

[1]Op.cit.p1.p3.

[2]Mufti Mohammed Ahmed .realism،**globalism and،future.U.S.relationswithegypt**.1983.p4p8.

[3]حسين شريف ، مرجع سابق ، ص 86.

[4]ماسيمو كامبانيني ، مرجع سابق ، ص 165 .

[5] عبد الحكيم عامر محمود لافي ، مرجع سابق ، ص 131 ، 138 .

وفي إطار السعي للسلام نادى السادات من القاهرة بنيته الذهاب للكنيسة و عقد اتفاقية للسلام بموجبها تحترف مصر بالكيان و يعود الكيان لحدود ما قبل الحرب 1967 .

قابلته المصالح السياسية الإسرائيلية بترحيب كبير[1]، الأمر الذي عجل بسفر السادات للقدس و يعلن أن مصر ستكون على استعداد لعقد سلام دائم إذ ما وافق الكيان على ذلك [2].

بالرغم من التعنت الذي بدى من طرف قادة الكيان الصهيوني الذين اتخذو من قرار أنور السادات بداية طريق نحو تجزئة الدول العربية و عقد اتفاقيات كل منهم على حدة[3] .

بدأت المفاوضات برعاية أمريكية و كادت أن تنهار في كثير من المناسبات إلا أن سعى الولايات المتحدة لعقدها و جعل الشرق الأوسط منطقة نفوذ آمنة [4] ، و تمت بالفعل برعاية جيمي كارتر عقد اتفاقية في واشنطن سميت باتفاقية كامب ديفيد[5]،(للمزيد ينظر الى الملحق رقم 05:ص119_122)، و من أبرز بنودها أن اعتراف مصر بالكيان الصهيوني كدولة ، و حل المشاكل بالطرق السلمية دون اللجوء الى السلاح، تراجع الكيان الصهيوني من الأراضي المصرية التي كان قد احتلها في حرب 1967 ، لتخرج بذلك مصر من دائرة الحروب العربية وسط تعنت الرأي العام الرافض للاتفاقية تماما ، وبدورها اعلنت مصر نهاية الحرب و بداية قيام علاقات ودية بينهما، تمثلت في عقد معاهدة سلام بين مصر والكيان الصهيوني[6]. (للمزيد ينظر الملحق رقم06:ص123_125)

---

[1] ساند رامكي ، المرجع السابق ، ص 64 .

[2] مها محمد الرشيد، **الموقف السعودي من السلام بين مصر و إسرائيل 1977 . 1979** ، ع 22، م، الجمعية التاريخية السعودية ، جامعة الملك سعود، السعودية، 2010، ص 11.

[3] ساند رامكي ، المرجع نفسه ، ص 65 .

[4] عبد الحكيم عامر محمود لافي ، مرجع سابق ، ص 144 . 145 .

[5] أحمد بن مسعود، مرجع سابق ، ص 127 . 178 .

[6] أحمد علي حسن، المرجع السابق، ص58.

ثالثا : الدول العربية :

1 / علاقات مصر مع بعض دول المشرق:

1 _1 سوريا :

شهدت العلاقات المصرية السورية خلال العقد الخامس من القرن الماضي تطور إيجابي في العلاقات و الذي أسفر عن قيام وحدة بين البلدين سنة 1958 ، لكن هذا الوضع لم يدم طويلا ، ففي شنة 1961 قامت مجموعة من الضباط في الجيش السوري بانقلاب عسكري أطاح بالوحدة السورية المصرية ، و أرجع سبب الانقلاب الى تدخل جمال عبد الناصر في الشؤون الداخلية للحكومة السورية [1] ، بقي الوضع متوتر إلى غاية سنة 1967حينها سعى البلدين الى تسوية العلاقة و الوقوف على الهجمات الصهيونية المتكررة و التصدي للحرب [2]

مرحلة أنور السادات :

اتسمت العلاقات المصرية السورية في بداية السبعينات و بالتحديد سنة 1971 بالتقارب و الاتحاد و نتج على إثر هذا الوفاق عقد اتفاقية في بنغازي " ليبيا " تتمثل في إقامة مجلس اتحاد الجمهوريات العربية و الذي ضم كل من ليبيا بقيادة رئيس مجلس الثورة

[1] فهد عباس سليمان ، يوسف محمد عيدان ، **العلاقات السورية المصرية 1961 . 1967** ، **دراسة تاريخية** ، مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية ، مجلة علمية محكمة ، م 5 ، ع 15 ، كلية التربية ، جامعة كركوك ، العراق 2013 ، ص 326 . 397 .

[2] المرجع نفسه، ص 349.

معمر القذافي[1] ، و مجلس الوزراء ، و أنور السادات رئيس مصر ، و حافظ الأمر رئيس سورية و قد نص الاتفاق على أحكام أساسية عدة [2]، نذكر منها :

العمل على تحقيق الوحدة العربية الشاملة و حماية الوطن العربي و العمل على تحرير الأراضي العربية المحتلة , بالإضافة الى نظام الحكم في اتحاد الجمهوريات العربية ديمقراطي اشتراكي[3] ، كما نص الدستور الصادر في 18 سبتمبر سنة 1971 ، على أن الجمهوريات العربية الثلاث تؤمن بالمصير العربي الواحد ، و أنها طريق العرب للوحدة الشاملة [4] .

بقيت العلاقات السورية المصرية في تحالف و تعاون الى غاية إنتهاء حرب 1973 ، لكن هذا التوحيد لم يبقى و تحول الى خلاف نتيجة إصرار أنور السادات على التفاوض منفردا مع الجانب الصهيوني لاستيراد ما تبقى من أرض سيناء و هو الأمر الذي لم يقبله الرئيس حافظ الأسد[5] و بهذا الموقف انكشفت نوايا أنور السادات في الصلح مع الكيان الصهيوني ، و وقعت مصر سنة 1975 ، اتفاقية سيناء موليا ظهره لحليفته سوريا [6] .

---

[1]معمر القذافي 1942-2011: زعيم ليبي وقائد ثورة الفاتح من أيلول 1969، تخرج من الكلية الحربية البريطانية قاد الضباط الوحدويين الأحرار انهى المملكة الليبية وأعلن قيام الجمهورية الليبية استطاع القذافي القيام بعمليات تنظيف واسعة لليبيا من القواعد العسكرية الأجنبية ،عرف عنه دعم القضية الفلسطينية، للمزيد ينظر إلى :فراس بيطار المرجع السابق، ص988 .

[2] ذياب عبود حسين الفهداوي ، **دولة إتحاد الجمهوريات العربية المتحدة (سوريا مصر ، ليبا) 1971 ، دستورها مؤسساتها و موقف العراق منها** ، مجلة الملوية للدراسات الآثارية و التاريخية ، م3 ، ع 7 ، كلية التربية للبنات ، جامعة أنبار العراق ، 2016 ، ص 266 .

[3] هشام عثمان ،**تاريخ سوريا الحديث ، حافظ الأسد 1971 . 2000** ، رياض ، ريس للكتب و النشر ، بيروت ، لبنان ، 2014 ، ص 66 .

[4] ذياب عبود حسين الفهداوي ، المرجع السابق ، ص 270 .

[5] علياء أبو هشيمة ، **العلاقات المصرية السورية** " **محطات** " ، الخميس 12 سبتمبر 2013 ، متوفر على الرابط https://www.masrawy.com، يوم الثلاثاء 08 جوان 2021 ، على الساعة 19:09 ، ص 1 .

[6] هشام عثمان ، المرجع نفسه ، ص 173.

و على إثر زيارة أنور السادات القدس سنة 1977 ليبحث عن السلام مع الكيان الصهيوني اعتبره الرئيسان حافظ الأسد و معمر القذافي بمثابة انتهاك للمبادئ و الأهداف التي قام عليها الاتحاد و تم عقد اجتماع و خرج بعدة قرارات ، من بينها :

_ عزل أنور السادات عن رئاسة دولة الاتحاد

_ العمل على دعوة الدول العربية الأخرى للانضمام الى دولة الاتحاد [1]

في سنة 1978 تحول الخلاف إلى قطيعة نهائية بسبب اتفاقية كامب ديفيد و ظلت العلاقة في أسوء أحوالها الى غاية اغتيال أنور السادات سنة 1981[2] .

1_2 السعودية :

شهدت السنوات الأولى من ستينات القرن الماضي توتر في العلاقات المصرية السعودية ، نتيجة دعم مصر للجمهورية اليمنية في ثورتها ضد الأسرة الملكية اليمنية الحاكمة و في المقابل دعم السعودية للملكة اليمنية ، و مع تولي " الملك فيصل " الحكم أدرك ضرورة العلاقات المصرية السعودية ، و قام بدعوة الى الرئيس جمال عبد الناصر من أجل إيجاد حل لوقف الصراع في اليمن و هو الأمر الذي تحقق في الأخير ، أما فيما يخص دور السعودية في حرب 196، فقد بادرت بتقديم بعض المساعدات المالية جراء ما خلفته الحرب من خسائر مادية و بشرية ، بالإضافة الى سعيها في إيجاد جهود لمواجهة العدو الصهيوني[3]

أ . دور السعودية في حرب أكتوبر 1973 :

---

[1] ذياب عبود حسين الفهداوي، المرجع نفسه ، ص 275

[2] علياء أبو هشيمة ، المرجع نفسه ، ص 2 .

[3] محمد إبراهيم بسيوني ، **تطور العلاقات المصرية . السعودية في ضوء المتغيرات الإقليمية و الدولية 1980 . 2002** ،بحث مقدم لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط ، كلية الأداب و العلوم الإنسانية ، جامعة الأزهر ، غزة ، فلسطين ، 2012 ، ص 53 .

حين تولى أنور السادات الحكم أدرك أهمية السعودية في الإقليم العربي ، و سعى الى تقوية العلاقات بين البلدين و هو الشيء الذي توصل إليه بعدما نجح في إقامة قيادة عسكرية موجهة في جانفي سنة 1973 ضمت كل من مصر و سوريا و السعودية [1] ، وقد لعب الملك فيصل دورا كبيرا في معركة البترول حيث استعمل فيها النفط كسلاح للحرب كما ساهمت بتقديم مساعدات تمثلت في صفقات أسلحة مكنت مصر و الدول العربية المشاركة في الحرب من احداث نتائج إيجابية لم تشهدها الصراعات العربية الصهيونية طيلة النصف الثاني من القرن العشرين[2].

ب . اتفاقية كامب ديفيد و أثرها على العلاقات السعودية المصرية :

أثارت زيارة أنور السادات الى القدس سنة 1977 ضجة و جدل على صعيد البلدين ، و حاول الملك خالد[3] اقناع أنور السادات بتأجيل الزيارة و ليس إلغائها و بقيت العلاقات مستمرة على الرغم من زيارة أنور السادات القدس ، و على إثر عقد قمة بغداد في نوفمبر 1978 تراجع موقف السعودية من القرار المتحفظ بشأن زيارة أنور السادات القدس، و طالبت مصر بإعادة قرار التمويه السمية مع الكيان الصهيوني [4]، لكن أنور السادات بقي و لم يأخذ أي موقف اتجاه مطالب السعودية ، و في 23 أفريل 1979 قررت السعودية قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر ، و وقف المساعدات الاقتصادية الى تاريخ غير محدد .[5]

---

[1] محمد إبراهيم بسيوني ، المرجع نفسه ، ص ص 55 ، 56 .

[2] رأفت غنيمي الشيخ ، **الصلات الأخوية بين مصر و السعودية و أقطار الخليج العربي** ، المجموعة العربية للتدريب و النشر ، القاهرة ، مصر ، 2015 ، ص 56 .

[3] الملك خالد بن عبد العزيز 1913 . 1981: ولد في الرياض، تلقى تعليمه في المدارس القرآنية في المملكة، و في عام 1934 عين مساعدا لشقيقه فيصل و كان له دور كبير في الحملة التي قادها الأخير ضد اليمن، للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص 602.

[4] محمد إبراهيم بسيوني ، المرجع السابق ، ص 59 .

[5] دنيا شيرين محمد شفيق إبراهيم ، **علاقة مصر بدول مجلس التعاون الخليجي دراسة حالة المملكة العربية السعودية** ، المركز الديمقراطي العربي ، https:gulfpalicies.org، الثلاثاء 09 جوان 2021 ، 15:00 سا .

1_3 العراق :

إن المتتبع في تاريخ العلاقات المصرية العراقية خلال عهد جمال عبد الناصر يجد بأن العلاقات قد اتسمت بعدم الاستقرار و الثبات بالرغم من مشاركة القوات العراقية في حرب 1967 بجانب القوات المصرية و مع وفاة جمال عبد الناصر و تولي أنور السادات الحكم بدأت العلاقة في تحسن ، و يمكن أن نميز العلاقة التي مرّ بها البلدين الى مرحلتين :

المرحلة الأولى 1970 . 1976:

لعبت العراق خلال هذه المرحلة دورا بارزا في حرب أكتوبر 1973 ، و ذلك من خلال الدعم العسكري للجبهة المصرية السورية ، كما ساهمت العراق في استخدام النفط كسلاح في المعركة [1]، لكن فترة الحرب شهدت بعض التوتر بين البلدين بسبب قرار مجلس الأمن رقم 328 الذي أمر بوقف إطلاق النار و هو الأمر الذي رفضه العراقيون رفضا مطلقا و مع حلول سنة 1974 عادت العلاقات الى طبيعتها و شهدت تحسن بين البلدين ، و قد اعتبرت الفترة الممتدة 1974 . 1976 بمثابة العصر الذهبي في تاريخ البلدين [2] .

المرحلة الثانية 1977 . 1981:

بدأت العلاقة تشهد توتر بين البلدين نتيجة إعلان أنور السادات ذهابه الى القدس في نوفمبر 1977 ، و بعدها بسنة وقعت اتفاقية كامب ديفيد جينها قررت الحكومة العراقية

---

[1] أرشد مراحم مجمل ، **السياسةالخارجية المصرية تجاه العراق بعد الإحتلال الامريكي** ، جامعة أهل البيت ، العدد 28 ، العراق ، د ت ، ص 386 .

[2] هشام حسن حسين الشهواني ، **العلاقات العراقية المصرية و آفاقها المستقبلية** ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، العراق ، د ت ، ص 7 .

برئاسة [1] أحمد حسن بكر [2] عقد متمر القمة العربي ببغداد سنة 1978 و الذي خرج بجملة من النتائج ، كان أبرزها :

_ سحب السفراء العرب من مصر

_ تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية

_ نقل مقر جامعة الدول العربية الى تونس

و منذ هذا التاريخ انقطعت العلاقات المصرية العراقية الى غاية اغتيال أنور السادات 1981 [3] .

4- الأردن :

شهدت السنوات الأخيرة من حكم جمال عبد الناصر تحالف بين البلدين و عقد اتفاقية الدفاع المشتركة في 30 مايو 1967 و خلال هذه الفترة قام الملك الأردني[4] الحسين بن طلال [5] بزيارة الى القاهرة حيث التقى بجمال عبد الناصر من أجل الاستعداد و المواجهة لحرب مرتقبة في جوان1967 ضد الكيان الصهيوني, و قد تحقق في الأخير و ساهم الدفاع المشترك في التصدي للعديد من الهجمات الصهيونية التي كانت تسعى بالإلحاق بخسائر مادية و بشرية كثيرة في صفوف البلدين ، لكن هذا لم يدم طويلا ففي سنة 1970 عرفت

---

[1] أرشد مزاحم مجبل ، المرجع السابق ، ص 377 .

[2] أحمد حسن بكر 1914 . 1982: مناضل و رجل دولة و عسكري مهيب و رئيس الجمهورية العراقية منذ 17 جويلية 1968 ونائب الامين العام لحزب البعث العراقي للمزيد ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، المرجع السابق ، ص 92 .

[3] أرشد مزاحم مجبل ، المرجع نفسه ، ص 327 .

[4] شريف أسامة، **الدفاع المشترك بين مصر و الأردن ...48 عاما من الوحدة** ، السبت 30 ماي 2015 ، htpps:www.dotmsr.com ، يوم الأربعاء 09 يونيو 2021 ، 08 : 13 سا ، ص 2.

[5] الملك حسين بن طلال 1935 . 1999: ولد في عمان و تلقى علومه في الإسكندرية ، كان مع جده في القدس ، أثناء حادثة اغتياله 1951 و تولى العرش بعدما اضطر والده طلال بن عبد الله التخلي عن العرش ، عام 1951 ، للمزيد ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، المرجع السابق ، ص 541 .

العلاقة بعض التوتر نظرا لاختلاف في النظام السياسي ، حيث كانت الأردن تعمل على التقرب من أمريكا ، على عكس مصر التي كانت تسير على نهج الاتحاد السوفياتي ، و مع تولي أنور السادات الحكم زادت حدة الاضطرابات و التوتر بين البلدين ، و قد شهدت سنة 1971 اغتيال وصفي التلي[1] بالقاهرة خلال مشاركته في اجتماع مجلس وزراء الدفاع العربي لبحث عن عودة الفدائيين السلمي للأردن ، و كما هو معروف أن صاحب عملية الاغتيال التي أدت بهذا الأخير منظمة أيلول الأسود [2] التي كشفت على أنها هي المدبرة لهذا الاغتيال, و لم يقف الوضع على هذا الحد فقط ، ففي 18 مارس 1978 طرح الملك حسين مشروع إنشاء مملكة متحدة بين قطر فلسطيني و قطر أردني و هي القضية التي لقيت معارضة شديدة من مصر و على إثرها قرر أنور السادات قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين أما بالنسبة للمشروع المطروح فقد فشل بسبب اعتراف عدد من الدول العربية و في مقدمتها [3] منظمة التحرير الفلسطينية [4] ، و استمر قطع العلاقات بين البلدين حوالي سنة و نصف ، و في سنة 1973 عادت العلاقات و قبلت الأردن دعوة مصر في المشاركة في حرب أكتوبر و اعلنت بداية نشاطها في الجبهة الأردنية ضد الكيان الصهيوني ، تحت

---

[1]وصفي تلي 1920 . 1971: سياسي و رجل دولة، درس في الجامعة الأمريكية في بيروت، عمل مدرس 1941 . 1942، ثم خدم في الجيش البريطاني 1942 . 1945، للمزيد ينظر لـ : عبد الوهاب الكيالي ، المرجع السابق ، ص 293

[2] منظمة أيلول الأسود : هو مصطلح يشار الى شهر سبتمبر و يعرف أيضا بفترة الأحداث المؤسفة التي شهدت قتال داميا بين القوات الأردنية و المسلحين الفلسطينيين أسفرت على سقوط آلاف القتلى في حرب أهلية استمرت حتى جويلية من عام 1971 ، ينظر رنا أسامة ، 48 عام على أيلول الأسود ... ما نعرفه عن فترة الأحداث المؤسفة، الخميس 13 سبتمبر 2018،https:www.masrawy.com، تمت الزيارة، 09 جوان 2021 ، 00 : 15 سا .

[3] حسن أبو طالب ، **علاقات مصر العربية 1970 . 1981 (مرحلة السادات)** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان 1998 ، ص ص 343 ، 344.

[4]منظمة التحرير الفلسطينية : تأسست سنة 1964 ، و التي جسدت مرحلة البحث عن الهوية الفلسطينية و خوض معكرة التحرير ، و محاولة تأسيس كيان فلسطيني مستقل ، للمزيد أنظر : عبد القادر ياسين و أخرون ، **منظمة التحرير الفلسطينية ، التاريخ . العلاقات . المستقبل** ، باحث لدراسات ، بيروت ، لبنان ، 2009 ، ص 81 .

القيادة العسكرية الموحدة برئاسة الفريق [1] أحمد إسماعيل وزير الحربية [2] ، و في سنة 1977 اعتبر قرار الرئيس أنور السادات بزيارته الى القدس بمثابة قرار مفاجئ للملكة الأردنية و أعلن خلالها الملك حسين تفهمه للدوافع التي أدت بهذا القرار و عمل هذا الأخير على تحسين علاقة مصر بالدول العربية الرافضة لهذه المبادرة التي أعلن بها أنور السادات ، أما فيما يخص موقف الأردن من اتفاقية كامب ديفيد ، فقد أعلن الملك حسين تحفظه و لم يصدر أي قرار بشأن الرفض أو القبول و اكتفى ببيان في سبتمبر 1978 حدد فيه موقفه من الاتفاقية و قد نص البيان على عدة قرارات كان أهمها :

_ أن يكون أساس التسوية هو انسحاب الكيان الصهيوني من الأراضي العربية المحتلة._ الأخذ باعتبار الدور الفلسطيني كطرف رئيسي في حل القضية الفلسطينية[3].

2/: العلاقات المصرية مع الدول المغاربية :

عرفت العلاقات المصرية المغاربية تغيرات من متقاربة الى عدم التقارب ،و الاختلاف في الرأي كغيرها من الدول خاصة في فترة حكم محمد أنور السادات 1970 . 1981 ، فقد اعتبرت مرحلة مفصلية كما حملت من احداث حرب أكتوبر و مباحثات ، ثم اتفاقية سلام ، الامر الذي انعكس على سر العلاقات مع كافة الدول فكل دولة أبدت موقفها من مناهض الى متحفظ الى مرحب .

---

[1] حسن أبو طالب ، المرجع السابق ، ص 344 .

[2] أحمد إسماعيل : ولد المشير أحمد إسماعيل في 14 أكتوبر سنة 1918 لأم من حي السكاكيني و أب من حي باب الخلق ، و قد ترقى أبوه في سلك البوليس حتى صار مأمورا لإدارة بأقسام الشرطة ، للمزيد ينظر : محمد الجوادي ، **المشيرأحمد إسماعيل من الميلاد حتى النصر** ، السلسلة الثقافية لطلائع مصر ، مصر ، 2009 ، ص 14 .

[3] طه عبد الرحمان طه خصاونه ، **أثر تطورات القضية الفلسطينية على العلاقات الأردنية . المصرية في الفترة من 1978 . 1995** ، قدمت هذه الرسالة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة آل البيت ، العراق ، 1998، ص ص 26 . 31 .

2-1 ليبيا:

اتسمت العلاقات الليبية المصرية بالتقارب تارة و التباعد تارة أخرى منذ القديم فكانت مصر من المدعمين الأوائل لقرار استقلال ليبيا من الاستعمار الإيطالي في 1951 ومن الدعمين للثورة الليبية في 1969 في عهد جمال بن ناصر، و بوصول أنور السادات للحكم تحسنت العلاقة حيث عرفت الدولتين القيام بمبادرة إنشاء ما يسمى بالجبهة القومية للإنقاذ بين مصر و ليبيا و سوريا و العراق في 17 أفريل 1971 و باستفتاء بالإجماع من جماهير الدولتين[1]، حيث عرفت فترة 1970-1973 فترة نشاط في العلاقات و تم الاتفاق على إنشاء قيادة سياسية مشتركة ، و تتولى وضع الأسس في جميع المجالات وعرفت كذلك تبادل للزيارات إذ بلغ 26 زيارة متبادلة و تعاون شمل الجانب السياسي و العسكري ، فكانت ليبيا من المدعمين الأوائل لمصر في حرب أكتوبر، بلواء مدرع وصل قبل بداية الحرب[2] ، إضافة لعقد ليبيا صفقة سلاح مع فرنسا لصالح مصر من طائرات (ميراج) لكسر المفروض على مصر ، بالإضافة لمنح مصريين جوازات سفر ليبية للتدرب في فرنسا و التدرب في القواعد الليبية وصفقات سلاح و دبابات و أسراب طائرات لكن ما لبثت أن توترت العلاقات الى أن أصبحت صداما مسلح بين البلدين بسبب اختلاف وجهات النظر و التوجهات، خاصة في ظل انفتاح السادات على الغرب و زياراته (لفرنسا و بريطانيا و ألمانيا) مقابل سياسة ليبيا المعادية لهم، واشتد الخلاف بعد طلب القذافي عودة العتاد الحربي الليبي المقدم لمصر في إطار حرب أكتوبر ما رفضه المصريون بحكم أنه ما زال يؤدي مهام في سيناء ، أين تدخل رئيس دولة الإمارات لمحاولة الصلح . الشيخ بن زايد . لكنه فشل كون ليبيا لم تتراجع عن طلب المعدات و الجنود و تدهورت العلاقة الى أن

---

[1] نورهان الشيخ ، **موقف الإتحاد السوفياتي و روسيا من الوحدة العربية منذ الحرب العالمية الاولى حتى اليوم** ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2013 ، ص 144 .

[2] أحمد ين مسعود ، المرجع السابق ، ص 81 . 83 .

أصبحت تستخدم فيها للدعاية و الإتهامات[1]، و قام معمر القذافي بغلق مكاتب العلاقات العامة المصرية في بنغازي ، و منع السؤولين المصريين من مغادرة ليبيا ، و نفس الشيء حدث مع مصر ، و تم حشد القوات العسكرية على الحدود بين البلدين ، و أعلن القذافي في جوان 1977 الى طرد أكثر من 225 ألف عامل مصري و تهديد بالاعتقال[2] .

و بعد استفزازات من طرف ليبيا قامت حرب مسلحة بين الدولتين دامت 4 أيام من 81 الى 24 جويلية 1977 ، وسط تذمر عربي و تم حل المشكلة بوساطة جزائرية فلسطينية [3] .

2_2 الجزائر :

عرفت العلاقات المصرية الجزائرية منذ حرب 1967 إقدام الجزائر على دعم الموقف المصري ، فعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر في عدة مسائل أبرزها استحواذ هواري بومدين على السلطة إلا أن هذا الأخير كان داعما للموقف المصري خصوصا في خوض حرب الاستنزاف ، بدعم عسكري سواء أسلحة و عتاد أم جنود لكن عرفت العلاقات توترا بعض الشيء بعد قبول عبد الناصر لمبادرة روجرز بوقف إطلاق النار لمدة 3 أشهر إلا أن ذلك لم يمنع الجزائر من وضع قواتها الجوية تحت تصرف مصر، و بالرغم من الخلافات الا انه حتى بعد تولي أنور السادات للحكم على خلفية وفاة جمال عبد الناصر استمر الدعم

---

[1] سارة محمود عبد الحليم الشيخ ، **النزاع المصري . الليبي 1977 و الموقف** العربي و الدولي منه (حرب الأربعة أيام) ،مجلة البحث العلمي في الآداب ،ع 22 ، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية ، جامعة عين الشمس ، 2021 ، مصر ، ص ص 3 ، 7 .

[2] الحرب الليبية المصرية سنة 25 جويلية 1977، hamza toumi تاريخ النشر: 2019/09/25, على الرابط: https://m.youtube.com/watch؟v=igvsrlivnm، يوم الزيارة:21جوان 2021، 10:45سا.

[3]سارة محمود، المرجع السابق، ص 28.

الجزائري لمصر فقد بعثت بلواء الأراضي المصرية لكي يكون تحت أمرتهم في محاولة ردع قوات الكيان [1].

تواصل الدعم الجزائري للسادات و السلطة المصرية و ذلك في مؤتمر عدم الانحياز المنعقد في الجزائر في 1973، حيث أكدت الجزائر على دعم مصر، وأما عن المشاركة الفعالة في حرب 1973، فيروي سعد الدين الشاذلي أنه قد قابل الرئيس الراحل هواري بومدين رغم رفض السادات لقراره في بادئ الأمر ظنا منه أن دور الجزائر لن يكون له فائدة و أنها تزايد فقط، بل رحب بومدين بالشاذلي، و حرص على الاشتراك الفعال في حرب، بالإضافة لذلك سعت الجزائر لتحسين العلاقات بين مصر و مع الاتحاد السوفياتي بعد إقدام السادات على طرد الخبراء السوفيات من مصر في 1972، بالإضافة لإقناع عديد من الإفريقية و الاشتراكية بقطع العلاقة مع الكيان الصهيوني، التوغو، كوبا، و وصل قطع العلاقات لعشرين دولة، ولم تقتصر مساعدة الجزائر على الدعم البشري بل سافر هواري بومدين الى الاتحاد السوفياتي و اشترى ما ثمنه 200 مليون دولار سلاح على أن يتم توزيعها من ضفة بين مصر و سوريا[2] .

كما كانت من الداعمين لقرار حظر البترول على الدول المتعاطفة و المتعاونة مع الكيان الصهيوني و شكل البترول ضغطا على الدول الغربية و غيرت العديد من الدول من سياستها تجاه الدول العربية[3]، و قررت الجزائر التعهد للجبهتين المصرية و السورية بالدعم

---

[1] بومدين كعبوش ، **الجزائر و حرب أكتوبر العربية الإسرائيلية 1973** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة الجزائر 02 ، 2012 ، 24 . 27 .

[2] بومدين كعبوش ، المرجع السابق ، ص 127 . 129 .

[3] أحمد بن مسعود ، المرجع السابق ، ص 100 .

المادي حيث أن الجزائر لأقدمت على إيقاف التنمية و ذلك لتوفير جميع الإمكانيات و حشدها لأجل دعم الجبهتين[1].

وبقي موقف الجزائر ثابتا تجاه القضية و دعم جبهات القتال الى إقدام أنور السادات الى الذهاب للكنيس الإسرائيلي و إلقاء خطاب و بحث عن خطة سلام ، فاعتبرت الجزائر ذلك خروجا عن القيم ، فقد كان موقها اتجاه المفاوضات المصرية الإسرائيلية رافضا لأي اتفاقية تماما فعرفت اشتراك الجزائر الى جانب ليبيا و سوريا و العراق و اليمن و منظمة التحرير الفلسطينية في الجبهة القومية للصمود و التصدي ، و رفض الاتفاقية تماما ، و اعتبارها خروجا عن المبادئ و خروج صريح عن ميثاق الدول العربية القاضي باستعادة الأراضي المحتلة[2].

2_ 3 المغرب :

عرفت العلاقات المصرية المغاربية هي الأخرى في فترة حكم أنور السادات و لم تكن العلاقات متوترة كباقي الدول ، فقد أثمرت العلاقات تبادل دبلوماسي خصوصا قبل اندلاع حرب أكتوبر ، فيروي الشاذلي سعد الدين في مذكراته أنه قد أوفد الى الملك المغربي الحسن الشاذلي لطلب الدعم فكان رد الملك : " إن القوات المسلحة المغربية تحت تصرفك ... " ، ما يبين الطابع الجيد للعلاقات [3]، حيث أسهمت المغرب فعليا في الحرب بفرقة عسكرية تمركزت في مصر قبل الحرب 6 أشهر ، إضافة لإرسال وحدات متنوعة أخرى ، و أبدت موقفا مناصر لمصر و الحرب العربية الإسرائيلية ، و حرصت كذلك على دعم مصر حتى بعد إعلان وقف إطلاق النار بقرارات صريحة، وبانتهاء الحرب ساهمت مصر بربط علاقاتها مع المغرب حتى أن هذه الأخيرة قد اشتركت معها بطلب من الحسن الثاني ملك

[1] بومدين كعبوش ، المرجع نفسه ، ص 135 .

[2] نجاح العشري، المرجع السابق ، ص 173 .

[3] سعد الدين الشاذلي، المصدر السابق، ص 202.

المغرب في بحث تسوية الأزمة اللبنانية و وقف العدوان بين اللبنانيين و الفلسطينيين، و التوصل لحل في 21 أكتوبر 1976[1].

أما بالنسبة لموقف المملكة المغربية من المفاوضات المصرية الإسرائيلية فقد باركتها و كانت شريكا فاعلا فيها ، فنظمت جلسة بين الوفد الصهيوني برئاسة (موشى دايان[2] و الوفد المصري برئاسة نائب رئيس الوزراء المصري في مدينة الرباط[3].

وقد ذكر بادرت المغرب بعد عقد اتفاقية كامب ديفيد بين مصر و الكيان الصهيوني و اعتبرتها خطوة للسلام ، و أن هذه القرارات يشكل خروجا على القرارات المسطرة ، من قبل الدول العربية و استندت المغرب عن أن كلام السادات في الكنيست الإسرائيلي ، تضمن الشروط و المبادئ العربية للتسوية[4] .

كما نجد أن الحسن الثاني ، قد عبر بقوله أثناء مقابلة موسى ديان في الرباط أن : دايان يحمل بوادر السلام " و أن إقدام السادات على الذهاب الى القدس قرار شجاع ، و طالب الدول العربية بمساندة المبادرة و أن القرار سيرسى دعائم السلام في المنطقة ، فالمغرب كانت من الداعمين الأوائل و الأساسيين لمصر[5].

---

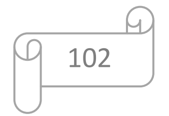
[1] عيسى برجية ، **سياسة المملكة المغربية تجاه القضية الفلسطينية (1967 . 1982)** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية الدراسات العليا ، جامعة الخليل، المغرب، 2015، ص 67 .

[2]موشه دايان1915 : سياسي صهيوني بارز و من كبار الضباط في الجيش الإسرائيلي شارك في الحرب العربية الإسرائيلية مشاركة فاعلة ، و مثل إسرائيل في رودس ، تقلد عديد من المناصب الى أن وصل الى قيادة الأركان الجيش في 1952، ثم تولى وزارة الدفاع بين عامي 1966 . 1974 ، و أصبح رمزا للمؤسسة العسكرية، مارس الإرهاب ضد الفلسطينيين، استقال بعد حرب 1973 ، شارك في إنجاح اتفاقية كامب ديفيد ، للمزيد ينظر: وكيبديا الموسوعة, الرابط:https://ar.wkipedla.com, يوم 20.جوان.2021 , 10.02سا.

[3]عيسى برجية، المرجع نفسه، ص 89 .

[4] نجاح العشري ، السادات ما له و ما عليه ، ص 174 .

[5] عيسى بريجية ، المرجع السابق ، ص 89 . 91 .



2_4 تونس:

كانت العلاقات المصرية التونسية كغيرها من العلاقات قد سادها القطيعة و الودية في بعض المراحل ، فقد عرفت العلاقات قطيعة و بسبب اختلافات توجهات عبد الناصر و بورقيبة[1]، سرعان ما عادت بتعاطف تونس مصر بسبب آثار حرب 1967 و أعلنت دعمها الكامل و الوقوف الى جانبها [2] على الرغم من أن تونس كانت ممن يوافقون على تقسيم فلسطين بين اليهود و فلسطين ، و لطالما دعت للسلام و الوصول لحل وسطي[3] .

و شاركت تونس بدعم مصر في حرب 1973، حيث قامت بإرسال فوج مشاة وصل أثناء الحرب.

أما بالنسبة لموقف تونس من المفاوضات المصرية و الكيان الصهيوني فأصدر مجلس الوزراء التونسي في 21 . 9 . 1978 بيان تذكر فيه :

وإنه لا بد من مراعات المبادئ التي ينبغي و يجب فيها مراعات احترام الشرعية الدولية المتمثلة في قرار هيئة الأمم المتحدة في سنة 1948 ، و اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية

---

[1] الحبيب بورقيبة : أول رئيس للجمهورية التونسية ، مارس مهنة المحاماة في تونس نشط في صفوف حزب الدستور التونسي ، قبل تأسيس الحزب الدستوري الجديد ، تقلد عدة مناصب قبل أن ينتخب رئيس منها ، أمين عاما للحزب ، سجن مدة 11 عاما من طرف الاستعمار الفرنسي ، بسبب نضاله باستقلال تونس ،أسس حكومة تونسية تحت حكم ذاتي انتخب رئيسا لمدى الحياة و ام عزله في 1987 ، انظر لـ : فراس بيطار ، المرجع السابق ، ص 615 .

[2] منصف سلطاني , العلاقات الدبلوماسية بين مصر وتونس ..التقارب والقطيعة, 02ماي 2021 , على الرابط: https://googleweblight.com , يوم 10جوان 2021, 18:30سا.

[3] سكيري محمد محمد ، **دراسة تاريخية لمشروع الرئيس التونسي " الحبيب بورقيبة " لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي** ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، نشرت يوم 06 . 09 . 2020 , على الرابط https://www.politics-dz.com, تمت الزيارة يوم : 10 . 06 . 2021 ، 55 : 21سا.

الممثل الشرقي لفلسطين، واعتبرت المقررات لم تستجب الى ما تطالب به الشعوب الإسلامية، و شعب فلسطين[1].

وأعلنت تونس موقفا متحفظا الى جانب دول الخليج العربي، و اعتبرت أن مصر لم تقم باستشارتها بل و إنها فوجئت بالقرار[2].

[1] كميل منصور، **اتفاق كامب ديفيد و أقطاره** ، **عرض وثائقي** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، لبنان ، 1978 ، ص 128 .

[2] نجاح العشري، المرجع السابق ، ص 175 .

الخـــاتمـــة

اعتبرت الفترة الممتدة من 1971_ 1981 مرحلة بارزة في تاريخ مصر المعاصر، وذلك من خلال الأحداث التي غيرت أوضاع البلاد الداخلية، والتي اثرت بشكل جذري على مجرى الحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، كل هذا التحول بدأت معالمه تظهر منذ تولي محمد انور السادات سنة 1970, ومن خلال ما تم التطرق له في موضوع مصر في فترة حكم انور السادات توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات نذكر أهمها:

_ محمد انور السادات من بين الشخصيات التي لعبت دور كبير في تاريخ مصر، وذلك راجع إلى النشأة و التكوين العسكري والمناصب التي تقلدها قبل توليه الحكم , وهذا ما أهله أن يتولى مقاليد الحكم بعد وفاة جمال عبد الناصر.

_ بدأت اول التحولات السياسية تظهر منذ تولي انور السادات الحكم وذلك من خلال اعلانه الدستور الجديد سنة 1971 , والذي اعتبره بانه الدستور الذي يخدم كل فئات المجتمع المصري, وعلى الرغم من تصريحه خلال توليه الحكم , بأنه سيسير على طريق جمال عبد الناصر في ادارة سياسته الداخلية والخارجية الا انه سرعان نواياه تتجه نحو التخلي , عنها خاصة بعد التقارب المصري الامريكي , الذي كان يهدف الى انهاء الصراع في الشرق الاوسط بين مصر والكيان الصهيوني خاصة والشرق الاوسط عامة ._ كان صدور قرار اعلان حرب اكتوبر 1973 على الكيان الصهيوني أمر حتمي من طرف أنور السادات, والذي كان يسعى من خلالها الى استعادة ارض سيناء وقناة السويس بعدما كان الكيان الصهيوني مسيطر عليها منذ حرب 1967.

_ لجأ انور السادات بعد حرب اكتوبر الى تغيير سياسته , وبدأت توجهاته للانفتاح الاقتصادي والتخلي عن النظام الاشتراكي , لتنفتح كليا على العالم الغربي الرأسمالي في سابقة شهدتها مصر والتي كان لها فيما بعد الاثر السلبي عل الجانب الاجتماعي والثقافي لمصر.

_ اتجهت مصر بعد اعلان أنور السادات عن اصلاحات مست الدستور والنظام السياسي والاقتصادي المتمثل في التعددية الحزبية سنة1976 بعدما كانت تحت سياسة الحزب الواحد وتحديد مدة الرئاسة بفترة معينة .

–هدا التغير عرف توتر ا للعلاقات مع الاتحاد السوفياتي منذ بداية توليه للحكم في مصر وانتهى بتوقف العلاقات في 1976 والتوجه نحو الولايات المتحدة التي جذبت مصر من اجل التخلص من الهيمنة السوفياتية والسيطرة على الشرق الأوسط كليا.

–كما عرفت مصر في نفس الفترة تغيرات كبيرة في العلاقات العربية المصرية التي كانت متوترة في عهد جمال عبد الناصر فقد شهدت حرب اكتوبر تكاتفا بين الدول في خوض الحرب بالإضافة لعملية قطع النفط عن الدول المتعاونة مع الكيان الصهيوني ،لكن حالة الاستقرار في العلاقات لم تدم طويلا بسبب القرارات التي اقدم عليها انور السادات بفتح مجال التفاوض العلني مع الكيان الصهيوني برعاية أمريكية لاستعادة الأراضي التي لم تسترد وانتهت بإعلان انور السادات لقرار الذهاب للقدس وعقد اتفاقية سلام والاعتراف الرسمي بالكيان الصهيوني الامر الذي ادى الى قطع الدول العربية علاقتها بمصر ما عدا سلطنة عمان والصومال والسودان وأصبحت مصر منذ هذا القرار تعيش في عزلة داخل الوطن العربي إلى غاية انتهاء عهد أنور السادات.

– اعتبرت حادثة اغتيال الرئيس أنور السادات بمثابة أمر متوقع من طرف المجتمع المصري، وذلك نظرا لسياسته التي شرع في تطبيقها منذ توليه الحكم والتي اعتبرها العديد من الباحثين بأنها فردية ارتجالية واخذت ابعادا شخصية على حساب المصلحة العامة لشعب المصري .

الملاحق

الملحق رقم (01) :

محمد أنور السادات



يتلو القسم أمام مجلس الشعب بعد توليه رياسه الجمهوريه

المصدر: عبد المنعم شميس أنور السادات سيرة بطل حرر مصر, ص 53.

الملحق رقم (02):

دستور جمهورية مصر العربية 11سبتمبر 1971





الجريدة الرسمية

إصـــدار

دستور جمهورية مصر العربية

رئيس الدولة

بعد الاطلاع على نتائج الاستفتاء على دستور جمهورية مصر العربية الذى أجرى فى اليوم الحادى عشر من سبتمبر سنة ١٩٧١ ، وعلى إجماع كلمة الشعب على الموافقة على هذا الدستور ؛

وبعد الاطلاع على المادة ١٩٣ من دستور جمهورية مصر العربية ؛

يصدر دستور جمهورية مصر العربية بالنص المرفق له

القاهرة فى ٢١ رجب ١٣٩١ (١١ سبتمبر ١٩٧١)

أنور السادات

وثيقة إعلان الدستور

نحن جماهير شعب مصر العامل على هذه الأرض المجيدة منذ فجر التاريخ والحضارة .

نحن جماهير هذا الشعب فى قرى مصر وحقولها ومدنها ومصانعها ومواطن العمل والعلم فيها ، وفى كل موقع يشارك فى صنع الحياة على ترابها ، أو يشارك فى شرف الدفاع عن هذا التراب .

نحن جماهير هذا الشعب المؤمن بتراثه الروحى الخالد والمطمئن إلى إيمانه العميق ، والمعتز بشرف الإنسان والإنسانية .

نحن جماهير هذا الشعب الذى يحمل إلى جانب أمانة التاريخ مسئولية أهداف عظيمة للحاضر والمستقبل ، بذورها النضال الطويل والشاق ، الذى ارتفعت معه على المسيرة العظمى للأمة العربية رايات الحرية والاشتراكية والوحدة .

نحن جماهير شعب مصر : باسم الله وبعون الله نلتزم إلى غير ما حد ، وبدون قيد أو شرط أن نبذل كل الجهود لتحقق :

(أولا) السلام لعالمنا : عن تصميم بأن السلام لايقوم إلا على العدل ، وبأن التقدم السياسى والاجتماعى لكل الشعوب لا يمكن أن يجرى أو يتم إلا بحرية هذه الشعوب وبإراداتها المستقلة ، وبأن أى حضارة لا يمكن أن تستحق اسما إلا مبرأة من نظام الاستغلال مهما كانت صوره وألوانه .

(ثانيا) الوحدة : أمل أمتنا العربية عن يقين بأن الوحدة العربية نداء تاريخ ودعوة مستقبل وضرورة مصير وأنها لا يمكن أن تتحقق إلا فى حماية أمة عربية قادرة على دفع وردع أى تهديد مهما كان مصدره ومهما كانت الدعاوى التى تسانده .

(ثالثا) التطور المستمر للحياة فى وطننا ، عن إيمان بأن التحدى الحقيقى الذى تواجهه الأوطان هو تحقيق التقدم ، والتقــدم لا يحدث تلقائيا أو بمجرد الوقوف عند إطلاق الشعارات ، وإنما القوة الدافعة لهذا التقدم هى إطلاق جميع الإمكانيات والملكات الخلاقة والمبدعة لشعبنا الذى سجل فى كل العصور إسهامه عن طريق العمل وحده فى أداء دوره الحضارى لنفسه وللإنسانية .

لقد خاض شعبنا تجربة تلو أخرى ، وقدم أثناء ذلك واسترشد خلال ذلك بتجارب غنية ، وطنية وقومية وعالمية ، عبرت عن نفسها فى نهاية مطاف طويل بالوثائق الأساسية لثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ التى قادها تحالف القوى العاملة فى شعبنا المناضل ، والذى استطاع بوعيه العميق وحسه المرهف ، أن يحافظ على جوهرها الأصيل ، وأن يصحح دواما وباستمرار مسارها ، وأن يحقق بها تكاملا يصل إلى حد الوحدة الكلية بين العلم والإيمان وبين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية وبين الاستقلال الوطنى والانتماء القومى وبين عالمية الكفاح الإنسانى من أجل تحرير الإنسان سياسة واقتصادا وثقافة وفكرا والحرب ضد كل قوى ورواسب التخلف والسيطرة والاستغلال .

(رابعا) الحرية لإنسانية المصرى عن إدراك لحقيقة أن إنسانية الإنسان وعزته هى الشعاع الذى هدى ووجه خط سير التطور الهائل الذى قطعته البشرية نحو مثلها الأعلى .

إن كرامة الفرد إنعكاس طبيعى لكرامة الوطن ذلك أن الفرد هو حجر الأساس فى بناء الوطن وبقيمة الفرد وبعمله وبكرامته تكون مكانة الوطن وقوته وهيبته .

إن سيادة القانون ليست ضمانا مطلوبا لحرية الفرد فحسب، لكنها الأساس الوحيد لمشروعية السلطة فى نفس الوقت .

إن صيغة تحالف قوى الشــعب العاملة ليست سبيلا للصراع الاجتماعى نحو التطور التاريخى ، ولكنها فى هــذا العصر الحديث ومناخه ووسائله صمام أمان يصون وحدة القوى العاملة فى الوطن ، ويحقق إزالة المتناقضات فيما بينها فى التفاعل الديمقراطى .

نحن جماهير شعب مصر تصميما ويقينا وإيمانا وإدراكا بكل مسئولياتنا الوطنية والقومية والدولية وعرفانا بحق الله ورسالاته وبحق الوطن والأمة وبحق المبدأ والمسئولية الإنسانية وباسم الله وبعون الله ، نعلن فى هذا اليوم الحادى عشر من شهر سبتمبر سنة ١٩٧١ ، أننا نقبل ونعلن ونمنح لأنفسنا هذا الدستور ، مؤكدين عزمنا الأكيد على الدفاع عنه وعلى حمايته وعلى تأكيد احترامه .

دستور جمهورية مصر العربية

الباب الأول

الدولة

(مادة ١)

جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطى واشتراكى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة .

والشعب المصرى جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة .

(مادة ٢)

الإسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع .

(مادة ٣)

السيادة للشعب وحدة ، وهو مصدر السلطات ، ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها ، ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين فى الدستور .

(مادة ٤)

الأساس الاقتصادى لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكى القائم على الكفاية والعدل بما يحول دون الاستغلال ويهدف إلى تذويب الفوارق بين الطبقات .

(مادة ٥)

الاتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم السياسى الذى يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية . وهو أداة هذا التحالف فى تعميق قيم الديمقراطية والاشتراكية ، وفى متابعة العمل الوطنى فى مختلف مجالاته ، ودفع هذا العمل الوطنى إلى أهدافه المرسومة .

ويؤكد الاتحاد الاشتراكى العربى سلطة تحالف قوى الشعب العاملة عن طريق العمل السياسى الذى تباشره تنظيماته بين الجماهير ، وفى مختلف الأجهزة التى تضطلع بمسئوليات العمل الوطنى .

ويبين النظام الأساسى للاتحاد الاشتراكى العربى شروط العضوية فيه وتنظيماته المختلفة ، وضمانات ممارسة نشاطه بالاسلوب الديمقراطى ، على أن يمثل العمال والفلاحون فى هذه التنظيمات بنسبة خمسين فى المائة على الاقل .

(مادة ٦)

الجنسية المصرية ينظمها القانون .

الباب الثانى

المقومات الأساسية للمجتمع

الفصل الاول - المقومات الاجتماعية والخلقية

(مادة ٧)

يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعى .

(مادة ٨)

تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين .

(مادة ٩)

الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق والوطنية .

وتحرص الدولة على الحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة المصرية وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد ، مع تأكيد هذا الطابع وتنميته فى العلاقات داخل المجتمع المصرى .

(مادة ١٠)

تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة ، وترعى النشء والشباب ، وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم .

(مادة ١١)

تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها فى المجتمع ومساواتها بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية .

(مادة ١٢)

يلتزم المجتمع برعاية الأخلاق وحمايتها ، والتمكين للتقاليد المصرية الأصيلة ، وعليه مراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والقيم الخلقية والوطنية ، والتراث التاريخى للشعب ، والحقائق العلمية ، والسلوك الاشتراكى ، والآداب العامة ، وذلك فى حدود القانون .

وتلتزم الدولة باتباع هذه المبادئ والتمكين لها .

(مادة ١٣)

العمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة ، ويكون العاملون الممتازون محل تقدير الدولة والمجتمع .

ولا يجوز فرض أى عمل جبرا على المواطنين إلا بمقتضى قانون ولأداء خدمة عامة وبمقابل عادل .

(مادة ١٤)

الوظائف العامة حق للمواطنين ، وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب ، وتكفل الدولة حمايتهم وقيامهم بأداء واجباتهم فى رعاية مصالح الشعب ، ولا يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبى إلا فى الأحوال التى يحددها القانون .

(مادة ١٥)

للمحاربين القدماء والمصابين فى الحرب أو بسببها ولزوجات الشهداء وأبنائهم الأولوية فى فرص العمل وفقا للقانون .

(مادة ١٦)

تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية ، وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية فى يسر وانتظام رفعا لمستواها .

(مادة ١٧)

تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعى والصحى ، ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعا ، وذلك وفقا للقانون .

(مادة ١٨)

التعليم حق تكفله الدولة ، وهو إلزامى فى المرحلة الابتدائية ، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى . وتشرف على التعليم كله ، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمى ، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج .

(مادة ١٩)

التربية الدينية مادة أساسية فى مناهج التعليم العام .

(مادة ٢٠)

التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية مجانى فى مراحله المختلفة .

(مادة ٢١)

محو الأمية واجب وطنى تجند كل طاقات الشعب من أجل تحقيقه .

(مادة ٢٢)

إنشاء الرتب المدنية محظور .

الفصل الثانى – المقومات الاقتصادية

(مادة ٢٣)

ينظم الاقتصاد القومى وفقا لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومى ، وعدالة التوزيع ، ورفع مستوى المعيشة ، والقضاء على البطالة ، وزيادة فرص العمل ، وربط الأجر بالإنتاج ، وضمان حد أدنى للأجور ، ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخول .

(مادة ٢٤)

يسيطر الشعب على كل أدوات الإنتاج ، وعلى توجيه فائضها وفقاً لخطة التنمية التى تضعها الدولة .

(مادة ٢٥)

لكل مواطن نصيب فى الناتج القومى يحدده القانون بمراعاة عمله أو ملكيته غير المستغلة .

(مادة ٢٦)

للعاملين نصيب فى إدارة المشروعات وفى أرباحها ، ويلتزمون بتنمية الإنتاج وتنفيذ الخطة فى وحداتهم الإنتاجية وفقا للقانون . والمحافظة على أدوات الإنتاج واجب وطنى .

ويكون تمثيل العمال فى مجالس إدارة وحدات القطاع العام فى حدود خمسين فى المائة من عدد أعضاء هذه المجالس ، وتعمل الدولة على أن تكفل القانون لصغار الفلاحين وصغار الحرفيين ثمانين فى المائة فى عضوية مجالس إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات التعاونية الصناعية .

(مادة ٢٧)

يشترك المنتفعون فى إدارة مشروعات الخدمات ذات النفع العام والرقابة عليها وفقا للقانون .

(مادة ٢٨)

ترعى الدولة المنشآت التعاونية بكل صورها ، وتشجع الصناعات الحرفية بما يكفل تطوير الإنتاج وزيادة الدخل .

تعمل الدولة على دعم الجمعيات التعاونية الزراعية وفق الأسس العلمية الحديثة .

(مادة ٢٩)

تخضع الملكية لرقابة الشعب وتحميها الدولة ، وهى ثلاثة أنواع : الملكية العامة ، والملكية التعاونية ، والملكية الخاصة .

(مادة ٣٠)

الملكية العامة هى ملكية الشعب ، وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام .

ويقود القطاع العام التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .

(مادة ٣١)

الملكية التعاونية هى ملكية الجمعيات التعاونية ، ويكفل القانون رعايتها ويضمن لها الإدارة الذاتية .

(مادة ٣٢)

الملكية الخاصة تتمثل فى رأس المال غير المستغل ، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى وفى إطار خطة التنمية ، دون انحراف أو استغلال ، ولا يجوز أن تتعارض فى طرق استخدامها مع الخير العام للشعب .

(مادة ٣٣)

للملكية العامة حرمة ، وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقا للقانون ، باعتبارها سندا لقوة الوطن وأساسا للنظام الاشتراكى ومصدرا لرفاهية الشعب .

(مادة ٣٤)

الملكية الخاصة مصونة ، ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون وبحكم قضائى ، ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون . وحق الإرث فيها مكفول .

(مادة ٣٥)

لا يجوز التأميم إلا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ، ومقابل تعويض .

(مادة ٣٦)

المصادرة العامة للأموال محظورة ، ولا تجوز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائى .

(مادة ٣٧)

يعين القانون الحد الأقصى للملكية الزراعية بما يضمن حماية الفلاح والعامل الزراعى من الاستغلال وبما يؤكد سلطة تحالف قوى الشعب العاملة على مستوى القرية .

(مادة ٣٨)

يقوم النظام الضريبى على العدالة الاجتماعية .

(مادة ٣٩)

الادخار واجب وطنى تحميه الدولة وتشجعه وتنظمه .

المصدر: الجريدة الرسمية،ع 36 ،الأحد 12 سبتمبر 1971 ,ص 4.

الملحق رقم (03) :

قانون رقم 43 لسنة 1974

٣٩٦ الجريدة الرسمية – العدد ٢٦ في ٢٧ يونيه سنة ١٩٧٤

قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤

بإصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ – يعمل بأحكام القانون المرافق بشأن نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة .

مادة ٢ – تطبق أحكام القوانين واللوائح المعمول بها في كل ما لم يرد به نص خاص في القانون المرافق .

مادة ٣ – يصدر رئيس مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية لهذا القانون بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة .

مادة ٤ – يلغى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة ، كما يلغى أي نص آخر يخالف ما ورد بهذا القانون ، وتستمر تتمتع المشروعات التي سبق إقرارها في ظله بما تقرر لها من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في هذا القانون . أما المشروعات التي سبق إقرارها قبل العمل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ المشار إليه فيستمر تمتعها بالمزايا والضمانات التي كانت مقررة لها قبل تاريخ العمل بالقانون المشار إليه .

مادة ٥ – ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٤ (١٩ يونيه سنة ١٩٧٤)

أنور السادات

نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة

الفصل الأول

في استثمار رأس المال العربي والأجنبي

مادة ١ – يقصد بالمشروع في تطبيق أحكام هذا القانون كل نشاط يدخل في أي من المجالات المقررة فيه ويوافق عليه مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة .

مادة ٢ – يعتبر مالا مستثمرا في تطبيق أحكام هذا القانون :

(١) النقد الأجنبي الحر المحول لجمهورية مصر العربية بالسعر الرسمي عن طريق أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري لاستخدامه في تنفيذ أحد المشروعات أو التوسع فيها .

(٢) الآلات والمعدات ووسائل النقل والمواد الأولية والمستلزمات السلعية المستوردة من الخارج واللازمة لإقامة المشروعات أو التوسع فيها ، بشرط أن تكون متفقة مع التطورات الفنية الحديثة ولم يسبق استعمالها ما لم يقرر مجلس إدارة الهيئة الاستثناء من هذا الشرط .

(٣) الحقوق المعنوية كبراءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة في دولة من دول الاتحاد الدولي للملكية الصناعية أو وفق القواعد التسجيل الدولية التي تنص عليها الاتفاقيات الدولية المعقودة في هذا الشأن والمملوكة للمقيمين في الخارج والتي تتعلق بالمشروعات .

(٤) النقد الأجنبي الحر الذي يغطي [illegible] مصروفات الدراسات الأولية والبحوث والتأسيس التي تكبدها المستثمر في الحدود التي يحددها مجلس إدارة الهيئة .

(٥) الأرباح التي يحققها المشروع إذا زيد بها رأسماله أو إذا استثمرت في مشروع آخر بشرط موافقة مجلس إدارة الهيئة في الحالتين .

(٦) النقد الأجنبي الحر المحول بالسعر الرسمي إلى جمهورية مصر العربية عن طريق أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري والذي يستخدم في الاكتتاب في الأوراق المالية المصرية أو شرائها من أسواق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية وذلك طبقا للقواعد التي يقررها مجلس إدارة الهيئة .

(٧) النقد الأجنبي الحر المحول بالسعر الرسمي إلى جمهورية مصر العربية عن طريق أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري والمستخدم في شراء أرض فضاء أو عليها مبان أثرية مقامة عليها طبقا لأحكام هذا القانون ولو كان شراؤها قبل الحصول على موافقة مجلس إدارة الهيئة

من مجلس الشعب الذي يتم فيه القوانين النافذة وفي تاريخ لاحق على سريان القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ .

ويكون تقويم المال المستثمر المشار إليه في البنود ٢ و ٣ و ٤ بموافقة مجلس إدارة الهيئة طبقاً لقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٣ — يكون استثمار المال العربي والأجنبي في جمهورية مصر العربية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار السياسة العامة للدولة وخطتها القومية على أن يكون ذلك في المشروعات التي تتطلب خبرات عالية في مجالات التطوير الحديثة أو تحتاج إلى رؤوس أموال أجنبية وفي نطاق القوائم التي تعدها الهيئة ويعتمدها مجلس الوزراء ، وذلك في المجالات الآتية :

(١) التصنيع والتعدين والطاقة والسياحة والنقل وغيرها من المجالات .

(٢) استصلاح الأراضي البور والصحراوية واستزراعها ، ومشروعات الإنتاج الحيواني والثروة المائية .

ويكون استصلاح الأراضي البور والصحراوية واستزراعها على أساس من الإيجار طويل الأجل لمدة لا تجاوز خمسين عاماً ، يجوز مدها إلى مدة أخرى لا تجاوز خمسين سنة أخرى ، وذلك بموافقة مجلس الوزراء بناء على اقتراح الهيئة .

(٣) مشروعات الإسكان ومشروعات الامتداد العمراني ، ويقصد بها الاستثمارات في تقسيم الأراضي وتشييد مباني جديدة وإقامة المرافق الملحقة بها .

ولا يعتبر شراء مبنى قائم فعلا أو أرض فضاء مشروعاً في مفهوم أحكام هذا القانون إلا إذا كان ذلك بقصد البناء أو إعادة البناء ، وليس بقصد إعادة البيع للاستفادة من الزيادة في القيمة السوقية وذلك دون إخلال بقواعد التصرف في المال المستثمر وإعادة تصديره المنصوص عليها في هذا القانون ، ويشترط أن يتم البناء فعلا خلال المدة التي يحددها مجلس إدارة الهيئة ودون التزام من الدولة بإخلاء تلك العقارات .

(٤) شركات الاستثمار التي تهدف إلى توظيف الأموال في المجالات المنصوص عليها في هذا القانون .

(٥) بنوك الاستثمار وبنوك الأعمال وشركات إعادة التأمين التي يقتصر نشاطها على العمليات التي تتم بالعملات الحرة ، ولها أن تقوم بعمليات تمويلية استثمارية بنفسها سواء تعلقت بمشروعات في المناطق الحرة أو بمشروعات محلية أو مشتركة أو أجنبية مقامة داخل جمهورية مصر العربية ، وكذلك لها أن تقوم بتمويل عمليات تجارة مصر الخارجية .

(٦) البنوك التي تقوم بعمليات بالعملة المحلية متى كانت في صورة مشروعات مشتركة مع رأس المال على مملوك لمصريين لا تقل نسبته في جميع الأحوال عن ٥١ ٪ .

وتمنح أولوية خاصة للمشروعات التي تهدف إلى التصدير أو تنشيط السياحة أو التي تؤدي إلى خفض الحاجة إلى استيراد السلع الأساسية ، وكذلك المشروعات التي تحتاج إلى خبرات فنية متخصصة أو إلى الاستفادة من براءات اختراع أو علامات تجارية ذات شهرة خاصة .

مادة ٤ — يتم توظيف المال المستثمر في جمهورية مصر العربية طبقاً لأحكام هذا القانون في صورة مشاركة مع رأس المال المصري العام أو الخاص في المجالات وبالشروط والأوضاع المنصوص عليها في المادتين ٢ و ٣ من هذا القانون .

واستثناء مما تقدم :

(أ) تقتصر مشروعات الإسكان التي تقام بغرض الاستثمار على رأس المال العربي ، دون الأجنبي منفرداً أو بالاشتراك مع رأس المال المصري .

ويقصد بالمال العربي المستثمر المال المملوك لشخص طبيعي يتمتع بجنسية إحدى الدول العربية أو لشخص اعتباري يكون أغلبية ملكيته أو أنصبته لمواطني دولة عربية أو أكثر .

(ب) يجوز أن ينفرد رأس المال العربي أو الأجنبي في مجالات بنوك الاستثمار وبنوك الأعمال التي يقتصر نشاطها على العمليات التي تتم بالعملات الحرة متى كانت فروعاً تابعة لمؤسسات مركزها الرئيسي بالخارج .

(ج) يجوز أن ينفرد رأس المال العربي أو الأجنبي في المجالات الأخرى المنصوص عليها في المادة الثالثة التي يوافق عليها مجلس إدارة الهيئة بأغلبية ثلثي أصوات أعضائه .

مادة ٥ — لا يجوز نزع ملكية عقارات لإقامة مشروعات استثمارية عليها إلا إذا تقرر اعتبار هذه المشروعات من أعمال المنفعة العامة طبقاً للقانون .

مادة ٦ — يتمتع المال المستثمر في جمهورية مصر العربية وفقاً لأحكام هذا القانون وأياً كانت جنسية مالكه أو محل إقامته بالضمانات والمزايا المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٧ — لا يجوز تأميم المشروعات أو مصادرتها

ولا يجوز الحجز على أموال هذه المشروعات أو تجميدها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها عن غير الطريق القضائي .

مادة ٨ — تتم تسوية منازعات الاستثمار المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا القانون بالطريقة التي يتم الاتفاق عليها مع المستثمر أو في إطار الاتفاقيات السارية بين جمهورية مصر العربية ودولة المستثمر أو في إطار اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدولة ومواطني الدول الأخرى التي انضمت إليها جمهورية مصر العربية بموجب القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١ في الأحوال التي تسري فيها .

وحالات العرض على بنك البت ، دون التزام من جانب الحكومة بتوفير النقد الأجنبى اللازم لعمليات الاستيراد خارج الحسابات المصرفية المذكورة فى البند السابق .

مادة ١٦ – مع عدم الإخلال بأية إعفاءات ضريبية أفضل مقررة فى قانون آخر ، تعفى أرباح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، كما تعفى الأسهم من الضريبة النسبية ومن الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها ، لمدة خمس سنوات اعتبارا من أول سنة ضريبية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال . ويسرى الإعفاء وبذات المدة على عائد الأرباح التى يعاد استثمارها فى المشروع .

ويشترط لسريان الإعفاء ألا يترتب عليه أن تصبح أرباح هذه المشروعات خاضعة لمثل هذه الضرائب فى دولة المستثمر الأجنبى أو فى غيرها من الدول .

ويكون مدة الإعفاء ثمانى سنوات إذا اقتضت ذلك اعتبارات الصالح العام وفقا لطبيعة المشروع وموقعه الجغرافى ومدى أهميته فى التنمية الاقتصادية ومدى مساهمته فى استغلال الموارد الطبيعية وفى زيادة الصادرات ، وذلك بقرار يصدره مجلس إدارة الهيئة ويعتمده مجلس الوزراء .

كما يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الهيئة إعفاء الآلات والمعدات ووسائل النقل اللازمة لإنشاء المشروعات المقبولة فى نطاق أحكام هذا القانون من الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم .

مادة ١٧ – مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٦ تعفى من الضريبة على الإيراد العام الأرباح التى يوزعها كل مشروع وذلك بحد أقصى قدره ٥٪ من قيمة حصة الممول فى المال المستثمر .

مادة ١٨ – تعفى الفوائد المستحقة على القروض الخارجية – ولو اتخذت شكل ودائع – التى يعقدها المشروع من جميع الضرائب والرسوم ، ويسرى ذلك الإعفاء على فوائد القروض الخارجية التى يحول بها الجانب الأجنبى نصيبه فى المشروع .

مادة ١٩ – لا تخضع مبانى الإسكان الإدارى وفوق المتوسط المنشأة طبقا لأحكام هذا القانون لنظام تحديد القيمة الإيجارية المنصوص عليها فى القوانين الخاصة بإيجارات الأماكن .

مادة ٢٠ – يسمح للخبراء والعاملين الأجانب القادمين من الخارج للعمل فى إحدى المشروعات المتمتعة بأحكام هذا القانون بأن يحولوا إلى الخارج حصة من الأجور والمرتبات والمكافآت التى يحصلون عليها فى جمهورية مصر العربية على ألا تجاوز خمسين فى المائة من مجموع ما يتقاضونه .

مادة ٢١ – لصاحب المال أن يطلب إعادة تصدير المال المتمتع بأحكام هذا القانون إلى الخارج أو التصرف فيه بموافقة مجلس إدارة الهيئة بشرط أن يكون قد مضى على ورود المال المستثمر خمس سنوات اعتبارا من التاريخ الثابت فى شهادة التسجيل ، ما لم يقرر مجلس إدارة الهيئة التجاوز عن هذا الشرط إذا تبين أنه لا يمكن تنفيذ المشروع المقبول والممول من أجله المال أو الاستمرار فيه لأسباب خارجة عن إرادة المستثمر أو الظروف غير عادية أخرى يقدرها مجلس إدارة الهيئة ، وذلك كله مع مراعاة الآتى :

(١) يكون تحويل المال المستثمر إلى الخارج على خمسة أقساط سنوية متساوية وبذات العملة الوارد بها وبسعر الصرف المعمول به وقت التحويل ، واستثناء من ذلك يتم تحويل المال المستثمر كله مخصوما طبقا لأحكام هذه المادة إذا كان المستثمر قد تصرف فيه مقابل نقد أجنبى حر تم تحويله إلى جمهورية مصر العربية .

(٢) يجوز التصرف فى أموال المستثمر المسجلة لدى الهيئة إلى آخر بعد موافقة الهيئة فى كل حالة على حدة بنقد أجنبى حر محول إلى جمهورية مصر العربية عن طريق أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى ، ويحل المتصرف إليه محل المستثمر الأصلى فى الانتفاع بأحكام هذا القانون . وفى هذه الحالة يتم تحويل المال المستثمر كله طبقا لأحكام هذه المادة .

ومع ذلك يجوز للمستثمر بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة التصرف فى أمواله المسجلة لدى الهيئة أو فى جزء منها إلى آخر بعملة محلية وفى هذه الحالة لا يتمتع المتصرف إليه بأحكام هذا القانون .

(٣) يكون تحويل المال المستثمر فى حدود قيمة الاستثمار عند التصفية أو التصرف فيه وبحد أقصى لا يجاوز القيمة المسجل بها المال المستثمر عند وروده مضافا إليها نسبة يحددها مجلس إدارة الهيئة مقابل الارتفاع الذى يكون قد طرأ على قيمة المال المستثمر .

(٤) إذا كان المال قد ورد عينا فيجوز إعادة تصديره عينا بموافقة مجلس إدارة الهيئة .

مادة ٢٢ – تتضمن موافقة الهيئة على المشروع تحديد القواعد الخاصة بتحويل عائد المال المستثمر إلى الخارج – إذا رغب المستثمر فى ذلك – وفقا لما يأتى :

(١) بالنسبة للمشروع الذى يحقق اكتفاء ذاتيا من حيث احتياجاته من النقد الأجنبى وتغطى حصيلة ما يحققه من صادرات منظورة أو غير منظورة جميع عناصر احتياجاته من استيراد آلات ومعدات ومستلزمات إنتاج ومواد ، ومن سداد القروض الخارجية وفوائدها ، يسمح بتحويل صافى الأرباح السنوية للمال المستثمر فى حدود رصيد حصيلة صادرات المشروع .

(٢) بالنسبة للمشروعات الأساسية وفقاً لخطة قومية للاقتصاد القومي والتي لا تكون موجهة للتصدير يسمح بتحويل صافي الأرباح السنوية للمال المستثمر بالكامل .

(٣) يحول بالكامل صافي العائد بالنسبة للمساكن التي تدفع أجرتها بالنقد الأجنبي الحر ، كما يتم تحويل صافي العائد بالنسبة للمساكن التي تدفع أجرتها بالعملة المحلية في حدود نسبة ٦٪ سنوياً من المال المستثمر ويسمح بإعادة استثمار ما لا يتم تحويله من صافي العائد في حدود ٦٪ أخرى سنوياً مع اعتبار إعادة استثماره ، وفقاً لهذا الحكم في الحالات الأخرى ، مالاً مستثمراً في مفهوم أحكام هذا القانون .

(٤) لا تلتزم الدولة بتحويل عائد الاستثمار بالنسبة للمال المستثمر الذي تقل قيمته الكلية عن خمسين ألف جنيه .

الفصل الثاني

المشروعات المشتركة

مادة ٢٣ – المشروعات المشتركة التي تنشأ وفقاً لأحكام هذا القانون في شكل شركات مساهمة أو ذات مسئولية محدودة تحدد في عقد تأسيسها أسماء الأطراف المتعاقدة وشكلها القانوني واسمها وموضوع نشاطها ومدتها ورأسمالها ونسبة مشاركة الأطراف الوطنية والعربية والأجنبية ووسائل الاكتتاب فيها وحقوق والتزامات الشركاء وغير ذلك من أحكام .

ويعد النظام الأساسي للشركة وفقاً للنموذج الذي يصدر به قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وذلك مع مراعاة الحوافز والإعفاءات والاستثناءات المقررة في هذا القانون .

وفي جميع المشروعات المشتركة تختص الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وحدها بمراجعة العقد واعتماده وفقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٢٤ – يصدر النظام الأساسي لشركات المساهمة التي تنشأ وفقاً لأحكام هذا القانون قرار من رئيس الجمهورية ، ويكون لهذه الشركات الشخصية الاعتبارية اعتباراً من تاريخ نشر نظامها الأساسي وعقد تأسيسها وفقاً للائحة التنفيذية لهذا القانون ، وتسري الأحكام المتقدمة على كل تعديل في نظام الشركة .

الفصل الثالث

في الهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة

مادة ٢٥ – تنشأ هيئة عامة تتبع رئيس مجلس الوزراء أو من ينوب عنه ، ويشرف عليها ويرأس مجلس إدارتها رئيس جهاز التعاون الاقتصادي العربي والدولي تسمى "الهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة" يشار إليها في هذا القانون باسم "الهيئة" ويكون مقرها مدينة القاهرة ويجوز أن يكون لها مكاتب خارج جمهورية مصر العربية

وتحل هذه الهيئة محل الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والمناطق الحرة .

ويكون للهيئة شخصية اعتبارية ومجلس إدارة يصدر بتشكيله قرار من رئيس الجمهورية .

ومجلس الإدارة هو السلطة المهيمنة على شئون الهيئة وتصريف أمورها ووضع السياسة العامة التي تسير عليها وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله الهيئة .

ويعين بقرار من رئيس الجمهورية نائب لرئيس مجلس إدارة الهيئة يكون مديرها العام ورئيس الجهاز التنفيذي للهيئة الذي يتكون من عاملين فنيين وإداريين يعينون طبقاً للهيكل التنظيمي الذي يعتمده مجلس الإدارة .

ويتولى نائب رئيس مجلس الإدارة إدارة الهيئة وتصريف شئونها ويمثلها أمام القضاء وأمام الغير .

وفيما عدا ما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون ، يجوز للمجلس أن يفوض رئيس مجلس الإدارة أو نائب رئيس مجلس الإدارة في بعض اختصاصاته . ويكون لرئيس مجلس الإدارة ولنائب رئيس المجلس وللموظفين الرئيسيين الذين يحددهم المجلس حق التوقيع نيابة عن الهيئة .

مادة ٢٦ – تختص الهيئة بتنفيذ أحكام هذا القانون ، ولها على الأخص ما يأتي :

(١) دراسة القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بالاستثمار العربي والأجنبي داخل جمهورية مصر العربية وبالمناطق الحرة المنشأة بها وتقديم ما تراه من اقتراحات في هذا الصدد .

(٢) إعداد قوائم بأنواع النشاط والمشروعات التي يدعى المال العربي والأجنبي إلى الاستثمار فيها وتعتمد هذه القوائم من مجلس الوزراء بعد إقرارها من مجلس إدارة الهيئة .

(٣) طرح المشروعات للاستثمار العربي والأجنبي وتقديم المشورة بشأنها وإعلام السوق الدولي لرأس المال والدول المصدرة لرأس المال بالقوائم المعتمدة والمشروعات المطروحة للاستثمار العربي والأجنبي وكذلك كافة الأوضاع والمزايا التي يتمتع بها رأس المال الوافد عند استثماره في داخل الدولة والمناطق الحرة التي يتقرر إنشاؤها .

(٤) دراسة الطلبات المقدمة من المستثمرين وعرض نتائج الدراسة على مجلس إدارة الهيئة للبت فيها .

(٥) تسجيل المال المستثمر الوارد بوحدات العملة التي ورد بها إذا ورد نقداً وتسجيل وتقويم الحصص العينية والحقوق المعنوية في ضوء المستندات المقدمة والأسعار العالمية وآراء الخبراء المتخصصين ومراجعة تقويم المال المستثمر عند التصرف فيه أو عند التصفية لإعادة تصديره أو تحويله إلى الخارج .

المصدر: سحر حسن أحمد, الصناعات الثقيلة محور التنمية في مصر 1954_1974, ص283.

الملحق رقم (04) : الامدادات العسكرية السوفيتية خلال حرب أكتوبر 1973



طائرات ميج 25
للقيام بأعمال الإستطلاع



طائرة ميج 21 من داخل أحد المطارات الحربية المصرية

المصدر: حسين الشافعي , صفحات من تاريخ العلاقات المصرية الروسية 70 عاما علاقات دبلوماسية ص 209.

الملحق رقم (05) :

وثائق مؤتمر قمة كامب ديفيد

الخطابات المتبادلة الملحقة بوثائق كامب ديفيد

أولا - نص الرسائل المتبادلة بين كارتر والسادات وبيجين بتاريخ ٢٢ / ٩ / ١٩٧٨ حول القدس.

رسالة رقم (١):

إلى الرئيس كارتر من الرئيس السادات:

أكتب إليكم لأعيد تأكيد موقف جمهورية مصر العربية بشأن القدس.

١ - تعتبر القدس العربية جزءا لا يتجزأ من الضفة الغربية ويجب احترام وإعادة الحقوق العربية الشرعية والتاريخية في المدينة.

٢ - أن القدس العربية يجب أن تكون تحت السيادة العربية.

٣- أن من حق السكان الفلسطينيين في القدس ممارسة جميع حقوقهم الوطنية المشروعة بوصفهم جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية.

٤- أن القرارات الصادرة من مجلس الأمن وخاصة القرارين رقم ٢٤٢، ورقم ٢٦٧ يجب أن نطبق بشأن القدس وتعتبر كافة الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع المدنية لاغية وغير قائمة ويجب إبطال آثارها.

٥- يجب أن تتوافر لجميع الشعوب حرية الوصول إلى القدس وممارسة الشعائر الدينية وحق زيارة الأماكن بدون أي تمييز أو تفرقة.

٦- يجوز وضع الأماكن المقدسة لكل دين من الأديان الثلاثة تحت إدارة وإشراف ممثل هذا الدين .

٧- ينبغي ألا تقسم الوظائف الضرورية في المدينة. ويمكن إقامة مجلس بلدي من كل من العرب والإسرائيليين للإشراف على تنفيذ هذه الوظائف. وبهذه الطريقة فإنه لن يتم تقسيم لمدينة .

رسالة رقم (٢)

إلى الرئيس كارتر من رئيس الوزراء بيجين :

يشرفني أن أبلغكم يا سيادة الرئيس بأن البرلمان الإسرائيلي " الكنيست " أصدر قانونا في ٢٨ يونيو عام ١٩٦٧ يقضي بأن يكون من سلطة الحكومة عن طريق مرسوم تصدره - إخضاع أي جزء من أرض إسرائيل الكبرى للقانون والقضاء والسلطة الإدارية للدولة على النحو المبين في المرسوم .

وقد قامت حكومة إسرائيل على أساس هذا القانون بإصدار مرسوم في يوليو ١٩٦٧ ينص على أن القدس مدينة واحدة غير قابلة للتقسيم وأنها عاصمة لدولة إسرائيل.

رسالة رقم (٣)

إلى الرئيس السادات من الرئيس كارتر :

لقد تسلمت رسالتكم المؤرخة في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ والتي توضح الموقف المصري بشأن القدس. وقد أرسلت نسخة من هذه الرسالة إلى رئيس الوزراء مناحم بيجين لإحاطته علما بها .

أن موقف الولايات المتحدة بشأن القدس يظل هو نفس الموقف الذي أعلنه السفير جولد بيرج أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ يوليو عام ١٩٦٧ وهو ما أكده من بعده السفير بوست أمام مجلس الأمن في أول يوليو١٩٦٩ .

ثانيا - نص الرسائل المتبادلة بين كارتر والسادات وبيجين بتاريخ ١٩٧٨/٩/٢٢حول المستوطنات

رسالة رقم (١)

إلى الرئيس كارتر من الرئيس السادات :

إلحاقا بإطار التسوية في سيناء الذي ينبغي التوقيع عليه هذا المساء أود أن أؤكد من جديد موقف جمهورية مصر العربية بشأن المستوطنات .

١ - يجب إجلاء جميع المستوطنين الإسرائيليين من سيناء طبقا لجدول زمني خلال الفترة المحددة لتطبيق معاهدة السلام .

٢ - لذلك فإن موافقة حكومة إسرائيل ومؤسساتها الدستورية على هذا المبدأ الأساسي تعتبر شرطا مسبقا لبدء مفاوضات السلام التي تستهدف الوصول إلى معاهدة سلام.

٣- في حالة فشل إسرائيل في الوفاء بهذا الالتزام فإن إطار التسوية سيكون لاغيا وغير قائم .

رسالة رقم (٢)

إلى الرئيس كارتر، من رئيس الوزراء مناحم بيجين :

أتشرف أن أبلغكم أنه خلال الأسبوعين التاليين لعودتي إلى إسرائيل سأطرح على البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) مشروع قرار للبت فيه يتضمن الإجابة على السؤال التالي :

إذا تمت خلال المفاوضات الخاصة بإبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل تسوية جميع المشاكل المعلقة هل تؤيدون إجلاء المستوطنين الإسرائيليين من المناطق التي يقيمون فيها شمال وجنوب سيناء أم أنكم تؤيدون بقاء هؤلاء المستوطنين في تلك الأماكن؟

إن التصويت على هذا السؤال - سيدي الرئيس - سيتم بحرية تامة بعيدا عن جميع تقاليد البرلمان المتبعة التي تقضي بأن يتقيد النائب برأي حزبه وذلك برغم أن الائتلاف الحكومي بتأييد ٧٠ نائبا من بين ١٢٠ نائبا هم كل الكنيست وفي اعتقادي أنه سيكون في استطاعة كل عضو في الكنيست سواء من المؤيدين للحكومة أو في مقاعد المعارضة الإدلاء بصوته بوحي من ضميره الشخصي.

المصدر: نجاح العشري، السادات ماله و ما عليه دراسة عن جذوره وحياته ومشروعه السياسي وصراعاته ومصرعه، ص300.

الملحق رقم (06):

معاهدة السلام المصرية الصهيونية 26مارس سنة1979

معاهدة سلام

بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة إسرائيل..

الديباجة

اقتناعًا منهما بالضرورة الماسة لإقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط وفقًا لقرارَيْ مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨..

إذ تؤكدان من جديد التزامهما «بإطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد»، المؤرَّخ في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨..

وإذ تلاحظان أن الإطار المشار إليه إنما قُصد به أن يكون أساسًا للسلام، ليس بين مصر وإسرائيل فحسب، بل أيضًا بين إسرائيل وأي من جيرانها العرب، كلٌّ فيما يخصه ممن يكون على استعداد للتفاوض من أجل السلام معها على هذا الأساس..

ورغبةً منهما في إنهاء حالة الحرب بينهما وإقامة سلامٍ تستطيع فيه كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمن..

واقتناعًا منهما بأن عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل يُعتبر خطوةً هامة في طريق السلام الشامل في المنطقة والتوصل إلى تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي بكافة نواحيه..

وإذ تدعوان الأطرافَ العربية الأخرى في النزاع إلى الاشتراك في عملية السلام مع إسرائيل على أساس مبادئ إطار السلام المشار إليها آنفًا واسترشادًا بها..

وإذ ترغبان أيضًا في إنماء العلاقات الودية والتعاون بينهما وفقًا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدولية في وقت السلم..

قد اتفقتا على الأحكام التالية بمقتضى ممارستهما الحرة لسيادتهما من أجل تنفيذ الإطار الخاص بعقد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل:

المادة الأولى

١ - تنتهي حالة الحرب بين الطرفين، ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

٢ - تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الأول)، وتستأنف مصرُ ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء.

٣ - عند إتمام الانسحاب المرحلي المنصوص عليه في الملحق الأول، يقيم الطرفان علاقاتٍ طبيعية وودية بينهما طبقًا للمادة الثالثة (فقرة ٣).

المادة الثانية

إن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المعترَف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة في الملحق الثاني، وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة. ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لا تُمس، ويتعهد كل منهما باحترام سلامة أراضي الطرف الآخر بما في ذلك مياهه الإقليمية ومجاله الجوي.

المادة الثالثة

١ - يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول في وقت السلم، وبصفةٍ خاصة:

المادة الرابعة

١ - بغية توفير الحد الأقصى للأمن لِكلا الطرفين وذلك على أساس التبادل، تقام ترتيباتُ أمن متفق عليها بما في ذلك مناطق محدودة التسليح في الأراضي المصرية والإسرائيلية، وقواتُ أممٍ متحدة، ومراقبون من الأمم المتحدة، وهذه الترتيبات موضحة تفصيلاً من حيث الطبيعة والتوقيت في الملحق الأول، وكذلك أية ترتيبات أمن أخرى قد يتفق عليها الطرفان.

٢ - يتفق الطرفان على تمركز أفراد الأمم المتحدة في المناطق الموضَّحة بالملحق الأول، ويتفق الطرفان على ألاّ يطلبا سحبَ هؤلاء الأفراد، وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد لن يتم إلا بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما في ذلك التصويت الإيجابي للأعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس، وذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

٣ - تُنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة وفقًا لما هو منصوص عليه في الملحق الأول.

٤ - يتم بناءً على طلب أحد الطرفين إعادةُ النظر في ترتيبات الأمن المنصوص عليها في الفقرتين ١ و ٢ من هذه المادة وتعديلها باتفاق الطرفين.

المادة الخامسة

١ - تتمتع السفن الإسرائيلية والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها بحق المرور الحر في قناة السويس ومداخلها في كل من خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط، وفقًا لأحكام اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ المنطبقة على جميع الدول. كما يعامَل رعايا إسرائيل وسفنها وشحناتها وكذلك الأشخاص والسفن والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها معاملةً لا تتسم بالتمييز في كافة الشئون المتعلقة باستخدام القناة.

المصدر: أحمد علي حسن، اتفاقيتا كامب ديفيد ومعاهدة سلام بين مصر وإسرائيل وملحقاتها، ص64.

البيبليوغرافيا

أولا : المصادر :

أ/ المذكرات:

1. مذكرات فوزي محمد، **حرب الثلاث سنوات1967-1970**، ط5، دار المستقبل العربي، القاهرة, 1990.
2. مذكرات الشاذلي سعد الدين، **حرب أكتوبر**، ط 4، دار بحوث الشرق الأوسط الأمريكية, سان فرانسيسكو, 2003.
3. مذكرات مراد غالب , **مع عبد الناصر والسادات سنوات الانتصار وأيام المحن** , مركز الأهرام, القاهرة , 2001.

ب/ الكتب:

1. التائه سعد، **مصر بين عهدين (1970 – 1952) (1971 –1981)**، دار النضال، بيروت، 1987.
2. حسنين هيكل محمد، **خريف الغضب ، قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات** ، مركز الاهرام, القاهرة ، 2006 .
3. السادات أنور، **البحث عن الذات، قصة حياتي** , المكتب المصري الحديث , القاهرة, 1978.
4. السادات جيهان ، **سيدة من مصر** ،المكتب المصري الحديث ،الإسكندرية, 1987.
5. فكري عبد الله باشا ، **الفوائد الفكرية للمكاتب المصرية** ، ط 4 ، بالمطبعة الكبرى الأميرية بولاق مصر الحمية ، مصر، 1893.
6. فهمي اسماعيل, **التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط**, مكتبة مدبولي القاهرة, 1985.

ثانيا المراجع :

1. ابراهيم عبد الملاك ،امال نعيم ،**عظماء السياسة في التاريخ الحديث**، دار التعليم الجامعي الاسكندرية ،2016
2. امين جلال ، **قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي الى عهد مبارك** ، دار الشروق ،القاهرة ،2012
3. امين جلال ، **ماذا حدث للمصريين ،تطور المجتمع المصري في نصف قرن 1945.1995** ،الهيئة المصرية للكتاب ،القاهرة ،1999
4. أمين جلال، معضلة الاقتصاد المصري **بحث في الأسباب الحقيقية للمشكلة الاقتصادية في مصر ونقد للفلسفة السائدة في أسلوب الإصلاح الاقتصادي**، مصر العربية للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 1994.
5. الأنصاري ناصر، **المجمل في تاريخ مصر النظم السياسية و الإدارية** ، دار الشروق للنشر ، مصر ، 1993.
6. البشري طارق، **شخصيات تاريخية**، دار الشروق، القاهرة ، مصر، 2010
7. بوطالب الحسين ،**علاقات مصر العربية 1970-1981** ،سلسلة اطروحات الدكتوراه ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،1998.
8. البيومي سليمان زكريا ، **الإخوان المسلمون بين عبد الناصر و السادات من المنشية الى المنصة 1952 . 1981**، مكتبة لنشر والتوزيع ، القاهرة، مصر، 1987
9. بيومي محمد احمد .نهلة ابراهيم .**الابعاد الاجتماعية والثقافية للشخصية القومية المصرية .دراسة في علم الاجتماع الثقافي** .دار المعرفة الجامعية .2006.
10. الجمل شوقي، **عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، تاريخ مصر المعاصر**، دار الثقافة لنشر والتوزيع، القاهرة ، 1997.

11. الجمل مايسة ، **النخبة السياسية في مصر دراسة حالة للنخبة الوزارية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1993.

12. الجوادي محمد ، **المشير أحمد إسماعيل من الميلاد حتى النصر** ، السلسلة الثقافية لطلائع مصر ، 2009.

13. حسن أحمد سحر ،**الصناعة الثقيلة محور التنمية في مصر 1954 – 1974** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر ، 2016.

14. حمودة عادل ، **اغتيال رئيس بالوثائق: أسرار اغتيال أنور السادات**، ط3، سينا للنشر القاهرة ، مصر,1985.

15. خليفة صفاء خالدعزب ، **الاغتيالات السياسية في مصر "1910 . 1989" دماء** في تاريخ مصر المعاصر من خلال الوثائق ومحاضر التحقيق، دار الكتاب العربي، بيروت ، 2011.

16. درية شرف الدين، **السياسة والسينما في مصر 1961 – 1981**، دار الشوق، القاهرة، 1992.

17. الديك وداد ، **الحروب العربية الاسرائيلية ، 1948– 1982**، دار النهضة للنشر، بيروت، 2015.

18. ربيع محمد عبد **العزيز** ، **الوجه الآخر للهزيمة العربية** ، مطابع رياض الرئيس ، لندن، 1987.

19. رمضان عبد العظيم . **تاريخ مصر والمزورون** .مكتبة الاسكندرية .1994

20. رمضان عبد العظيم ،**مذكرات السياسيين و الزعماء في مصر 1891 . 1981**، ط 2 ، مكتبة مدبولي القاهرة ، مصر ، 1989.

21. سرحال أحمد، **النظم السياسية و الدستورية في لبنان و كافة الدول العربية** ، دار الفكر العربي ، بيروت ، لبنان، 1990.

22. السيد عاطف، **من سيناء الى كامب ديفيد،1967-1979**، دار عطوة للطباعة ، مصر، 1987-1988.
23. الشريف حسين , **الحروب التوسعية الصهيونية 1948.1956.196**.الجزء 2.الهيئة المصرية العامة للكتاب .1995
24. شلبي عبد الله ، **الدين والصراع الاجتماعي في مصر(1970-1980)** ،كتاب الأهالي، سلسلة كتب فصلية تصدرها مؤسسة الأهالي ،حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، مصر 2000.
25. شميس عبد المنعم , **انور السادات سيرة بطل حرر روح مصر** , د.د , د.ت.
26. عبد الفتاح عصام ،**ايام السادات اسرار غامضة وتاريخ مثير** ،دار الكنوز للنشر ،القاهرة،2008
27. عبد الفتاح عصام ، **أهم و أخطر الاغتيالات السياسية في التاريخ** ، دار الكنوز للنشر والتوزيع ، الاسكندرية، مصر، 2012.
28. عبد القادر ياسين و أخرون ، **منظمة التحرير الفلسطينية ، التاريخ . العلاقات . المستقبل** ، باحث لدراسات ، بيروت ، لبنان ، 2009 .
29. عبد الملاك ابراهيم نعيم امال ، **عظماء السياسة في التاريخ الحديث** ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، ، 2016.
30. عثمان هشام ، **تاريخ سوريا الحديث ، حافظ الأسد 1971 . 2000** ، رياض ، ريس للكتب و النشر ، بيروت ، 2014.
31. عطية صلاح ، **قصة الثورة مع الاخوان كما رواها انور السادات** ،دار الجمهورية للصحافة ،القاهرة ،2010
32. العفيفي عبد الحكيم ، **تاريخ الاغتيالات السياسية في مصر** ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، مصر، د.م.

33. علي الدين هلال ، **تطور النظام السياسي في مصر 1805 -2005** ، دار الكتب العربية ، مصر ، 2006.

34. عوديد جرانوت جاك رينج، يوم قتل السادات أسرار قصة الاغتيال كاملة من وجهة النظر الإسرائيلية ، مكتبة رجب ، القاهرة ، مصر ، 1995.

35. غنيمي الشيخ رأفت ، **الصلات الأخوية بين مصر و السعودية و أقطار الخليج العربي** ، المجموعة العربية للتدريب و النشر ، القاهرة ، مصر ، 2015

36. فوزي محمود، النبوي اسماعيل وجذور منصة السادات ، دار النشر هاتيه د، ب، ن.

37. القوزي محمدعلي ، **دراسات في تاريخ العرب المعاصر**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

38. كامبانيني ماسيمو، **تاريخ مصر الحديث من النهضة في القرن التاسع عشر الى** مبارك، تر: عماد بغدادي، دار الكتب والوثائق القومية، ادارة الشؤون الفنية المجلس الأعلى للثقافة، 2006.

39. كيرلس جورج حليم , **قناة السويس منالقدم الى اليوم،** ط3، دار المعارف، القاهرة ، مصر، 1988.

40. لبيب رزق يونان، **المرجع في تاريخ مصر الحديث و المعاصر**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة،2009.

41. محمد عمروش ، **بعض الأفكار من مذكرات الضباط الأحرار** ،مكتبة فوريد ، مصر 2019

42. محمود فوزي ، **حكام مصر السادات** ، مركز الراية للنشر، مصر، 1997

43. محمود مصطفى نادية .**سياسة تعبئة الموارد الخارجية لمصر في عهد انور السادات** .مركز البحوث والدراسات السياسية . 1989

44. مكى سندرا ، **الملفات السرية للحكام العرب،** الدار العالمية للكتب والنشر، القاهرة, د.ت.
45. منصور أحمد ، **جيهان السادات شاهدة على عصر السادات،** دار ابن حزم ، القاهرة ، مصر ، 2002
46. منصور علي توفيق ، **عبور مصر من الهزيمة إلى مصر**، دراسة لعصري عبد الناصر والسادات، دار الحسام للنشر، مصر ، 1994.
47. منصور كميل ، **اتفاق كامب ديفيد و أقطاره** ، **عرض وثائقي** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ، 1978.
48. هلال علي الدين , **تطور النظام السياسي في مصر 2005.1805.** د.ب 2000.

3 / الرسائل الجامعية :

1. الاسطل أحمد ياسين، **القومية و دورها في السياسية الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهدي الرئيسين جمال عبد الناصر و محمد أنور السادات ، دراسة تحليلة مقارنة،** قدمت هذه الرسالة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، مصر ، 2014.
2. بريجية عيسى، **سياسة المملكة المغربية تجاه القضية الفلسطينية (1967 . 1982)**، مذكرة مقدمة لإستكمالا متطلبات درجة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية الدراسات العليا ، جامعة الخليل ، المغرب ، 2015.
3. بن مسعود أحمد، **الصراع المصري الاسرائيلي و تستويته من خلال اتفاقيتي كامب ديفد ، 1948_ 1978** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب و العلوم الإنسانية ، بوزريعة الجزائر، 2013.

4. الجبور محمد سمير،**الدور السياسي للمؤسسة المصرية في ظل التحولات السياسية** ،رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية ،كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الازهر ،غزة ،2014.

5. السويدي شاكر ضيدان جابر ،**الرئيس المصري محمد انور السادات ،دراسة في سياسته الداخلية 1970–1981** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، فلسفة في التاريخ المعاصر، كلية الاداب، جامعة البصرة،العراق،2009 .

6. طه خصاونة طه عبد الرحمان ، **أثر تطورات القضية الفلسطينية على العلاقات الأردنية. المصرية في الفترة من 1978 . 1995** ، قدمت هذه الرسالة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة آل البيت ، العراق، 1998.

7. فرهود العكيلي أحمد رحيم، **مؤسسة الأزهر و أثرها الاجتماعي و السياسي في مصر 1952 – 1981**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية التربية، جامعة القادسية ، العراق ، 2017.

8. قادري وليد ، **صورة في السينما المصرية، تحليل سيميولوجي لفيلمي " عمارة يعقوبيان " مرجان أحمد مرجان "، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في الأعلام و الاتصال،** تخصص سينما، تلفزيون و وسائل الاتصال الجديدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011 – 2012

9. كعبوش بومدين، **الجزائر و حرب أكتوبر العربية الإسرائيلية 1973** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة الجزائر 02 ، 2012.

10.ورود هاتو هادي علي الحاج ، **العلاقات المصرية السوفياتية في عهدة الرئيس محمد أنور السادات ، 1970 . 1981 ، دراسة تاريخية ، دراسة** ، دراسة مقدمة لنيل درجة

الماجستير في التاريخ المعاصر ، كلية الدراسات التاريخية ، جامعة البصرة ، العراق ، 2011.

4-/المقالات:

1. عباس ميسون، حسين الجبوري، " **الانفتاح الاقتصادي وآثاره في عهد الرئيس محمد أنور السادات 1970-1981-دراسة تاريخية.**"، مجلة كلية التربية الأساسية، ع 104 ، م 25 ، 2019.
2. الجميعي عبد المنعم ، **المجتمع المصري بين الاغتيالات السياسية والإرهاب** ، دراسة في الوثائق ، منتدى سور الأزبيكية 25 . 10 . 2007 .
3. جودة عبد الخالق ، **أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادي بالنسبة للتحولات الهيكلة في الاقتصاد المصري 1971-1977، المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، الاقتصاد المصري في ربع قرن 1952- 1977 ، دراسة تحليلية لتطورات الهيكلة** ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، مصر ، 1978.
4. حسين سرحان غلام ، **السلطة والمعارضة في جمهورية مصر العربية ومراحل تطورها في عهد الرئيس محمد انور السادات** , مجلة العرب والمستقبل .مجلد 3.ع.15. الجامعة المستنصيرية .مركز دراسات وبحوث الوطن العربي .2015
5. ذياب عبود حسين الفهداوي ، **دولة إتحاد الجمهوريات العربية المتحدة (سوريا مصر ، ليبا) 1971 ، دستورها مؤسساتها و موقف العراق منها** ، مجلة الملوية للدراسات الآثارية و التاريخية ، م3 ، ع 7 ، كلية التربية للبنات ، جامعة أنبار العراق ، 2016 ،.

6. رشيد مروان ، " **الآثار الاجتماعية لسياسة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي في مصر**"، مجلة تنمية الرافدين العدد94، مجلد31 جامعة الموصل ، العراق.

7. رضا محمد، **تقييم سياسة الانفتاح الاقتصادي، مجلة المال و التجارة**، مجلد العدد 165، مصر، 1983.

8. سليمان فهد عباس ، محمد عيدان يوسف ، **العلاقات السورية المصرية 1961 ـ 1967 ، دراسة تاريخية** ، مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية ، مجلة علمية محكمة ، م 5 ، ع 15 ، كلية التربية ، جامعة كركوك ، العراق 2013

9. صبري اسماعيل ، و آخرون ، **الاقتصاد المصري في ربع قرن 1952 ـ 1977 ، دراسة تحليلية لتطورات الهيكلة بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين** ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء والتشريع ، القاهرة ، مصر 1978.

10. عبد المجيد محمد سعيد الحيطي، واخرون، **التحولات الاجتماعية والسياسية وسمات الشخصية المصرية، دراسة ميدانية**، حوليات اداب عين شمس، مج43، كلية الاداب، جامعة عين شمس، 2001

11. عزب خالد ،" **ذاكرة مصر**" ، مجلة ربع سنوية ، العدد الثامن و العشرون ، مصر ، 2017.

12. منتصر عصام ، **التحرير الاقتصادي والنمو الصناعي في مصر** ، المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر للاقتصاديين المصريين، تحرير الاقتصاد المص، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، مصر، 1993.

5 / المجلات

1. عبد العاطي أيمن، **مجلة افريقيا قارتنا**، العدد الثامن، 2013.

2. بشار حسين يوسف، **الجماعات الإسلامية في مصر في عهد الرئيس محمد أنور السادات 1970 . 1981** ، مجلة التربية والعلم ، ع 2 ، م 15 ، جامعة الموصل، العراق،2008.

3. **الجريدة الرسمية** ،ع 36 ،الأحد 12 سبتمبر 1971 ، جمهورية مصر العربية.

الجميلي اكرم نغم، **التطور التاريخي للعلاقات الامريكية المصرية 1989.1952** ،مجلة مداد الاداب، العدد الخامس، د.د.

6 / الموسوعات:

البيطار فراس، **الموسوعة السياسية والعسكرية**، ج1، دار اسامة للنشر، الاردن، 2003

1. سلامة رؤوف موسى، **موسوعة أحداث وأعلام مصر والعالم**، دار ومطابع المستقبل، الإسكندرية، مصر، 2001

2. شلبي احمد، **موسوعة التاريخ الاسلامي،ج10،دراسة تفصيلية عن تاريخ مصر المعاصر(ثورة23يوليومن يوم الى يوم)انور السادات: شخصيته وعصره دراسة محايدة,** مكتبة النهضة ،القاهرة ،1990.

3. لكيالي عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**،ج6،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،د.ت.

4. المعدي الحسيني الحسيني ،**موسوعة أشهر الاغتيالات السياسية في العالم**، كنوز النشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2012.

7/ المواقع الالكترونية:

1. أسامة رنا ، **48 عام على أيلول الأسود ... ما نعرفه عن فترة الأحداث المؤسفة،** الخميس 13 سبتمبر 2018, https://www.masrawy.com، تمت الزيارة يوم 09 جوان 2021 ، 00 : 15 سا

2. أسامة شريف، **الدفاع المشترك بين مصر و الأردن ...48 عاما من الوحدة** ، السبت 30 ماي 2015 ، htpps://www.dotmsr.com ، يوم الأربعاء 09 يونيو 2021 ، 08 : 13 سا.

3. تنفيذ حكم الإعدام بخالد الاسلا موبولي وثلاثة من معاونيه بتهمة اغتيال الرئيس ، نشر يوم السبت 03 أفريل 2011، سا22:00، بوابة صيدا، متوفر على الرابط: https://www.Saidgete.com ، تمت الزيارة يوم10 افريل 2021 على الساعة 21:00.

4. سكيري محمد محمد، دراسة تاريخية لمشروع الرئيس التونسي " الحبيب بورقيبة " لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية نشرت يوم 06 . 09 . 2020، على الرابط:https://www.politics.com ، تمت الزيارة يوم : 10 . 06 . 2021 ، 55 :21سا

5. سلامة أحمد ، **موسوعة الإخوان المسلمين, محمد أنور السادات وعلاقته بالإخوان المسلمين** ، يوم: 20 جوان2011، على الرابط: https://www.ikhwan.wik, تمت الزيارة يوم 20مارس2021, 20:00سا.

6. السيد مصطفى ، **تاريخ التعليم من المجانية لـ " الدروس الخصوصية "** ، نشر يوم الجمعة 29 – 12 – 2017. متوفر على الرابط: https://www.almasryalyoum.com، تمت الزيارة في يوم:16ماي2021، 20:45سا.

7. الفقي رضوى منتصر ، مسيرة التعليم في مصر : من الكتاتيب إلى المدارس الدولية ، 18 ديسمبر 2019 متوفر على الرابط: http ;//www.khotwacenter.com،، تمت الزيارة يوم:15ماي2021، 23:10سا.

8. لؤي علي، **معلومات عن شيخ الأزهر الأسبق العارف بالله الشيخ عبد الحليم محمود في ذكرى رحيله** ، نشرت يوم السبت 17 أكتوبر 2010 ، متوفر على

الرابط: https://m.youm7.com، تمت الزيارة يوم : 10جوان 2021 على الساعة: 18:00سا.

9. محمد شفيق إبراهيم دنيا شيرين ، **علاقة مصر بدول مجلس التعاون الخليجي دراسة حالة المملكة العربية السعودية** ، المركز الديمقراطي العربي ، https:gulfpalicies.org، الثلاثاء 09 جوان 2021 ، 15:00 سا

10. ويكبيديا الموسوعة, الرابط:https://ar.wkipedla.com, تمت الزيارة يوم 20.جوان.2021, 10.02سا.

مقاطع الفيديو:

الحرب الليبية المصرية سنة 25 جويلية 1977، hamza toumi تاريخ النشر: 2019/09/25,

على الرابط: https://m.youtube.com/watch؟v=igvsrlivnm، يوم الزيارة:21جوان2021، 10:45سا.

8/المراجع الاجنبية:

1-EL ATTAR, Hussein Ibrahim.**The political and Organisational** .Dimensions of the 15 MAG. 1971.Movement in Egypt.

2-MUFTI.MUHAMAD AHMED.REALISM.**GLOBALISM AND**.**FUTURE**.U.S.RE LATIONS WITH EGYPT.198.

3-Mufti Mohammed Ahmed.**the 1973 Arab .ISRAEL** .WAR .and **.OS .Egypt ions** .relations .the graduate school. University Of California .Riverside.

فهــــرس
المحتويات

فهـــرس المحتويات :

فهـــرس المحتويات :